وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

الدلالةُ النحويةُ في كتابِ الكوكبِ الدريّ في كيفيةِ تخريجِ الفروعِ الفقهيةِ على المسائلِ النحويةِ للإمامِ جمالِ الدين الإسنوي (ت:٧٧٢هـ)

رسالة تقدَّمت بها الطالبة

إسراء حيدر خليل دحام الكرعاوي

إلى مجلس كلية الآداب بجامعة بابل وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.د. صالح كاظم عجيل الجبوريّ

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

الآية .....

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق:١]

صدق الله العلي العظيم

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ((**الدلالة النحوية في كتاب الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإمام جمال الدين الإسنوي (ت:٧٧٢هـ)**)) المقدَّمة من الطالبة ((إسراء حيدر خليل دحام الكرعاوي)) قد جرى بإشرافي في كلية الآداب– جامعة بابل، جزءًا من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها – لغة.

التوقيع:
الاسم: أ.د. صالح كاظم عجيل الجبوريّ
المشرف على الرسالة
التاريخ: / / ٢٠٢٣م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
أ.د. سامر فاضل الأسدي
رئيس قسم اللغة العربية
التاريخ: / /٢٠٢٣م

الإهداء

إلى من قال : الله بحقهما : ﴿ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾[الإسراء :٢٤]

إلى من خط بأصابعه ذات حصة في رسالتي الدكتور صالح الجبوري عميد كلية الآداب المحترم . . .

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الأنسان مالم يعلم، الحمد لله المنان، الملك القدوس السلام، مدبّر الليالي والأيام، قدّر الأمور فأجراها على أحسن نظام، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، الحمد لله على ما أنعم به عليّ من فضله الخير الكثير والعلم الوفير واعانني على إنجاز هذا العمل الذي أحتسبهُ عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم

بعد شكر الله تعالى على توفيقي لهذه الرسالة يطيب لي أنْ أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى من تقف كل عبارات الثناء والوفاء بحقه عاجزة، الذي اسهم بعلمه الوافر، وبرعايته العلمية ووقته الثمين وملاحظاته الدقيقة في متابعة البحث خطوةً بخطوةٍ في مساعدتي لأتمكن بعون الله من إخراج البحث على هذه الصورة لإستاذي الفاضل (أ. د. صالح كاظم عجيل الجبوريّ) عميد كلية الآداب المحترم أسأل الله له حسن الجزاء وعظيم المثوبة، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

ويسعدني أنْ أتقدم بالشُكر والامتنان لرئيس قسم اللغة العربية الدكتور سامر الأسدي ولا انسى فضل أساتيذي في كليتنا الذين تتلمذت على أيديهم فنهلت من نمير علمهم وفيض أخلاقهم.

ولا يفوتني أنْ اتقدم بالشُكر والاحترام لكل من مدّ لي يد العون و دعا لي بظهر الغيب ودعمني ولو بكلمة طيبة أو أسدى لي معروفاً أو قدم لي نصيحة أو كانت له إسهامة صغيرة أو كبيرة في أنجاز هذا العمل وأخص منهم بالذكر المدرس المساعد (موفق دلف كصب) الذي كان لي خير أخ فهو الناصح والداعم، فله مني كل التقدير والاحترام.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الأية	
إقرار المشرف	
إقرار لجنة المناقشة	
الإهداء	
شكر وعرفان	
المحتويات	
المقدمة	أ – هـ
التمهيد:	١ – ٢٠
المطلب الأول التعريف بالإسنوي	١ – ٦
المطلب الثاني: وصف كتاب (الكوكب الدري) من حيث نوع التأليف وأبوابه	٧ – ١٤
المطلب الثالث: منهج الإسنوي	١٥ – ١٦
المطلب الرابع: الدلالة النحوية مفهومها وأنواعها	١٧ – ٢٠
الفصل الأول: دلالة الأسماء	٢١ – ٧٨
المبحث الأول: دلالة المرفوعات	٢٢ – ٤١
المبحث الثاني: دلالة المنصوبات	٤٢ – ٦٦
المبحث الثالث: دلالة المجرورات	٦٧ – ٧٩
الفصل الثاني: دلالة الأفعال	٨٠ – ١٣١
المبحث الأول: دلالة زمن الأفعال	٨٣ – ١٠١
المبحث الثاني: دلالة نواسخ الابتداء الفعلية	١٠٢ – ١١٨

المحتويات .....

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: دلالة الأفعال في الشرط والقسم	١١٩ – ١٣١
الفصل الثالث: دلالة الحروف	١٣٢ – ١٨١
المبحث الأول: دلالة الحروف الاحادية	١٣٣ – ١٥٠
المبحث الثاني: دلالة الحروف الثنائية	١٥١– ١٦٩
المبحث الثالث: دلالة الحـروف الثلاثية	١٧٠ – ١٨١
الخاتمة	١٨٢ – ١٨٤
المصادر والمراجع	١٨٥ – ٢٢٢
ملخص البحث باللغة الانكليزية	

مقدِّمة

مقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين وصلّ اللهم على المبعوث رحمة للعالمين محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الطيبين الطاهرين وبعد...

فقد شرَّفَ الله العربَ بأنْ أنزل القرآنَ الكريمَ بلغتهم، فكانت اللغة الوحيدة التي استوعبت مفاهيمه وشرائعه السماوية التي خاطب بها البشر، واللغة العربية لغة بديعٍ وبيان وترادفٍ ومحسناتٍ لفظية فيها من الأساليب البلاغية ما لا تمتلكه أيةُ لغةٍ في العالم؛ لذا اختارها سبحانه لتكون لغة قرآنه الكريم ودستور حياة الناس وما دامت اللغة العربية هي لغة القرآن فحقَّ على الباحثين الاهتمام بها والنهوض بفنونها ومجالاتها في النحو والصرف والدلالة والدراسات الصوتية وهذه المجالات الأربعة تسهم بشكلٍ فاعلٍ بإحياء علوم اللغة **لذا أزعم أنَّ أحد الأسباب** التي دفعت بي لدراسة كتاب ((الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية))هو الربط بين المسائل الفقهية والأحكام النحوية في استنباط الدلالات **ففكرة البحث تهدف** إلى استجلاء الدلالات النحوية من البحث الفقهي وكشف العلاقة الوشيجة بين العلمين وبيان مدى احتياج العلوم الشرعية لعلوم العربية وتأثيرها في الاستنباطات الشرعية

أما الاسئلة المعرفية التي تتعلق بها مشكلة البحث فهي:

- ما علاقة النحو العربي بعلم الفقه ؟
- ما أثر النحو العربي في استنباط الأحكام الشرعية ؟
- كيفُ يعتمد على النظام النحوي في إثبات الحكم الشرعي ؟

إلا أنَّ ما تجدر الإشارة إليه هو غزارة المادة العلمية التي أشار إليها الإسنوي ودقة الأحكام الفقهية التي توصل إليها وفقًا لكل قاعدة من القواعد التي توصل إليها علمًا أنَّ الإسنوي ووفقًا لقراءة دقيقةٍ لما ذهب إليه فإنه يعترض ويرد بعض الأحكام النحوية ويصحح في بعض المواضع التي تحتاج إلى تصحيح مما اثرى هذا البحث بمعلوماتٍ نحوية وهو الوقت نفسه قد أفادَ في الاستدلال على الحكم الفقهي بطريقةٍ موضوعية متسلسلة انطلاقًا من النحو ووصولًا إلى إثبات الحكم الفقهي ومن ثمّ نستطيع أنْ نقول إنَّه كتاب نحوي فقهي.

فقد وجدت الباحثة أنْ تنظم بحثها الذي كان بعنوان: **(الدلالة النحوية في كتاب الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية)، وهذا العنوان كان من نتاج فكر، استاذي المشرف على رسالتي د. صالح كاظم عجيل الجبوري.**

والذي تضمن مقدمة، وتمهيداً، وثلاثة فصول، أمَّا التمهيد فعنوانه أربعة مطالب:

المطلب الأول: كان مخصصًا بتعريف الإسنوي.

أمَّا المطلب الثاني: فتضمن وصف الكتاب من ناحية نوع التأليف وأهدافه وأبوابه.

أمَّا المطلب الثالث: فقد جاء بعنوان منهج الإسنوي في توظيف الدلالة النحوية.

أمّا المطلب الرابع: الدلالة النحوية مفهومها وانواعها.

وتضمن الفصل الأوّلُ: (دلالة الأسماء) وهو بثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل: دلالة المرفوعات

المبحث الثّاني: دلالة المنصوبات

المبحث الثّالث: دلالة المجرورات

وخصصتُ الفصل الثَّاني بدراسة (دلالة الأفعال) وهذا الفصل تضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّلُ: دلالة زمن الأفعال

المبحث الثَّاني: دلالة نواسخ الابتداء الفعلية

المبحث الثّالثُ: دلالة الأفعال في الشرط والقسم

في حين جاء الفصل الثّالث تحت عنوان (دلالة الحروف) وقد قسم على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: دلالة الحروف الأحادية

المبحث الثاني: دلالة الحروف الثنائية

المبحث الثالث: دلالة الحروف الثلاثية

ومن ثم فرغ البحث إلى خاتمة وجملة من النتائج المتواضعة وقائمة المصادر والمراجع، ومن أهم المصادر النحوية التي اعتمدت عليها الباحثة شرح التسهيل لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥)، وهمع الهوامع للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، أمَّا المصادر الفقهية فقد استعنت بكتاب فتح العزيز في شرح

الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي(ت: ٥٠٥هـ) مؤلفه عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت: ٦٢٣هـ)، وروضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، والقواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، ابن اللحام علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي (ت:٨٠٣هـ).

أما الدراسات التي سبقت دراستي هذه فهي:

- توظيف دلالة الصيغة في الفقه عند الإسنوي(ت: ٧٧٢هـ) في كتابه " الكوكب الدري " د. خالد بن سعود بن فارس العصيمي، كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ٢٠١٢م.
- قراءة في كتاب الكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوي(ت: ٧٧٢هـ) وصف ونماذج، د. عبد الحكيم محمد بادي، المجلة العلمية لكلية التربية – جامعة مصراتة –ليبيا، ٢٠١٥م.
- التواصل المعرفي بين الدرسين النحوي والأصولي في كتاب الكوكب الدري أنموذجًا، بحث مشترك في مجلة الدراسات الاسلامية والعربية، دبي، العدد ٥٥، ٢٠١٨.
- الابعاد التداولية عند الإسنوي في كتابه الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، ولاء عبد الله محمود أحمد، جامعة الموصل –كلية التربية – قسم اللغة العربية، ٢٠٢٢ م.

أمَّا منهج الدراسة

- فهو منهج وصفي تحليلي يقوم على اعتماد رأي الإسنوي أولًا في المسألة ومن ثمّ إرجاع المسألة إلى أصولها النحوية وعرضها على التراث النحوي موافقةً واختلافًا وتعارضًا وترجيحًا إلى أنْ تخلص الباحثة بخلاصة للمسألة إنْ لم تقدر على الإبداء برأيها.

اللهم إني لا ادّعي إنني قد وضعت كل ما أريد في هذا البحث إلَّا إنني حاولت وحسبي المحاولة اللهم اجعل هذا العمل خالصًا لوجهك الكريم.

الباحثة

التمهيد

التعريف بالإسنوي وكتابه الكوكب الدريّ والمنهج المُتبّع فيه

المطلب الأول التعريف بالإسنوي

الإسنوي اسمه عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الإسنوي القرشي، الشافعيّ، الفقيه، الأصولي، النحوي العلامة الشيخ المشهور بـ(جمال الدين)، ويكنى بـ" أبو محمد"، وهو من علماء اللغة العربية[١]، ولد الشيخ جمال الدين الإسنوي رحمه الله في إسنا في شهر رجب سنة (٧٠٤هـ)[٢].

فالإسنوي في (القاموس المحيط) إسنى، بكسر الهمزة وفتحها[٣]، وفي (الضوء اللامع) الأسنائي بفتح الهمزة نسبة إلى أسنا من الصعيد، ويقال في النسبة إليها أسنوي وأسنائي الأسواني[٤]، وفي (الأعلام) الإسنائي بالكسر[٥]، ورجحت الكسرة لاقتصار أهلها.

وما ذكره الإسنوي بأنَّها مدينة من صعيد مصر كثيرة البساتين وكان فيها سبعون شاعرًا وكثير من أهل العلم والأدب[٦].

ومما رآه بعضهم أنَّه أخذ الفقه على السنباطي(ت: ٧٢٢هـ)، وأخذ النحو عن أبي حيّان(ت: ٧٤٥هـ)، ودرّس التفسير، وكان حسن المظهر، ولين الجانب، وكثير الإحسان[٧]، ونُقل عن السيوطي (ت: ٩١١هـ) أنَّه كان ناصحًا في التعليم، والدين، فضلاً عن أنّه حريص على إيصال الفائدة إلى الطلبة؛ لأنَّه كان شيخًا للشافعية ومفتيهم في الفقه، والأصول، والعربية[٨]، اتفق المؤرخون على تاريخ وفاته سنة

---

(١) ينظر: المهمات، للإسنوي: ٦٩/١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد العكري : ٣٨٣/٣، والأعلام، للزركلي: ٣٤٤/٣، وتوظيف دلالة الصيغة في الفقه عند الإسنوي، لابن فارس العصيمي: ١٣٠.

(٢) ينظر: توظيف دلالة الصيغة عند الإسنوي: ١٣٠.

(٣) ينظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي: ١١٧٦.

(٤) ينظر: الضوء اللامع لآهل القرن التاسع، لابن محمد السخاوي: ١٨٤/١١.

(٥) ينظر: الأعلام، للزركلي: ٣٣٠/١.

(٦) ينظر: الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية ، الإسنوي: ٤٧.

(٧) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي: ٩٢/٢، وشذرات الذهب: ٣٨٣/٣.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٣/٣.

(ت:٧٧٢هـ) اثنتين وسبعين وسبعمائة للهجرة، في القاهرة ليلة الأحد، وكان عمره سبعاً وستين سنة ونصفاً [١].

مؤلفاته:

للإسنوي مؤلفات كثيرة، وبعد اطلاعنا على كتب التراث نجد منها في فنون العلم، على اختلاف أنواعها ومنها[٢]:

١- المهمات في شرح الروضة والرافعي، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢- الهداية إلى أوهام الكفاية، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم سنة النشر: ٢٠٠٩م.

٣- تلخيص الرافعي الكبير، ويسمى فتح العزيز بشرح الوجيز، تحقيق: علي محمد عوض، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م..

٤- البدور الطوالع في الفروق والجوامع، تحقيق: نصر فريد واصل، ٢٠٠٧.

٥- جواهر البحرين، تحقيق: صالح بن مبارك دعكيك، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م [٣].

٦- الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ٢٠١١م

٧- طراز المحافل، مخطوط.

٨- مطالع الدقائق، تحقيق: الدكتور نصر الدين فريد محمد واصل، ١٣٩٢هـ-٢٠٠٧م.

٩- نهاية السول شرح منهاج الأصول، تحقيق: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٠- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق: د.محمد حسن هيتو، ١٤٠٠

١١- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، تحقيق: د. شعبان صلاح، ١٤١٠هـ -١٩٨٩م.

---

(١) ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٩٢.

(٢) ينظر: مطالع الدقائق، للإسنوي: ١/١٦٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٦١.

١٢- طبقات الشافعية، تحقيق: عبد الله الجبوري، وطبع هذا الاثر في بغداد ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، ثم في بيروت بتحقيق: كمال يوسف الحوت، ١٩٧٨م.[١]

١٣- شرح ألفية بن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

١٤- شرح التعجيز مخطوط.[٢]

١٥- مختصر الشرح الصغير للرافعي مخطوط.

١٦- كافي المحتاج إلى شرح المنهاج، مخطوط.

١٧- شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

١٨- البحر المحيط في الفقه، تحقيق: دار الكتبي، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٩- الجامع في الفقه، تحقيق: د.ت، ٢٠١٢[٣].

٢٠- المهمات الغامضة، تحقيق: أحمد بن علي أبو الفضل الدمياطي، ١٤٣٠-٢٠٠٩.

٢١- إيضاح المشكل في أحكام الخنثى، مخطوط.

٢٢- تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه، تحقيق: محمد عقلة الإبراهيم، ١٩٩٦م.

٢٣- الأشباه والنظائر، دار الكتاب العلمية، ١٤٠٣- ١٩٨٣م.

٢٤- زوائد الأصول، تحقيق: محمد سنان سيف الجلالي، ٢٠١١م.

٢٥- زوائد المنهاج، تحقيق: محمد سنان سيف الجلالي، ٢٠١٥[٤].

٢٦- شرح التنبيه، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، ٢٠٠٩.

٢٧- أنوار التنزيل للبيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ١٤١٨هـ.

٢٨- شرح سنن ابن ماجة، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، ٢٠٠٧.

٢٩- فتاوى الإسنوي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

---

(١) ينظر: مطالع الدقائق، للإسنوي : ١/١٦١.

(٢) ينظر: مقدمة التمهيد: ١٠٦

(٣) ينظر: مطالع الدقائق: للإسنوي: ١/١٦١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٦٠.

٣٠- نزهة النواظر في رياض النظائر، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، ١٩٠٧-١٩٨٧[١].

٣١- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، تحقيق: د. شعبان صلاح، ١٤١٠هـ -١٩٨٩م.

شيوخه:

الإسنوي شخصية علمية تلقى العلم عن كثير من العلماء فمن أشهر من أخذ عنهم:

١- السنباطي محمد بن عبد الصمد علي بن أحمد أبو الحسن الأنصاري.

٢- أحمد أبو الحسن الأنصاري ابن الملقن (ت:٧٢٣هـ).

٣- جلال الدين القزويني(ت:٧٢٩هـ).

٤- الزنكلوني (ت:٧٤٠هـ) أبو بكر بن إسماعيل بن العزيز الزنكلوني.

٥- الوجيزي أبو حيان (ت:٧٤٥هـ).

٦- علي بن عبد الكافي السبكي[٢].

تلاميذه:

ترك لنا جمال الدين الإسنوي ثروة كبرى لها الفضل الكبير في خدمة (العلم والفقه)، وما تركه جمع غفير لا يجوز حصره فمن أهم تلاميذه[٣]:

١- برهان الدين الابناسى إبراهيم بن أيوب، ولد بابناس(ت:٧٢٥هـ)[٤].

٢- جمال الدّين الأميوطي (ت:٧٩٠هـ) [٥].

٣- شمس الدين بن سند: (ت ٧٩٢هـ)[٦].

---

(١) ينظر: مطالع الدقائق ، للإسنوي: ١/١٦٠.

(٢) ينظر: المهمات في شرح الروضة، للاسنوي: ١/٦٩، مطالع الدقائق: ١/١٤٧.

(٣) ينظر: مطالع الدقائق: ١/١٦٠.

(٤) ينظر: توظيف دلالة الصيغة في الفقه عند الإسنوي: ١٣١.

(٥) ينظر: بغية الوعاة: ١/٤٢٧.

(٦) ينظر: توظيف دلالة الصيغة في الفقه عند الإسنوي: ١٣١.

٤- بدر الدين الزركشي(ت ٧٩٤هـ)[١].

٥- كَمَال الدّين الدَّمِيرِيّ (ت ٨٠٣هـ)[٢].

٦- سراج الدين ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ).

٧-أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أَبو زرعة العراقي (ت ٨٠٦هـ).

٨- إبراهيم بن أحمد البيجورى(ت ٨٢٥هـ)[٣]..

(١) ينظر: المهمات في شرح الروضة: ٦٩/١.

(٢) ينظر: الضوء اللامع: ١٥٨/٧.

(٣) ينظر: شذرات الذهب: ٣٤٤/٩.

المطلب الثاني

وصف كتاب (الكوكب الدري) من حيث نوع التأليف وأبوابه

تناول الإسنوي في كتابه خمسة أبواب وتحت كل باب فصل أو عدة فصول يضم لنا مسائل عدّة فقد بلغ عدد المسائل الموجودة في هذا الكتاب ستاً وستون ومائة مسألة، فالباب الأول: في الأسماء وفيه عشرة فصول' فالفصل الأول في لفظ الكلام تضمن أربع مسائل:

١. تصريف الكلام وبيان اشتقاقه.

٢. المسألة الثانية اتحاد المتكلم وقصده وإفادته في الكلام.

٣. المسالة الثالثة في إطلاق الكلام على المعاني النفسانية.

٤. المسألة الرابعة في إطلاق الكلام على غير اللفظ من الدوال[١].

والفصل الثاني في المضمرات وتناول فيه سبع مسائل كان منها :

١. في مرجع ضمير الغائب المسبوق بالمضاف والمضاف.

٢. ضمير المتكلم تاء مضمومة والمخاطب تاء مفتوحة.

٣. قد يقع الظاهر موقع الضمير.

٤. في ضمير الفصل...الخ من المسائل[٢].

فيما تضمَّن الفصل الثالث في الموصولات، مسألتين:

١. من وما استعمالهما ومعناهما.

٢. احتمال ما الموصولية والمصدرية[٣].

فيما تضمَّن الفصل الرابع في المعرف بالأداة مسألتين:

١. أل للعهد ولغيره.

٢. الاسم المحلى بال يفيد العموم[٤].

---

(١) ينظر: الكوكب الدري ١٨٧.

(٢) ينظر المصدر نفسه: ٢٠٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣١.

فيما حوى الفصل الخامس في المشتقات سبع مسائل ومنها الآتي:

١. في عمل اسم الفاعل.

٢. في معنى اسم الفاعل واسم المفعول.

٣. في معنى أفعل التفضيل.

٤. في معنى أول واشتقاقه.

٥. معنى لفظ الأكثر... الخ من المسائل[١].

أمَّا الفصل السادس فقد خاض الحديث فيه عن المصدر، وتناول فيه ثلاث مسائل:

١. في المصدر المنسبك.

٢. وصفة المصدر تنوب عنه.

٣. ويقع المصدر موقع الأمر[٢].

وأمَّا الفصل السابع فكان في الظروف إذ تناول سبع عشرة مسألة ومنها الآتي:

١. إعراب "مع" ومعناها وأصلها.

٢. معنى "بعد".

٣. معنى قبل.

٤. معنى (إذا) وإعرابها.

٥. معنى (قبل).

٦. دلالة (إذا) على العموم.

٧. أين ومتى وإيان وأنى ... الخ من المسائل[٣].

أمَّا الفصل الثامن ففي ألفاظ متفرقة فقد تناول فيه أربع مسائل منها:

١. في معنى كل.

٢. كيف للحال.

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٢٥٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٠.

٣. ويجوز حذف ما أضيف إليه "كل" ... الخ من المسائل[١].

أمَّا الفصل التاسع ففي التثنية والجمع فقد تضمن خمس مسائل منها:

١. جمع القلة والكثرة ودلالتهما على العموم.

٢. في جمع القلة.

٣. النكرة في سياق النفي تعم ... الخ من المسائل[٢].

أمَّا فيما حواه الفصل العاشر فتناول الألفاظ الواقعة في العدد فقد ذكر الإسنوي سِت مسائل، منها:

١. في كم أصلها واستعمالها.

٢. في كذا أصلها ودلالتها.

٣. في البعض ودلالته على العدد[٣].

أمَّا الباب الثاني ففي الأفعال فقد تناول الإسنوي فيه تسع مسائل، والملاحظ في الباب الثاني للأفعال لم ترد الأفعال على شكل فصول، وذلك لقلتها ومن هذه المسائل:

١. دلالة المضارع على الحال والاستقبال

٢. في انصراف المضارع إلى الحال أو الاستقبال بالقرائن

٣. الفعل المضي يحتمل المضي والاستقبال

٤. دلالة رأى على العلم والظن

٥. معنى كاد نفيًا وإثباتًا[٤]

أمَّا في الباب الثالث ففي الحروف فقد تناول سبعة فصول وكل فصل حوى عدة مسائل ففي الفصل الأول في حروف الجر تضمن هذا الفصل تسع مسائل:

١. معاني الباء السببية والظرفية.

٢. من معاني من التبعيض.

٣. من معاني من التعليل.

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٣٢٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٩.

٤. من معاني إلى انتهاء الغاية.

٥. الكاف معناه واستعماله[١].

فيما تضمن الفصل الثاني في النواصب للفعل، فقد ضم بداخله مسألتين:

١. كانت منها حتى ونصب المضارع بعدها.

٢. زمن المضارع مع دخول النواصب عليه[٢].

أمَّا الفصل الثالث ففي حروف العطف قد تضمن إحدى عشرة مسألة ومنها الآتي:

١. واو العطف للتشريك.

٢. دلالة الفاء العاطفة على الترتيب.

٣. دلالة فاء الجزاء على التعقيب.

٤. دلالة ثم العاطفة على الترتيب والتراخي.

٥. معاني أو العاطفة التخيير والإباحة.

٦. معاني أو العاطفة التقسيم.

٧. دخول الفاء على خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ...الخ من المسائل[٣].

أمَّا الفصل الرابع ففي لو –ولولا فقد تضمن هذا الفصل مسألتين :

١. لو حرف شرط في الماضي والمستقبل.

٢. لولا تكون امتناعية وتحضيضيه[٤].

أمَّا الفصل الخامس ففي تاء التأنيث فقد تضمن هذا الفصل أربعة مسائل منها:

١. التاء التي تدل على التأنيث في تذكير العدد وتأنيثه.

٢. في التاء التي تفيد المبالغة[٥].

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٣٩٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٥٣.

(٥) ينظر: الكوكب الدري: ٤٦٠.

أمَّا الفصل السادس ففي حروف الجواب فقد وردت في هذا الفصل مسألة واحدة في حروف الجواب وهي ستة حروف، أجل، وبجل وأي، وبلى، ونعم، وإن[١].

أمَّا الفصل السابع ففي حروف متفرقة فقد حوى بداخلة ست مسائل:

١. دلالة إنما على الحصر.
٢. نيابة أل عن الضمير.
٣. دلالة " قد" التي تدخل على الماضي والمضارع.
٤. واو المعية التي تدل على المقارنة في الزمان.
٥. سين استفعل تدل على الطلب وغيرها[٢].

أمَّا الباب الرابع فكان في التراكيب ومعان متعلقة بها إذ تضمن هذا الباب عشرة فصول، ففي الفصل الأول ففي الاستثناء حيث إذ هذا الفصل خمس عشرة مسألة ومنا الآتي:

١. في تعريف الاستثناء.
٢. في دلالة ما النافية على الاستثناء.
٣. حكم المستثنى إثباتًا ونفيًا.
٤. حكم المستثنى إذا ورد بعد الجمل ... الخ من المسائل [٣]،

أمَّا الفصل الثاني ففي الحال فقد تضمن هذا الفصل ثلاث مسائل:

١. الحال نعت في المعنى.
٢. تعدد الحال وصاحبه.
٣. وقوع الحال جملة[٤].

أمَّا الفصل الرابع فقد كان في القسم وما أورده الإسنوي في هذا الفصل هي مسألة واحدة تتعلق في جواب القسم وروابطه[٥].

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٤٦٦.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٤.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٨.

وأمَّا الفصل الخامس في العطف وفيه سبع مسائل ومنها الآتي :

١. في عامل المعطوف بالواو.

٢. في دخول لمعطوف الخاص في حكم المعطوف عليه العام.

٣. في عطف المعرفة على مجرور "رب" ... الخ من المسائل[١].

وأمَّا الفصل السادس في النعت فقد تضمن هذا الفصل مسألتين:

١. الفصل بين الصفة والموصوف.

٢. في عود الصفة إذا سبقت بجملتين[٢].

أمَّا في الفصل السابع فتناول التوكيد فقد ادرج الإسنوي تحت هذا الفصل ست مسائل ومنها الآتي :

١. التوكيد بكل وبالنفس وبالعين.

٢. توكيد الحروف توكيدًا لفظيًا.

٣. حمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد وغير ذلك من المسائل... الخ من المسائل[٣].

أما الفصل الثامن ففي البدل فقد تضمن هذا الفصل:

١. في تعريف البدل.

٢. هل يكون للتابع تابع[٤].

وأمَّا الفصل التاسع في الشرط والجزاء وفيه تسع مسائل منها:

١. توالي الشرطين فأكثر بدون عطف.

٢. دلالة الشرط على التكرار وعدمه.

٣. أي الشرطية، واقتران الجواب بـ (إذا أو الفاء)... الخ من المسائل[٥].

وأمَّا الفصل العاشر فهو في مسائل متفرقة من الكلام تسعة مسائل: منها

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٥٤١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٥٧٦.

١. تغير المعنى بالتقديم والتأخير.
٢. تغير المعنى بذكر القدر، ومعنى ما دام.
٣. الضرورة النحوية ... الخ من المسائل [١].

وأمَّا الباب الخامس فكان في (الحقيقة والمجاز)[٢].

فالإسنوي في هذا الباب لم يأتِ في ترتيبه المعتاد على فصول فرتب هذا الباب على ست مسائل ومنها

تعريف الحقيقة والمجاز وأن أكثر النحاة قد أهملوا هذا الباب

١. في تعريف الحقيقة والمجاز
٢. من أنواع المجاز الإضمار
٣. من أنواعه حمل المصدر على الذات
٤. إطلاق المحل على الحال
٥. من أنواع المجاز الاستثناء المنقطع والتعريض
٦. إطلاق البعض على الكل والعكس[٣].

هدف الكتاب

تشكل المعرفة النحوية أحد الشروط الواجب توافرها في الفقهاء والأصوليين لما لهذه المعرفة من أهمية في استنباط الأحكام الشرعية من أولها القرآن الكريم والسنة النبوية فمن هذه الشروط:

أولًا: استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة النحوية.

ثانيًا: توظيف النحو وإدماجه مع العلوم الشرعية بعدّ القاعدة النحوية مخرجاً لتفسير النص ؛لان مفردات اللغة لها معانٍ محددة وأخرى مرادفة وقد يحصل الخلاف

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٥٩٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٩.

التفسيري في خلاف نحوي بسيط فقد يكون ذلك الخلاف خلافًا حركيًا(من الضمّ إلى الفتح إلى السكون) فلكل حركة من الحركات دلالتها التفسيرية الشرعية[١].

وثمَّة حقيقة تنبَّه إليها الإسنوي وسار عليها بقية العلماء مفادها ((انبثقت العلوم اللغوية كلها من القرآن الكريم ودارت في فلكه تبينًا لإحكامه الشرعية وضبطًا لألفاظه، واتجهت كل جماعة من العلماء لذلك حيث عكف على ضبط المتون النحوية استنادًا لما ورد في القرآن الكريم ومن القرآن الكريم انبثقت جميع الأحكام النحوية لتشير إلى الأحكام الشرعية))[٢].

الهدف الثاني: إنَّ حقيقة ارتباط الفقه وأحكامه تأخذ من النحو قاعدة أساسية للوصول إلى مقاصد الحكم لاقتران النحو بالفقه، على اعتبار أنَّ مراتب العلوم وما ينبغي أنْ يتعلمه الفقيه هو الإلمام بالأحكام النحوية وما تتضمنه علوم العربية الأخرى كالدلالة وعلم والصوت والصرف وغيرها، فهذه المجالات هي من الأدوات الأساسية التي بموجبها يتمّ الوصول إلى الأحكام الفقهية وضرورة معرفة موضع الكلمة وبيانها للناس وإعرابها يعد هدفًا من أهداف تأليف الاستدلال بالقاعدة النحوية لتحصيل الحكم الشرعي[٣].

الهدف الثالث: بيان الحكم الشرعي لمكلفين (عوام الناس)، إذ ليس المطلوب من المكلف أن يحيط بعلوم العربية من نحو وصرف ودلالة وهذا ما يجعل من كتاب (الإسنوي)، هو أحد أهمّ هذه الأهداف التي تحقق المكلف في الحصول على الحكم الشرعي وفقًا لما أورده الفقيه وهنا يمكن الإشارة إلى قول السيوطي: ((اعلم إنَّ معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية؛ لان معرفة الأحكام الشرعية واجبة في الإجماع ومعرفة الأحكام بدون أداتها مستحيل وتللك الأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة))[٤].

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ١٨٥-١٨٦.

(٢) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي: ١٣٧.

(٣) ينظر: الطوفي، أبو الفتح نجم الدين: ٢٤١.

(٤) ينظر: أصول النحو: ١٣٨.

المطلب الثالث

منهج الإسنوي

المنهج هو طريقة المؤلف في عرض افكاره وطروحاته أظن أن من اولويات فكرتنا النحوية هذه أن نقف على منهج الإسنوي في توظيف الدلالة النحوية ويمكن أن نوجزها على النحو الاتي :

١. إنَّه يُفصّل المواضع التي ينهل منها تفصيلًا دقيقًا ثُمَّ يستمد ما يدعم أحكامه الفقهية فنشير هنا إلى حواشي المسائل الفقهية التي استخرج من خلالها الأحكام. يذكر القاعدة النحوية أولًا ثم يفرغ بعد ذلك للاستدلال الفقهي المستخرج من القاعدة النحوية فضلًا عن أنَّه يُشْكِل على بعض القواعد فيصححها مثال ذلك قوله: ((عليَّ مائةُ عددٍ مِنَ الدراهم))[١]، فصحّح ذلك قائلًا: ((وهو كلام غير محرر بل إنْ كان هذا اللفظ وهو عدد مجرورًا في هذا الكلام بالإضافة، وهو المتبادر إلى الفهم فالقياس وجوب مائتي درهمٍ عددًا ناقصةً لأنَّه اعتراف))[٢].

٢. اتسم منهج الإسنوي في التداخل بين الحكم النحوي والحكم الفقهي فحال ما يفرغ من تأصيل القاعدة النحوية يدخل في الحكم الشرعي أو الفقهي ليس بناءً على رأيه بل وفقًا لما ورد في القاعدة النحوية والأمثلة على ذلك كثيرة مثل قوله في المسألة المرقمة [٥٧] البضع تقول: ((تقول عندي بضعة عشر رجلًا، وبضع عشرة امرأة))[٣]، ثّم جاء بعد ذلك على ذكر القاعدة النحوية فيما يتعلق بالمذكر والمؤنث، وذكر خلافات النحويين على هذه القاعدة ثم خلص بعد ذلك إلى أنَّ العدد لا يصدق إلا على الثلاثة فصاعدًا[٤].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٥٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٨.

٣. إنَّ ما سار عليه الإسنوي في منهجه اجمالًا هو اهتمامه الكبير بالحكم النحوي على حساب الأحكام الفقهية فبعد أنْ يستعرض القاعدة النحوية، موضحًا لها، يفرغ في نهاية المسألة إلى الحكم الفقهي ويعبر عنه بقوله فمن فروع المسألة[١].

٤- الاستدلال بالنحو على استخراج القاعدة النحوية، فطريقته كانت موحدة في عرض المسألة[٢].

٥- أكّد الإسنوي في استشهادته النحوية والدلاليةعلى أنَّه كان يستمد شواهده من القرآن الكريم[٣].

٦- كان موضوع الطلاق وايقاع الصيغة محور أكثر المسائل الفقهية استشهاداً في بيان الدلالة النحوية

٧- يتصف الإسنوي بالدقَّة والأمانة العلمية والابتعاد عن الغموض في عرضه للمسائل النحوية وبيان وضع المسألة بذكر القائل أو يذكر لنا موضع المسألة من الكتاب وهذا وضح جدًا في مسائله[٤].

٧- تبسيط وتسهيل القاعدة النحوية ومقربتها إلى القاعدة الفقهية بطريقة الاستدلال العلمي[٥].

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٦، ٢٨٥، ٣٣١، ٣٤٧، ٤٠٣، ٥٧٧.

(٢) ينظر: الكوكب الدري: ٢٣٦، ٢٨٥، ٣٣١، ٣٤٧، ٤٠٣

(٣) ينظر: الكوكب الدري: ٣٩٦، ٤٦٨، ٥٣٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٣

المطلب الرابع

الدلالة النحوية مفهومها وأنواعها

الدلالة لغة:

بعودتنا إلى تراثنا نجد ما ورد في كتاب العين للخليل (ت: ١٧٠هـ) الدَّلالة بالفتح والكسر مصدر الدليل، والدليل معناه ما دلَّكُم عليه[١]، ثُمَّ جاء بعد ذلك الجوهري (ت: ٣٩٣هـ) موضحًا ومبينًا معنى الدلالة في اللغة فهي مصدر دَلَّهُ على الطريق يَدُلُّهُ دَلالَةً ودِلالَةً ودُلولَةً، في معنى أرشده ودلّه على الطريق فالدَليلُ: ما يُسْتَدَلُّ به. والدَليلُ: الدالُّ[٢].وقد وردت الدلالة في معجم مقاييس اللغة عند ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) الدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ. فَالْأَوَّلُ دَلَلْتُه عَلَى الطَّرِيقِ وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ وَالْأَصْلُ الْآخَرُ تَدَلْدَلَ الشَّيْءُ[٣]،

الدلالة اصطلاحًا:

قال الجرجاني : ((هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النصّ))[٤]، وقد عرف الأصوليون الدلالة هي فعل الدليل لأنَّها مصدر له يقال: دلّ، يدل، دلالة[٥].

وما جاء به الراغب الأصفهاني(ت: ٥٠٢هـ) الدّلالة: ما يتوصّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والكتابة، والرموز وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنَّه حيّ،

---

(١) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٨/٨

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: ١٦٩٨/٤

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس: ٢٥٩/٢

(٤) كتاب التعريفات، للجرجاني: ١٠٤

(٥) ينظر : التمهيد في أصول الفقه، للكلوذاني: ٦٢/١

وأصل الدّلالة مصدر كالكتابة والدليل في المبالغة كعالم، وعليم، ثّم يسمّى الدّالّ والدليل دلالة، كتسمية الشيء بمصدره[١].

أمَّا عن المحدثين فقد عرف بعضهم **علم الدلالة** بأنَّه (دراسة المعنى) أو هو ذلك العلم الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرًا على حمل المعنى فموضوع علم الدلالة يقوم بدور العلامة والرمز وقد تكون هذه العلامة إشارة باليد أو إيماءة بالرأس كما قد تكون كلمات أو جملا[٢].

يتضح من هذا العرض عند أصحاب النحو والمعاجم والأصوليين أنَّ النظر في مفهوم الدلالة بشكل عام لم يكن حصرًا على اللغويين فقط بل شاركهم علماء آخرون

مفهوم الدلالة النحوية:

قال الدكتور فريد عوض: هي الدلالة المُحصّلة ((من استخدام الألفاظ، أو الصور الكلامية، في الجملة المكتوبة، أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي)) ويطلق عليها أيضًا الوظائف النحوية، أو المعاني النحوية[٣]، وقد جاءت الدلالة النحوية في اللغة العربية على نوعين:

دلالة نحوية عامة:

وهي المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام مثل دلالة الجمل والأساليب على الخبر أو الإنشاء وعلى الإثبات أو النفي، والتأكيد ،والطلب، الاستفهام، والنهي، والامر، والتحضيض والشرط، والنداء، وذلك باستخدام الأدوات التي تؤدي دلالة الجملة أو الأسلوب وليست كل المعاني تتمّ عن طريق استخدام الأدوات وما يستغني عن الأدوات جمل[٤].

---

(١) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الاصفهاني: ٣١٦:

(٢) ينظر : علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ١١

(٣) علم الدلالة، فريد عوض: ٤٣

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣

وزعم الدكتور فريد عوض هذه الدلالات النحوية العامة تحصل في الأعمّ باستعمال الأدوات، فدلالة التوكيد مستفادة من أداة التوكيد، ودلالة التبعية تستفاد من التوابع كالنعت والتوكيد والبدل، ودلالة الاستثناء مستفادة من أداة الاستثناء ومن هنا تأتي أهميَّة هذه الأدوات من المعجم بوصفها مورفيمات حرة(١).

دلالة نحوية خاصة:

يقصد بها معاني الأبواب النحوية مثل باب الفاعل والمفعول والحال وكل كلمة مفردة تقع مفعولًا تدلُّ على المفعولية والتي تقع تمييزًا فإنها تقوم بوظيفة التفسير والبيان، وعن طريق الدلالات المحددة يمكن التمييز بين كلمات اللغة ؛لأن منها ما يصلح أن يقوم بوظيفة الفاعلية وبعضها لا يصلح فالأسماء والصفات والضمائر هي التي تقع فاعلًا في الكلام أما الظروف والادوات فلا تصلح أن تقوم بوظيفة الفاعل (٢)، فإذا ضممنا الدلالة النحوية للكلمة إلى دلالتها الصرفية أدى إلى معرفة حدود هذه الكلمة وتمييزها(٣).

وأشار بعض المحدثين إلى ضرورة الترتيب في نظام الجملة ترتيبًا خاصًا في هندستها فلو أختل هذا النظام أصبح من العسير أنْ يُفهم المراد منها للكشف عن الدلالة النحوية لكلماتها(٤).

وبالعودة لأشهر مراجع علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر فإنَّ القضايا المطروحة في علم الدلالة ليست ممَّا يمكن الإلمام به أو عرضه في كتاب واحد وخاصة عندما تداخلت مناهجه مع علم النحو التي قادت إلى دمج العلمين داخل إطار القواعد التحويلية وتوسعت اهتمامات هذا العلم لتشمل التراكيب وتحليل الجمل ببيان علاقات كلماتها بعضها ببعض وإظهار كيفية ارتباط الجمل بالجمل الأخرى(٥).

---

(١) ينظر: علم الدلالة، فريد عوض: ٤٤

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧

(٥) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٦

وما رآه الدكتور أحمد مختار عمر النظرة إلى التحليل الدلالي أصبحت على فرعين: أحدهما يهتم ببيان معاني المفردات وقد أطلق عليها المعاني المعجمية والآخر يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات، أو العلاقات بين الوحدات اللغوية مثل المورفيمات والكلمات والجمل وذلك عندما تكون العناصر بدور الرموز، وقد أطلق عليها بعضهم اسم المعاني النحوية(١).

فالعلامات الإعرابِيّة لها أثر مهم في تحديد أنواع الدِّلَالَة ليس فقط الدِّلَالَة النحوِيَّة من فاعليَّة ومفعوليَّة بل لها دورٌ في تحديد الدِّلَالَة السياقية أيضاً فالإعراب هو الدِّلَالَة به على المعاني(٢).

(١) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٧.

(٢) ينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد: ١٢١.

الفصل الأول
دلالة الأسماء

المبحث الأول: دلالة المرفوعات

المبحث الثاني: دلالة المنصوبات

المبحث الثالث: دلالة المجرورات

المبحث الأول

دلالة المرفوعات

١- الضمير :(أنت) حقيقته ومعناه:

اعتنى النحويون والأصوليون عناية بالغة بالضمائر وأفردوا لها أبوابًا خاصةً في مصنفاتهم النحوية، فالضمير يكون للرفع والنصب ولا يكون مجرورًا إلَّا في الاضطرار، ولا يدلّ على مسمى كالاسم، ولا على موصوف كالصفة، ولا على وزن كالفعل؛ لأنَّ دلالة الضمير تتجه إلى المعاني[١]، قال الإسنوي: (ت:٧٧٢هـ) في الضمير أنت: ((من المُضمرات (أنت) بفتح التاء في المذكر، وكسرها في المؤنث واختلفوا...، وفائدة الخلاف فيما لو سمي به فعند الفرَّاء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مركب من اسم وحرف...، إنَّه مركباً من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم...، وغيره أنَّه قد يشار إلى المؤنث بإشارة المذكر على إرادة الشخص وعكسه))[٢]، وبتحري جهد القدماء من النحويين نجد ما ذهب إليه الخليل(ت:١٧٠هـ) عندما قال: ((نصب أبدًا تَقول أَنْتَ خرجتَ أَنْتَ ذهبت أَنْتَ أَعْطَيْت نصبت التَّاء فِي هَذَا كُله لأنَّهَا تَاء مُخَاطبَة الْمُذكر فافهمه، وتاء مُخَاطبَة الْمُؤَنَّث كسر أبدًا تَقول أَنْتِ خرجتِ أَنْتِ ذهبتِ أَنْتِ رَأَيْتِ كسرت التَّاء لأنَّهَا تَاء مُخَاطبَة الْمُؤَنَّث))[٣]، وبمراجعة كتاب العربية الاول نجد ما قاله سيبويه (ت:١٨٠هـ): ((واعلم أنَّه لا يقع أنتَ في موضع التاء التي في فعَلْت))[٤]، وتابع جمهورُ البصريين سيبويه في هذه المسألة، فالمبرِّد(ت:٢٨٥هـ)، والزجَّاجي(ت:٣٣٧هـ)، والسرخسي(ت:٤٨٣هـ)، الأنباري(ت:٥٧٧هـ)، وابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) قالوا بقوله[٥]، واختلف النحويون في حقيقة (أنت) ومعناه فذهب جمهور البصريين إلى أنَّ الضمير هو(أنْ) والتاء حرف خطاب، وذهب

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ١٠٨.

(٢) الكوكب الدري: ٢٠٩-٢١١.

(٣) الجمل في النحو، المنسوب إلى الخليل ابن احمد ابن عمرو الفراهيدي: ٢٩٥.

(٤) الكتاب، عمرو ابن عثمان الملقب سيبويه: ٢٤٥/١.

(٥) ينظر: المقتضب، أبو العباس المبَرد: ٢٦١/١، ومجالس العلماء، للزجاجي: ١٠، والمبسوط، للسرخسي: ١٢١/٩، والأنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري: ٥٧١/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٨٦/٣.

الفرَّاء[١](ت:٢٠٧هـ) إلى أنَّ أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وانفرد من بينهم ابن كيسان(ت٢٩٩هـ)[٢]، بأنَّ التاء وما بعدها هي الاسم وهي التاء التي في فعلت[٣]، قال الإسنوي: ((ولكن زيد معها أنْ تكثيرًا للفظ))[٤]، وأشار ابن الأنباري إلى أنَّ الضمائر المنفصلة لا يجوز أنْ تكون على حرف واحد ؛ لأنَّ لا نظير له فإنَّ الضمير هو(أن) وهو مبهم، والتاء تبيّنه؛ مع كونه معرفة لا نكرة[٥]، وأمَّا قول من ذهب من البصريين إلى أنَّه مضمر لا يفيد معنى بانفراده، ولم يقع معرفة فجاز أنْ يخص بالإضافة فباطل؛ لأنَّ هذا الضمير ما وقع إلَّا معرفة، ولم يقع قَطٌّ نكرة على أنَّ علامات التنكير لا يعني دخولها عليه بل فيها إبهام تبينه[٦]، وذكر أنَّ النحاة الذين ذهبوا إلى أنَّه بكماله المضمر فليس بصحيح؛ وذلك لأنَّ الكاف في إياك بمنزلة التاء في أنت، وأنَّ التاء ليست من المضمر ؛ وإنَّما لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الإعراب فيستحيل أنْ يقال إنْ أنت بكماله هو المضمر[٧]، ويرى الرضي(ت:٦٤٦هـ) أنَّ الضمير المرفوع هو التاء المتصلة، فلما أرادوا انفصالها دعموها بـ(أنْ)، كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في إياك وأخواته فجعلوا أيَا عمادًا لها، وما أرى هذا القول بعيدًا من الصواب[٨]، وتظهر فائدة الخلاف كما أشار الإسنوي فيما لو سمي به فعلى أن الضمير يعرب وعند غيره يُحكى إذا لم يسم به مع الضمير مع كونه مركباً من فعل

---

(١) يحيى بن زِيَاد بن عبد الله بن مَرْوَان الديلمي إِمَام الْعَرَبيَّة أَبُو زَكَرِيَّا الْمَعْرُوف بالفراء كَانَ أعلم الْكُوفِيّين بالنحو بعد الْكسَائي، أَخذ عَنهُ وَأخذ عَن اهل الْكُوفَة وَكَانَ يحب الْكَلَام ويميل إِلَى الاعتزال، وَكَانَ متديّنا متورّعا، وَكَانَ يتفلسف فِي تصانيفه، ويسلك أَلْفَاظ الفلاسفة. وَكَانَ أَكثر مقَامه بِبَغْدَاد صنّف الْفراء، وفاته (ت:٢٠٧هـ): مَعَاني القرآن، ينظر: بغية الوعاة، السيوطي: ٣٣٤/٢.

(٢) هو: محمد ابن أحمد ابن كيسان البغداديّ النحويّ، صاحب التصانيف في القراءات، والغريب، والنحو أنحى من ثعلبا والمبرد(ت: ٢٩٩هـ)، ينظر: شذرات الذهب: ٤٢٢/٣.

(٣) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٠/٢، وشرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب: ٤١٧/٢، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: ٩٢٧/٢.

(٤) الكوكب الدري: ٢٠٩.

(٥) ينظر: الأنصاف، لابن الانباري: ٥٧١/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧١/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧٥/٢.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب: ٤١٨/٢.

وحرف [١]، فعلى أنَّ الضمير مجموع الحروف يُعرب؛ لأنَّ سبب البناء قد زال وعلى أنَّه يحكى لكونه مركبًا من اسم وحرف هو الهمزة والنون أي وزيدت الألف وقفًا لبيان الحركة[٢]، وقال أبو حيان: ((ومن أسخف الأقوال ما ذهب إليه بعض المتقدمين من أنَّ (أنت) مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، وتاء تقوم، وأنَّ (أنا) مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، مبني على الضم، وهو موضوع هكذا، وليس أصله نحن بضم الحاء، وسكون النون خلافًا لهشام))[٣]، فالضمير أنت يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة ومطابقًا للاسم السابق في المعنى، ويأتي للدلالة على الخطاب، فلا يجوز: كان محمود أنت الكريم، لأنَّ الضمير ليس بمعناه معنى (محمود) ولا يدل عليه؛ فلا يكون فيه التأكيد المقصود من ضمير الفصل[٤].

وسار الإسنوي على نهج النحاة المتقدمين إنَّه يشار إلى المؤنث بإشارة المذكر للدلالة على إرادة الشخص[٥]، والدليل ما قاله السيرافي (ت: ٣٦٨هـ): ((المذكر قد يعبر عنه باللفظ المؤنث فيجري حكم اللفظ على التأنيث وإنْ كان المعبر عنه مذكرا في الحقيقة ويكون ذلك بعلامة التأنيث، وبغير علامة))[٦]، نصَّ على هذا المعنى ابن ابن سيده (ت:٤٥٨هـ)[٧]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَحۡمَةٞ مِّن رَّبِّيۖ﴾ [الكهف: ٩٨]، فاسم الإشارة عائد إلى الرحمة المستفاد من قوله سبحانه: (إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبّك) وهو رأي لبعض النحويين، ألا ترى أنَّه قد جيء باسم الإشارة الموضوع للمفرد المذكر مشارًا به إلى الرحمة وذلك؛ لأنَّ معنى الرحمة هو الفضل والإنعام، فكأنه قيل: (هَذَا فَضْلٌ مِنْ

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٢٠٩.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان: ١/١٧٠-١٧١.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢/٩٢٧.

(٤) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن: ١/٢٤٦.

(٥) ينظر: الكوكب الدري: ٢١١.

(٦) شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي: ٤/٢٩٥.

(٧) ينظر: المخصص، ابن سيده المرسى: ٥/٢٠٢.

رَبِّي)[1]، ويرى الهمذاني(ت:٦٤٣هـ) معنى الرحمة النعمة ولا يصحّ أنْ يكون أصلها الرقّة بدلالة قولهم: (رحمة الطبيب)[2].

وجاء الدرس الحديث ليثبت ما ذهب إليه ابن كيسان فالأستاذ برجشتراسر يرجّح أنْ تكون (أنت) مركبة من شيئين "التاء" المستعملة في الماضي ومن مقطع (أنْ) الذي يحتمل أنْ يكون من أدوات الإشارة لو كانت التاء هي الأصل لكُنّا نضطر أنْ نفترض أنَّها قلبت كافًا فهمنا سبب إبدالها تاء بسهولة وهو أنَّ التاء موجودة للدلالة على الخطاب [3].

وفي أثر دلالتها التطبيقي نجد ما قاله الإسنوي: ((إذا قال لامرأة زنيتَ بفتح التاء أو لرجل زنيتِ بكسرها فإنه يكون قذفًا وكذا زانيةٌ للرجل وزانٍ للمرأةِ))[4]، ومما وجدناه عند الفقهاء منهم الرُّوياني[5] (ت:٥٠٢هـ) وكذلك عبد السلام السلمي[6] (ت:٦٠٦هـ)[7] موافقًا لما ذهب إليه الإسنوي في جانبه التطبيقي إذ جاز أنْ يخاطب المؤنث بخطاب المذكر، ويشار إلى المؤنث بإشارة المذكر على إرادة الشخص وعكسه بتقدير الذات مثال ذلك الضمير؛ لأنَّ معناه يفهم منه، ودليلهم قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠][8].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ابن الانباري ٦٢٩/٢.

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمذاني: ٦٨/١.

(٣) ينظر: التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر: ٧٦.

(٤) الكوكب الدري: ٢١٢.

(٥) أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني الفقيه الشافعي؛ فخر الإسلام، شيخ الشافعية تفقه على مذهب الشافعي، صاحب التصانيف السنية منها "بحر المذهب" هو من أطول كتب الشافعيين، والكافي، وحلية المؤمن" ولد سنة خمس عشرة وأربعمائة هـ، وتوفي قتيلًا سنة (ت: ٥٠٢هـ) . ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان البرمكي: ٣/ ١٩٨.

(٦) أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي بن أبي القاسم الدمشقي الملقب بسلطان العلماء صاحب القواعد الكبرى في الفقه وهو أول من فتح الباب في هذا النوع، ومن تصانيفه القواعد الصغرى، واختصار النهاية في الفقه الشافعي، ينظر: طبقات الإسنوي: ١٨٤، والقواعد والفوائد الأصولية، لابن اللحام: ٦١.

(٧) ينظر: بحر المذاهب، للرُّوياني: ٢١٢/١١، والغاية في اختصار النهاية، عبد السلام السلمي: ١٠٣/٦.

(٨) ينظر: الكوكب الدري: ٢١٢، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٩١/١٢.

وحدَّ لنا شمس الدين الشربيني[١] (ت:٩٧٧هـ) مفهوم القذف هو لغةً الرمي، وشرعًا الرمي بالزنا، وألفاظ القذف منها صرِيح ومنها كناية وتعريض[٢]، وما ذكره الإسنوي لو قال لها: (يا زانيةٌ) ويا زانٍ ثبت القذف على المشهور؛ لأنَّ اللحن لا يدفع العار[٣]، وهذا ما ذكره شمس الدين الشربيني، وعبد السلام السلمي[٤]، وابن حجر الهيتمي[٥] (ت:٩٧٤هـ)[٦]، ويا زانٍ هذا قذفًا وهذا ترخيمٌ ورد في اسم الفاعل وهي مشتقات وقد جاءت مرخمة فإنهم يقولون، لحارث يا حار[٧].

وممَّا تقدم ذكره من آراء على اختلاف التوجهات تجد الباحثة أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه الكوفيون والمتأخرون من البصريين؛ لأنّهَ الرأي الأقرب لمنطق اللغة فضلًا عن أنَّه أيسر على العربية وباحثيها ، فالضمير (أنت) يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة ويأتي للدلالة على الخطاب.

٢- دلالة ضمير الفصل:

ضمير الفصل من المسائل النحوية المهمة ويتميّز بأنَّ له مواقع خاصة يكون فيها فصلًا من دون غيره قال الإسنوي: ((الْفَصْل صِيغَة ضمير مَرْفُوع مُنْفَصِل...، وهو حرف عند الأكثرين وصحّحه ابن عصفور وقيل اسم وعلى هذا فلا موضع له من الإعراب، وقيل محله محل ما قبله، وقيل ما بعده إذا علمت ذلك ففائدته :هو

---

(١) الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام محمَّد بن محمد الخطيب شمس الدين الشربيني القاهري الشافعي، وصف بالعلم والزهد والورع وكثرة النسك والعبادة، وشرح كتاب ، ومن مصنفاته: كتاب "الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع"، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج"، وشرح التنبيه" لأبي إسحاق الشيرازي، كتاب "شرح البهجة" في الفقه لابن الوردي، وفاته (ت: ٩٧٧ هـ.) ، انظر : التدريب في الفقه الشافعي ، لابن رسلان البلقيني : ١/ ٣٦.

(٢) ينظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، شمس الدين الشربيني: ٥٢٧/٢.

(٣) ينظر: الكوكب الدري: ٢١٢..

(٤) ينظر: الغاية في اختصار النهاية: ١٠٣/٦، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: ٥٢٧/٢.

(٥) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي (ت: ٩٧٤هـ) ومن مصنفاته الفتاوي الفقهية الكبرى وسماه مختصر النهاية : ينظر الغاية في اختصار النهاية: ١/ ٢١٤.

(٦) ينظر تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ابن حجر الهيتمي: ٢٠٣/٨.

(٧) بحر المذاهب، للروياني: ٢١٢/١١.

التأكيد))[١]، وبعودتنا إلى تراثنا النحوي نجد ما قاله سيبويه: ((واعلم أنَّ ما كان فصلا لا يغير ما بعده...، وذلك قولك: حسبتُ زيدًا هو خيرًا... وقد زعم ناسٌ أنَّ هو ها هنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه، فهو هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب))[٢]، وقال سيبويه في موضع آخر: ((واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة))[٣]، وهذا النص يضعف ما جاء عن أهل المدينة، ونُقل آخرون أنَّه وافق أهل المدينة [٤]،واختلف العلماء في تسمية الضمير فذهب البصريون إلى أنَّه فصلاٌ لأنَّه يفصل بين المبتدأ والخبر[٥]؛ ولأنَّه يفصل بين النعت والخبر، وتسمية أكثر الكوفيين أنَّه عماد؛ لأنَّه يعتمد عليه معنى الكلام لأنَّه يبيّن أنَّ الثاني ليس بتابع للأول[٦]، وسبب تسميته عمادًا لأنَّه عمد الاسم الأول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده، واختاره ابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ)[٧]، وأطلق بعض الكوفيين عليه دعامة، كأنَّه يدعم الكلام ويؤكده، ويسمى صفة، ويعنون به التوكيد[٨]، ويرى السيرافي أنَّ معنى كلام سيبويه الفصل أصله إيذان للمخاطب ولم يبقَ منه بدل ولا نعت من تمامه، وأنَّ الذي بقي من الكلام هو الخبر، وهو الذي نحاه سيبويه[٩]، وممَّا ساقه الإسنوي في مسألته يؤتى به بين المبتدأ والخبر[١٠]، ويشترط في ضمير الفصل أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة وهذا ما اختاره ابن يعيش وهو الأول في المعنى وأنْ يكون بين المبتدأ وخبرِه، للدلالة على أنَّه خبر لا صفة نحو: زيد هو القائم فلو لم تأتِ بـ(هو)

---

(١) الكوكب الدري:٢١٩.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٨٩-٣٩٠.

(٣) المصدر نفسه : ٣٩٠-٣٩١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل شرح التسهيل: ٢/٢٤٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١١٣/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الانباري: ٥٧٩/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٣٢٨/٢ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هِشَام الْأنْصَارِيّ: ٦٤٤.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٥٧٩/٢، وشرح المفصل: ٣٢٨/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٤٤.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٣٢٩/٢.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٨٧/٢.

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه ، لسيرافي: ١٦١/٣.

(١٠) ينظر الكوكب الدري ، للإسنوي: ٢٢٠.

لاحتمل أنْ يكون القائم صفة لزيد أو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبره، نحو: إنَّ وأخواتها، وكَان وأخواتِها، وظننتُ وأخواتِها، وأنْ يكون بين معرفتَين أو معرفةٍ وما قاربها من النكرات(١)، ولا بد من مطابقته لما قبله في حضوره وغيبته، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وإفراده وتثنيته وجمعه ولا يكون ما قبله إلا معرفة إلا عند بعضهم، فإن أجاز تنكيره(٢)، وأجاز أهل المدينة وقوعه بين نكرتين، نحو: ما أظن أحدًا هو خيرًا منك، فإن أحدًا شبه بالألف واللام الجنسية لما فيه من العموم، وخيرًا منك شبه بمعرفة امتناع دخول حرف التعريف عليه وروى قوم أنه لحن(٣)،ومذهب الجمهور أنَّ بعض العرب كما حكى الأخفش يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول: (ضربت محمدًا هو ضاحكًا)، وقرأ بعضهم كما في قوله تعالى: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ [هود: ٧٨] بنصب أطهر، وهذا لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه(٤)، ونقل عن الخليل: ((والله إنَّه لعظيمٌ جعلهم هو فصلا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت ما لغوا؛ لأنَّ هو بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا))(٥)، وما صرَّح به الإسنوي هو حرف عند الأكثرين(٦)، وفي هذه مسألة خلاف فقد وضح أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) مذهب الْخَلِيل وسيبويه وبعض من النحاة أَنَّه بَاقٍ على إسميته(٧)، وذهب قوم إلى أنَّها حروف كما قدمنا والدليل أنَّها جاءت لمعنى في غيرها، وهو الفصل بين الخبر والتابع على أنَّه حرف وضع على صورة الضمير وعليه أكثر النحويين، وصحّحه ابن عصفور(٨)، واختلفوا في الأسماء هل لها محلّ من الأعراب أو ليس لها محل من الأعراب، ومذهب البصريين لا محلَّ لها من الإعراب، ومذهب الفراء أنَّ لها محلًا،

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٣٢٩/٢.

(٢) شرح تسهيل الفوائد: ٥٦٥/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣٣٢/٢، شرح التسهيل، لابن مالك: ١٦٨/١، والتذييل والتكميل في التسهيل: ٢٩٥/٢.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٥٦٧/١.

(٥) الكتاب: ٣٩٧/٢.

(٦) الكوكب الدري: ٢٢٠.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٥٢/٢، وهمع الهوامع، للسيوطي: ٢٧٥/١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب:٩٥٢/٢، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٣٥١.

ومحلها محلّ ما قبلها ؛لأنَّه توكيد لما قبله، وثمرة هذا الخلاف تأتت في دلالة قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، فعلى مذهب الكسائي يكون محلّ الضمير نصبًا، وعلى مذهب الفرَّاء يكون محله رفعًا، والصحيح ما ذهب إليه البصريون[١]،

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي بأنَّه قد ذكر فائدة ضمير الفصل هو :((التأكيد على المشهور...، وقال السهيلي(ت: ٥٨١هـ) فائدته الحصر وينبني عليه التعاليق ، والأيمان كلها، كقوله : (والله إن زيدًا هو القائم) هل يحنث إذا كان غيره أيضًا قد قام))[٢]، ومثال ذلك ما ذكره المرادي(ت:٧٤٩هـ):(كان زيد القائم)، القائم)، كان إخبارًا عن زيد بالقيام، واحتمل أنْ يكون غيره قد شاركه فيه، وإذا قلت: كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام من دون غيره، ولو اجتمع الضميران مع الفصل، ولم يفصل بينهما نحو: زيد ظننته هو إياه القائم[٣]، فمذهب سيبويه لا يجوز وهذا ما نُقل عنه[٤].

وأشار أهل البلاغة أنَّ فائدة الفصل قدْ تأتي للدلالة على الاختصاص والقصر، ويرى القزويني (ت: ٧٣٩هـ) توسّط الفصل بينه وبين المسند إليه فلتخصيصه به نحو: زيد هو المنطلق، أي لقصر المسند إليه، فالمعنى في زيد هو المنطلق قصر الانطلاق على زيد[٥]، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ويرى الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) فضمير الفصل (هم) فائدته الدلالة على التأكيد فصل بين المبتدأ والخبر وأكد أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه (أولئك) أو هو مبتدأ والمفلحون خبر[٦].

---

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٥١.

(٢) الكوكب الدري: ٢٢٠.

(٣) الجنى الداني: ٣٥١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٣٥١

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة، لجلال الدين القزويني: ٤٩/٢.

(٦) الكشاف، للزمخشري: ٤٦/١.

ومن الفوائد الأخرى لضمير الفصل التي ذكرها لنا الرازي[1] (ت: ٦٠٦هـ) الحصر أي حصر الخبر في المبتدأ نحو: (الإنسان ضاحكٌ) فهذا لا يفيد أنَّ الضاحكية لا تحصل إلَّا في الإنسان أمَّا لو قلت: (الَإنسان هو الضاحك) فهذا يفيد أنَّ الضاحكية لا تحصل إلَّا في الإنسان، ومعنى التعريف في (ٱلۡمُفۡلِحُونَ) لدلالة أنَّ المتقين هم الناس الذين يفلحون في الآخرة[2]، وجاء قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وأنَّ غَيْرَهُ قَدْ يَكُونُ سَمِيعًا لِكَمَالِهِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ كَأَنَّهُ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِهَا من دُونَ غَيْرِهِ يفيد الحصر هنا وليس الأمر[3].

وسار المحدثون على نهجهم فقد ذهب السامرائي إلى أن الفصل توكيد القصر الحقيقي فقد يكون الكلام دالًا على القصر من دون ضمير فيأتي مؤكدا المعنى كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] فلو حذف الضمير لبقي معنى القصر، ولكنَّه جاء بالضمير توكيدًا لهذا المعنى ومنها توكيد القصر الذي على جهة المبالغة كقولك: زيد الشاعر، فتقصر الشعر عليه مبالغة، ثُمَّ تؤكد هذا المعنى فتقول: زيد هو الشاعر[4]، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢] ، وأنَّ ما ذُكر دالٌّ على أَنَّ الله هو الحق بِالإلهيةَ دالٌّ على أَنَّ ما يدعونه باطل، ثبت أنَّه العلي الكبير من دون أَصنامهم، وقد جذب ضمير الفصلِ هُنَا لِلدَّلالة على الاختصاصِ وسلب العلو عن أَصنامهم[5].

تلحظ الباحثة مما تقدم حقيقة ضمير الفصل إنَّه أحد ضمائر الرفع المنفصلة ولم يحدث أنْ استخدم بغير هذه الصيغة فالأصحّ أنْ يقال ضمير رفع منفصل والدليل على

---

(١) الإمام فخر الدّين الرّازي العلّامة أبو عبد الله، محمد بن عمر ابن حسين القرشي الطّبرستاني الأصل، الشافعي المفسّر المتكلّم، صاحب التصانيف المشهورة. ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وفاته (ت: ٦٠٦هـ) ، والده الإمام ضياء الدّين خطيب الرّيّ، صاحب محيي السّنّة البغوي، والفقه، والكلام، والأصول، والطّبّ، وغير ذلك. وكان فريد عصره، ومتكلّم زمانه، ينظر : شذرات الذهب ،لابن عماد العكري : ٤٠/٧.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي: ٢٧٩/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢/٤.

(٤) ينظر: معاني النحو: لفاضل السامرائي: ٥٤/١.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور الاندلسي: ١٨٧/٢١.

ذلك الواقع اللغوي ولاسيَّما النصّ القرآني، فالباحثة هنا لا ترجّح وقوع الفصل بين الحال وصاحبها؛ لأنَّ من شرط الفصل أن يكون بين معرفتين أو ما قاربها فاذا ورد خلاف ذلك فهو نادر وفائدة ضمير الفصل التأكيد على المشهور.

٣-دلالة المصدر المنسبك (المؤول):

ما ورد في كتب النحاة المتأخرين والمحدثين مصطلح المصدر المؤول يقصد به التركيب المنسبك قال الإسنوي: ((الْمصدر المنسبك نَحْو: يُعجبني صنعك إِنْ كَانَ بِمَعْنى الْمَاضِي أَو الْحَال فينحل إِلَى مَا وَالْفِعْل نَحْو مَا صنعت أَو تصنع وَإِنْ كَانَ بِمَعْنى الِاسْتِقْبَال فينحل إِلَى أَنْ وَالْفِعْل وَكَذَلِكَ أَن الْمُشَدّدَة مَعَ الْفِعْل...،أن النحاة فرقوا بين انطلاقك مثلًا، وبين أنَّك منطلق، أنَّ المصدر لا دليل فيه على الوقوع والتحقيق، وأنْ تدلُّ عليهما))[١]، والظاهر من نص الإسنوي أنَّ المضارع يتخلّص للاستقبال إذا دخلت عليه (أن) وإنْ كان بمعنى الماضي فينحل إلى (ما) والفعل وإذا حاولنا أنْ نعرض المسألة على تراثنا النحوي، نجد ما قاله سيبويه: ((عَجِبتُ مِن ضَرْبٍ زيدا، فمعناه أَنَّه يَضرب زيدا... وإنَّما خالَف هذا الاسمَ الذى جرى مَجرى الفعل المضارعِ في أَنَّ فيه فاعِلًا ومفعولا، لأنَّك إذا قلت: هذا ضاربٌ فقد جئت بالفاعل وذكرتَه، وإذا قلت: عجبتُ من ضربٍ فإنَّك لم تذكر الفاعلَ، فالمصدرُ ليس بالفاعل وإنْ كان فيه دليلٌ على الفاعل؛ فلذلك احتجتَ فيه إلى فاعل ومفعول))[٢]، وأشار السيرافي إلى أنَّ معنى قول سيبويه وإنَّما خالف هذا الاسم يعني: أنّ المصدر خالف الاسم الذي جرى مجرى المضارع وهو اسم الفاعل وأنَّ المصدر ليس بفاعل ولا مفعول ودليلهم قوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤] على تقدير: أو أنْ يطعم يتيمًا، فحذف الفاعل، ولو أظهر لقال: أو إطعام أنتم[٣]، فنصبَ اليتيمَ على الإطعام[٤]، إلَّا أنَّ ابن قيّم الجوزية يعقب على ذلك فإذا دخلت على الفعل تكون في

---

(١) الكوكب الدري: ٢٨٥.

(٢) الكتاب: ١٨٩/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٦/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ٥٧٩/٢.

تأويل مصدر لكن العلماء فرقوا بين المقدَّر والصريح كقولك: (يعجبني صنعك) فالإعجاب واقع على الحدث نفسه بغض النظر عن مكانه وزمانه وإذا قلت: (يعجبني ما صنعت) فالإعجاب واقع على صنع ماضٍ فلم تتحدد دلالة (ما) والفعل والمصدر، فـ(يعجبني صنعك) كان حسنًا، و(ما تصنع) لم يكن حسناً[١]، والصحيح ما ذهب إليه ابن هشام (ت:٧٦١هـ) إلى أنَّها موصول حرفي مؤول مع معموليه فالمصدر المؤول يكون من لفظه إذا كان الخبر مشتقًا نحو: (بلغني أَنَّك فِي الدَّار) فالتَّقْدِير: استقرارك فِي الدَّار لأنَّ الْخَبَر هُوَ الْمَحْذُوف، وَإِنْ كَانَ جَامِداً نَحْو: (بَلغنِي أَنَّ هَذَا زيد) فتَقْدِيره بَلغنِي كَونه زيدا؛ لأنَّ يَصح نسبته إِلَى الْمخبر عَنه تَقول: (هَذَا زيد)، إذ معناهما واحد، فدلالة هذا زيد تختلف عن دلالة هذا كائن؛ لأنَّه إخبار بأنَّ المشار إليه زيد[٢]، فالمصدر المنسبك من (أن واسمها)، عندما تقع مع معموليها من جملة مفتقرةٍ إلى اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، ولا يصل إليه إلَّا عن طريق المصدر المنسبك نحو: شاعَ أنَّ المعادنَ كثيرةٌ في بلادنا، لا نجد فاعلًا للفعل (شاع) مع حاجة كل فعل للفاعل، والتقدير: شاع كثرةُ المعادِن في بلادنا [٣]، والجُمَلُ الَّتي صحَّ تأويلُها بمُفرَدٍ سميت بالجمل التي لها محلّ من الأعراب الرفعُ أَو النصبُ أَو الجرّ، فإن أُوِّلت بمفردٍ مرفوعٍ، كان محلُّها الرفعَ، نحو: خالدٌ يعملُ الخيرَ فإن التأويل خالدٌ عاملٌ للخير وإنْ أُوِّلت بمفردٍ منصوبٍ، كان النصبَ، وإنْ أُوِّلت بمفردٍ مجرورٍ كانت جرٍ، وأمَّا الجمل التي لا يصحَّ تأويلها بمفردٍ، فلم يكن لها محلٌّ من الإعراب[٤].

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ (ما) تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر نحو: (يعجِبني ما تصنع) أي: صنيعُك، ولا يليها إلَّا فعل نحو: (بلغني أنْ جاء زيدٌ) أي مجيئُه فيكون المصدر بمعنى الماضي؛ لأنَّ (أنْ) دخلت على ماضٍ[٥]، تناول النحاة المتأخرون منهم ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ)، وابن مالك وغيرهم المصدر ما كان

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزيَّة: ١٤٢/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب : ٦٠.

(٣) ينظر: النحو الوافي، لعباس حسن: ٤٢/١.

(٤) ينظر جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني: ٢٨٥/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٨٦/٥.

موضوع موضع الفعل، وما كان مقدر بان والفعل، أو بما والفعل، نحو: يعجبني ضرب زيدٍ عمرًا، فالتقدير: أنْ ضرب زيد عمرًا، يعمل عمل الفعل الماضي أو الحال أو الاستقبال؛ لأنَّه أصل لكل واحد منهما[١]، ويرى ابن عصفور المصدر لا يخلو من أنْ يكون (منونًا أو معرفًا بالألف واللام أو مضافًا) فإنْ كان منونًا ترفع به (الفاعل) أو(المفعول) الذي لم يُسمّ فاعله وتنصب المفعول نحو: (يعجبني ضرب زيد محمدًا)، وإنْ شئت حذفت المفعول وأبقيت الفاعل وهو الأكثر وجاز تقديم المفعول على الفاعل وأمَّا تقديمه على المصدر فجائز، وإن كان مقدرًا بـ(أنْ) أو بما لم يجز[٢]، وما ذكره ابن الناظم (ت:٦٨٦هـ) وغيره يقدر بـ(أن) والفعل إذا أُريد به المضي الاستقبال، وبـ(ما) والفعل إنْ كان حالًا نحو: (عجبت من ضربك زيدا الآن) التقدير: ممَّا تضرب زيدًا الآن؛ لأنَّ فعل الحال لا يدخل عليه (أن)[٣].

وزعم السهيلي أنَّ الذي يؤول بالمصدر هو (أنْ) الناصبة للفعل؛ لأنَّها مع الفعل المتصرف وأنَّ المشددة إنَّما تؤول بالحديث، وهو قول سيبويه والذي يؤيده أنَّ خبرها قد يكون اسمًا محضًا[٤].

أمَّا الفقهاء فذهبوا أنَّ الصريح والمؤول يشتركون فِي الدلالة على الحدث أنَّ موضع صريح المصدر وهو أمر تصوري والمؤول يزيد على ذلك بالحصول إمَّا ماضيًا وإمَّا حالًا أو مستقبلًا، وإنْ كان إثباتًا وبعدم الحصول إنْ كان نفيًا وهو أمر تصديقي ولهذا يسدّ مسد المفعولين (أن) والفعل[٥]، والفعل ما دلَّ على الحدوث والزمان والزمان لا على الوقوع، وهو الذي ميَّز الاسم عن الفعل فإنَّ الزمان يدلّ على الأزمنة الثلاثة وكل منها يدلّ على حدث، وزمن[٦]، وأكثر العلماء جعلوا دلالة الفعل على الزمان من دلالة التضمّن[٧].

---

(١) ينظر: المقرب : ١/١٢٩، وشرح التسهيل: ٣/١٠٦.

(٢) ينظر: المقرب: ١/١٣٠.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم، لابن مالك: ٢٩٦، وشرح ابن عقيل، للهمذاني: ٣/٩٣-٩٤.

(٤) ينظر المصدر نفسه: ٦٠.

(٥) ينظر: فتاوي السبكي، لتقي الدين السبكي: ١/٧٩.

(٦) ينظر: فتاوي السبكي : ١/٧٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/٨٠.

أمَّا المحدثون فساروا على نهج النحاة اللغويين المتقدمين والمتأخرين في دراستهم المصدر المؤول متمسكين بالوصف القديم ومما وجدناه عند الدكتور محمد حماسه أنَّ المصدر المؤول يعد مفردًا لأنَّه يوازي مفردًا يمكن استبداله فهو تركيب، ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فالأساس هنا المبتدأ والخبر لكن المنطوق عبر عن المبتدأ بجملة فعلية (كـ) سبقها الحرف المصدري[١].

ويرى الدكتور عباس حسن دلالة المصدر ما دلَّ على شيء واحد من شيئين، ويرى البصريون أنَّه يدلُّ على شيءٍ واحدٍ؛ هو المعنى المجرَّد، والفعل الماضي يدلُّ على شيئين؛ المعنى والزمن، والفعل الماضي عند الكوفيين هو الأصل الذي يدخله بعض التغيير، فتتفرع منه المشتقات؛ لأنَّه يدلُّ على ما يدلُّ عليه المصدر[٢] والمصدر المؤول يراد منه معنى الجملة ولا يشترط أن يؤدي المفرد معنى الجملة دائمًا والحروف المصدرية مهيأة لإقامة الجملة مقام المفرد، فتهيئها لتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك نحو (سرني أن عدت) فقد يصح في المعنى أن تؤول بالمصدر، وأحيانًا لا يصح وفي كلتا الحالتين يراد معنى الجملة ألا ترى أنك تقدر (أن تصوم خير لك) و(أن صمت خير لك) تقديرًا واحدًا فتقول: (صيامك خير لك) مع أن الزمانين مختلفان[٣]، والمصدر والمصدر المؤول يفيد الدلالة على الزمن نحو: أن تصبر خير لك، للدلالة على الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، بحسب الفعل [٤]

ويمكن أنْ نستنتج أنَّ تسمية التركيب المنسبك مصدرًا مؤولًا تسمية غير صحيحة يجب العدول عنها، ودليلنا لأنَّ هذا التركيب ليس إلَّا جملة مسبوقة بحرف وصل فهو أمَّا اسمية وأما فعلية ولا وجود لما قيل مصدر مؤول، ولمَّا كانت الجملة ذات معنى تام يحسن السكوت عليه [٥]؛ لأنَّ المصدر ليس هو المؤول بشيء آخر، بل المؤول هو

---

(١) ينظر: بناء الجملة في العربية، لمحمود حماسة : ٢٠١.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٣/٢١٠.

(٣) ينظر: معاني النحو: ١/٢٧١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٤٧.

(٥) ينظر: نظرات في الجملة العربية، لكريم حسين ناصح الخالدي: ١٠٣.

التركيب المنسبك من (أن) والفعل أو (أن) والجملة الاسمية، فالمصدر هنا لا يؤول بل يؤول به[١].

وفي أثر دلالتها التطبيقي نجد ما قاله الإسنوي: ((أَوْصَيْتُ لَكَ بِأَنْ تسكن هذه الدار أو بأنْ يخدمك هذا العبد فإنه يكون إباحةً لا تمليكًا حتى تبطل الوصية بموت الموصي إليه، ولا يؤجر... بخلاف ما لو أتى بالمصدر المنسبك، فقال: بسكناها، أو بخدمته فإنه يكون تمليكًا))[٢]، كذا نقله الإسنوي[٣] وغيره [٤]، وذهب الأعمّ الغالب من فقهاء علوم الفقه إلى هذا المعنى منهم: الرافعي[٥] (ت: ٦٢٣هـ)[٦]، وتقي الدين الحصني (ت: ٨٢٩هـ)[٧]، والسيوطي(ت: ٩١١هـ)[٨]، وما نقله ابن حجر الهيتمي في في الإعارة وجهان، أصحّهما كما قال الإسنوي المنع[٩]. وما توصّل إليه الإسنوي من جانبه التطبيقي أنَّ المصدر المؤول يفيد الدلالة على الزمن.

خلاصة القول إنَّ المصدر المؤول يراد منه معنى الجملة ولا يشترط أن يؤدي المفرد معنى الجملة دائمًا، فقد يصح في المعنى أن تؤول بالمصدر، وأحيانًا لا يصح وفي كلتا الحالتين يراد معنى الجملة مع أنَّ الزمانين مختلفان والمصدر المؤول يفيد الدلالة على الزمن الماضي، أو الحال، أو الاستقبال بحسب الفعل.

---

(١) ينظر: نظرات في الجملة العربية، لكريم حسين ناصح الخالدي: ٧٠.

(٢) الكوكب الدري: ٢٨٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٥.

(٤) ينظر: روضة الطالبين، لابن شرف النووي: ١٨٧/٦.

(٥) هو الإمام الكبير عالم المذهب الشافعي: أبو القاسم، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، صاحب كتاب فتح فتح العزيز شرح وسيط الغزالي، والمعروف "بالشرح الكبير" وهو أحد الكتب المطولة المعتبرة في فروع الفقه الشافعي. وانظر طبقات الإسنوى: ٥٧١..

(٦) ينظر: العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، للرافعي: ١١٠/٧.

(٧) ينظر: القواعد، لتقي الدين الحصني: ٥/٤.

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣٢٧.

(٩) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ٦٢/٧.

٤- تعميم النكرة في سياق النفي:

عموم النكرة في سياق النفي من المسائل التي أخذت مساحة مهمة في بحث دلالتها عند النحويين والمفسرين، قال الإسنوي: ((النكرَة فِي سِيَاق النَّفْي تعمُّ سواءٌ باشرها النَّافِي نَحْو مَا أحد قَائِما أَو بَاشرهَا عاملها نَحْو مَا قَامَ أحد وَسَوَاء كَانَ النَّافِي (مَا) أَو (لم) أَو (لن) أَو (لَيْسَ)، ثمَّ إِن كَانَت النكرَة صَادِقَة على الْقَلِيل وَكثير كـ(شيء) أَو مُلَازمَة للنَّفْي نَحْو أحد، أو داخلًا عليها...، ولا بُدَّ من استثناء شيء قد ذكرته وهو سلب الحكم على العموم))[١]، وبتحري جهد القدماء من النحويين نجد ما ذهب إليه ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) أنَّ النكرة تكون على نوعين: أنْ يكون الاسم في أوّل أحواله نكرة، والآخر: بعد أنْ كان معرفة صار نكرة نحو: أنْ يُسمَّى إنسان بعمرو، فيكون في حيّه معروفًا، فإنْ سمي باسم آخر لم نعلم إذا قال القائل: رأيت عمرًا، أي العمرين هو[٢]، وذهب الطبري (ت:٣١٠هـ)، أنَّ معنى النفي في كلام العرب هو الطرد إنَّما أمر بنفيه من الأرض[٣]، وسار الجمهور من الأصوليين المتقدمين منهم السرخسي[٤]، والرازي (ت: ٦٠٦هـ)[٥]، وابن جزي (ت:٧٤١هـ)[٦]، والهرري(ت:١٤٤١هـ)[٧]، وغيرهم على أنَّ النكرة في سياق النفي تعمّ.

ويرى المبرد(ت:٢٨٥ هـ) إلى أنَّ الِاسْم المنكر هُوَ الْوَاقِع على كل شَيْء لَا يخص وَاحِد من الجِنس، نحو: رجل، أي: اسم دالّ على غير معين في جنسه فـ(رجل) نكرة يدلّ، لكنه لا يدل على معين [٨].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٤٧.

(٢) ينظر: الاصول في النحو، لابن السرَّاج: ١٤٨/١.

(٣) ينظر: جامع البيان عن تأويل القرآن، للطبري٢٧٥/١.

(٤) ينظر: المبسوط، للسرخسي: ٢٣/٩.

(٥) ينظر: المحصول، للرازي: ٣٤٤/٢.

(٦) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، لابن الجزي الكلبي: ١٢٤/٢.

(٧) ينظر: حدائق الروح والريحان، للهرري: ٣٥٦/٢٢.

(٨) ينظر: المقتضب: ٢٧٦/٤.

وقال الباقلاني (ت:٤٠٣هـ)[١]: ((ذهب قوم إلى التفريق بين النفي والإثبات. فقالوا: يحمل اللفظ المشترك على معانيه في النفي دون الإثبات؟ وذلك لأنَّ النكرة في سياق النفي تعمّ))[٢]، وخالفهم القرافي[٣] (ت:٦٨٤هـ) من العجائب إطلاق العلماء من من النحاة والأصوليين الذين يقولون: ((النكرة في سياق النفي تعمُّ' وأكثر هذا الإطلاق باطل))[٤] وذهب الأصوليون منهم الزركشي، وابن اللحام(ت:٨٠٣هـ)[٥]، أنَّ النكرة في في سياق النفي تعم سواء كان النافي نحو: (ما)، أو (لم)، أو (لن)، أو (ليس)، أو (إن)[٦].

فالنكرة في النفي تكون عامة سواءٌ دخل النفي على فعل نحو: (مَا رأيت رجلًا)، أو على اسمٍ نحو: (لا رجل في الدار)، وفي الوجهين جميعًا يثبت النفي على العموم بطريق الضرورة[٧]، وسواءٌ باشرها النفي نحو: ما أحد قائمًا، أو باشر عاملها نحو: ما قام أحدٌ، فأحد نكرة في سياق النفي تعم ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ﴾ [آل عمران: ٦٤][٨]، واحتجَّ الرازي(ت: ٦٠٦هـ)، والقرافي أنَّ

---

(١) هو: محمد ابن الطيب ابن جعفر المالكي الأصولي ابن القاسم، البغدادي، المعروف بالباقلاني وسكن بغداد من تصانيفه إعجاز القرآن، وتوفي(ت:٤٠٣هـ) ببغداد لسبع بقين من ذي القعدة، انظر: شذرات الذهب، لعبد الحي ابن أحمد بن عمر الحنبلي أبو الفلاح: ٤٨٤/١١، معجم المؤلفين، عمر كحاله: ١٠٩/١.

(٢) التقريب والإرشاد الصغير، للباقلاني ١٤٣/١.

(٣) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصِّنهاجي، البهْنسي، شهاب الدين، أبو العباس، الإمام الفقيه الأصوليّ الفلكيّ، صاحب كتب "الفروق"، و"الذخيرة"، و"الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام" وغيرها، تُوفِّي بمصر سنة (٦٨٤ هـ). ينظر: الغاية في اختصار النهاية: ٢٦/١.

(٤) شرح تنقيح الفصول، للقرافي: ١٨١.

(٥) هو: علي بن محمد بن عباس بن شيبان الدمشقي، الحنبلي، المعروف بابن اللحام علاء الدين، أبو الحسن فقيه ، أصولي. توفي(ت:٨٠٣هـ) في عيد الفطر وقد جاوز الخمسين. من تصانيفه: القواعد الأصولية والأخبار العلمية: انظر: معجم المؤلفين: ٢٠٦/٧.

(٦) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: ١٤٩/٤.

(٧) ينظر: ميزان الأصول في نتائج العقول، للسمرقندي: ٢٧١/١، والبحر المحيط، للزركشي: ١٤٩/٤.

(٨) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: ١٤٩/٤.

النكرة في النفي للعموم لو لم تكن لما كان قولنا: لا اله إلا الله، نفيًا لجميع الآلهة سوى الله تعالى[١].

وأشار قوم من أصحاب الأصول إنْ كانت النكرة صادقة على القليل والكثير كشيءٍ وموجودٍ نحو: مال، أو ملازمة للنفي نحو: أحدٍ، أو لا يصدق إلَّا على الواحد نحو: دينار، فلا يصدق على جماعة الدنانير أنَّها دينار، فالذي لا يصدق على الكثير ينبغي أنْ لا يعم بخلاف عبيدي أحرار، المفروض أنْ يفصل بينهم اسم الجنس ويدعى العموم، لكني لم أره منقولًا[٢]، فإذا قلت: ما جاءني أحد حصل العموم، وإذا قلت ما جاءني من أحد كانت (من) مؤكدة للعموم لا منشئة له، فالألفاظ الملازمة لنفي وهي الثلاثون صيغة التي هي نصّ في العموم وما عداها لا يفيد العموم إلَّا بوساطة (من) والصيغ الملازمة لنفي[٣].

وهذه الصيغ التي ذكرها ابن السكيت (ت: ٢٤٤هـ) وغيره إلى أنَّ (أحد) التي تستعمل في النفي بمعنى إنسان والتي تستعمل بالإثبات بمعنى واحد[٤]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وذلك أنَّ لفظة (أَحَدٌ) تستغرق الجنس الواقع على المثنى والجمع، وليست بمعنى (واحد)[٥].

وقد صرَّح الإسنوي مع وضوحه عند جمهور النحاة والأصوليين إنْ كانت النّكرة وَاقِعَةً بَعْدَ (لَا) العاملة عمل (إن) وهي الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ، وهي نصّ في العموم[٦]، نحو: لا رجل في الدارِ، ببناءِ رجلٍ على الفتح فهي تعم؛ لأنَّها جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟ فسأل عن مطلق الرجل، فقلت: لا رجل في الدار، أو داخلًا عليها من نحو: ما جاءني من رجلٍ، فإنها لِلعموم من الواضحات[٧]. فالمشهور عند أكثر

---

(١) ينظر: المحصول، للرازي: ٣٤٤/٢، ونفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي: ١٨٥٠/٤.

(٢) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ١٨١.

(٣) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ١٨٢، ونشر البنود على مراقي السعود، للشنقيطي: ٢١٦/١.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق، لابن السكيت: ٢٧٥، وشرح تنقيح الفصول: ١٨٣.

(٥) ينظر: شرح درة الغواص، لابن محمد الخفاجي: ٢٦٢.

(٦) ينظر: الكوكب الدري: ٣٤٨.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ١٥٠/٤.

النحويين أنَّ (لا) العاملة عمل ليس تكون لنفي الوَاحْد قطعا لا لنفي العموم نحو: (لا رجلٌ فيها بل رجلان)[١]، وهذا ما اختاره سيبويه وابن السيد البطليوسي (ت:٥٢١هـ)[٢] وغيرهم، على أنَّ النكرة في سياق النفي مع (لا) إذا وقعت لا تعمّ[٣] وأنكر بعض النحويين المتأخرين أنَّ النكرة في سياق النفي لا تعمّ إلَّا إذا كانت من مظهرة أو مقدرة فمظهرة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾ [آل عمران: ٦٢] المراد بالآية ترد ردًّا منطقيًا ونفيًا لجميع ما أدّعى المشركون أنَّهم آلهة كما زعموا أنَّ عيسى ليس بإلهٍ[٤]، فـ(من) لاستغراق النفي و(ما) نافية، وإله مبتدأ ومِنْ مزيدة فيه (وإِلَّا اللَّهُ) خبره والتقدير: وما إله إلَّا الله، وزيدت (من) للاستغراق والعموم[٥].

وذهب ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) إلى أنَّ (من) هاهنا توكيد ودليل على نفي جميع ما أدعى المشركون[٦]، ونُقل عن الزمخشري(ت:٥٣٨هـ) في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾ [الأعراف:٥٩]، (ما) نافية تنفي وجود أي إله مع الله، لو حذف (مِّنْ) لم يحصل العموم[٧].

ونُقل عن سيبويه على جواز مخالفته أنَّ (لا رجل في الدار) بالرفع أنَّها لا تعمّ، وهي تبطل ما ادّعوه من أنَّ النكرة عمت لضرورة نفي المشترك وعند غيرهم عمت؛ لأنَّها موضوعة لغة لإثبات السلب لكل واحد من أفراده[٨]، ويرى أنَّ النكرة في سياق النفي لا تعم، مخالفًا بذلك الإسنوي، بأنَّ النكرة المنفية تكون أقوى في الدلالة على

---

(١) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي: ٣٢٦/٢.

(٢) هو: عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد من العلماء باللغة والأدب. ولد في الأندلس وانتقل إلى بلنسية من كتبه الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ابن قتيبة ، وفاته (ت:٥٢١هـ)، ينظر: الأعلام للزركلي، خير الدين ابن محمود ابن علي الزركلي: ١٢٣/٤.

(٣) ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول، القرافي: ١٧٩٦/٤.

(٤) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن، النيسابوري: ٤٤٦/١.

(٥) ينظر: التفسير الوسيط، طنطاوي: ١٣١/٢.

(٦) ينظر: زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزيّ: ٢٨٩/١.

(٧) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ١٨٢، ونشر البنود على مراقي السعود، الشنقيطي: ٢١٦/١.

(٨) ينظر: الذخيرة، للقرافي: ٨٨/١، ورفع النقاب عن تنقيح الشهاب، الزّجراجي: ١٧٢/٣.

العموم من النكرة في سياق النفي[١]. ويرى الإسنوي لا بُدَّ من استثناء شيء قد ذكرته، نحو: ما كل عدد زوجًا، فإنَّه وإنْ كانت نكرة في سياق النفي فإنَّه لا يعم؛ لأنَّ سلب (للحكم) عن العموم لا حكم بالسلب على العموم وأنَّه ليس حكمًا بالسلب على كل فرد، والاسم لم يكن فيه زوج، وذلك باطل بل المقصود بالكلام إبطال قول من قال: إنَّ كلّ عدد زوج وذلك سلبًا الحكم عن العموم[٢].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي، بقوله :((إذا قَالَ: ليس لي بينة حاضرةٌ فحلف المُدعى عليه، ثُمَّ جاء المُدّعي ببينةٍ سمعت، فإنها تسمعُ، وإن قال ليس لي بينةٌ حاضرةٌ ولا غائبةٌ فوجهان أصحهما أيضًا السماع ؛لأنه قد لا يعرفها أو ينساها وإنْ قال: لا بينة لي، واقتصر عليه ... هو كما لو قال لا بينة لي حاضرةٌ))[٣]، أمّا إذا قال لا بينة حاضرة ولا غائبةً ثُمَّ أقام البينة ففيه ثلاثة أدَّلة، الأوّل: الأوّل: لا تسمع، وقال به أبو حنيفة، والثاني: لا تسمع إذا كان هو الذي استوثق بالبينة؛ لأنَّه كذبها وسمعت إنْ كان غيره المستوثق بالبينة؛ لأنَّه لم يعلم أو نسيها، والثالث: أنَّها بكل الأحوال تسمع ونصَّ على هذا كثير من العلماء[٤]، وَإِن قَالَ الْمُدَّعِي الْمُدَّعِي لَا بَيِّنَة لي ثمَّ جَاءَ بِالْبَيِّنَةِ روى عَن أبي حنيفَة أَنَّهَا تقبل رُوِيّ عَن مُحَمَّد أَنَّهَا لَا تقبل[٥]، وهذا ما أورده الإسنوي وهو الصحيح[٦].

تخلص الباحثة ممَّا تقدَّم أنَّ الصواب ما ذهب إليه الأصوليون المتقدمون أنَّ النكرة في سياق النفي والدليل على ذلك فقد ورد في القرآن الكريم كثيرًا ، نحو: قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ﴾ فـ(يَوۡمَ) مفعول به لفعل محذوف و(لا) نافية (تملك نفس) فعل مضارع وفاعله و(لنفس) متعلقان بالفعل، وشيئًا مفعول به والجملة في محلّ جرّ بالإضافة فـ(نَفۡسٞ) جاءت نكرة في سياق النفي تعمّ، وما قاله القرافي لا

---

(١) ينظر: الكوكب الدري : ٣٤٩، عروس الأفراح، السبكي: ٢٦٤/١.

(٢) ينظر: الكوكب الدري: ٣٤٩.

(٣) المصدر نفسه: ٣٥٠

(٤) ينظر: المهذب في فقه الإمام ، الشيرازي: ٣٩٨/٣، والمنح الشافيات: البهوتي: ٧٨٨/٢.

(٥) ينظر: لسان الحكام في معرفة الأحكام، ابن الشحنة الحلبي: ٢٢٧.

(٦) ينظر : الكوكب الدري: ٣٥٠.

تؤيده الباحثة، فمن الواضح أنَّ (لا) التي للجنس من التعبيرات النصيّة التي تكون نصًا في العموم تؤدي إلى معنى واحد، ولا يُراد بها نفي الواحد وأنَّ المشبه بـ(ليس) من التعبيرات الاحتمالية تحتمل أكثر من معنى، والله أعلم بالصواب.

المبحث الثاني

دلالة المنصوبات

١-إنابة صفة المصدر عنه:

المصدر هو أصل المشتقات ومنبع الألفاظ العربية وله أهمية في الدرس اللغوي والنحوي خاصة، قال الإسنوي: ((قد يحذف الْمصدر وتقام صفته مقَامه كقول القائل ضربته شديدًا، أي ضربًا شديدًا وهكذا قليلًا وكثيرًا))[١]، نستطيع أنْ نتحرى حقيقة هذه الإنابة بتفتيش التراث النحوي، قال سيبويه: (يقبُحُ أنْ يكون غيرَ ظرف صفةُ الأحيان تقول: ...سير عليه كثيرًا، وسير عليه قليلًا،... وإنَّما نُصِبَ صفةُ الأَحيان على الظرف ولم يجز الرفعُ؛ لأنَّ الصفَّة لا تقع مَواقِعَ الاسم، كما أنَّه لا يكون إلاّ حالًا ...، فإنْ قلت: دهرٌ طويل، أي شيء كثيرٌ أو قليلٌ، حَسُنَ))[٢]، وقال سيبويه في موضع آخر: ((قَبُحَ أنْ يَضَعَ الصَفةَ موضعَ الاسم))[٣]، وممَّا حكاه أيضًا: ((سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنَّما يريد ما منهم واحدٌ مات))[٤]، وأشار المبرد إلى الْفِعْل إنَّما مَفْعُوله اللَّازِم الْمصدر؛ لأنَّ (قد قَامَ زيد) بِمَنْزِلَة (قد كَانَ مِنْهُ قيام)[٥]، كما قَالُوا فِي بَيت حسان[٦]:

فمَنْ يَهْجو رسولَ اللهِ مِنْكُمْ ويَمْدحُه وَيَنْصُرُه سَواء

فالمعنى من يمدحه وينصره عند أهل النظر ليس كذلك فجعل من نكرَة والفِعل وصفًا لها ثُمَّ أقام في الثانية الوصف مقَام الموصوف فكأنَّه قال وواحد يمدحه وينصره لأنَّ الوصف يقع في موضع الموصوف إذا كان دالًا عَلَيْه[٧]، وذهب أكثر النحاة المتأخرين

---

(١) الكوكب الدري: ٢٨٦

(٢) الكتاب: ١/٢٢٧-٢٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ١/٢٧٠.

(٤) المصدر نفسه: ٢/٣٤٥-٣٤٦.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢/١٣٦.

(٦) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: ١٦.

(٧) ينظر: المقتضب: ٢/١٣٧.

إلى أنَّ ما ينوب عن المصدر أمور كثيرة منها كلّيته، وبعضه، ونوعه، وصفته، وهيأته، وآلته ومرادفه وضميره والمشار به إليه، ووقته، وعدده، وزاد بعضهم العلم[١].

ويرى ابن مالك عدم جواز أنْ يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩] فهذه وأمثالها لا يمكن أنْ يقدر لها عامل من لفظها مما هو موافق معنى لا لفظًا ووجب اطراده، وهذا الذي اخترته هو اختيار المبرد والسيرافي فيما نقل عنهم[٢]، والدليل إنْ ساوى عامله في المعنى يسمى مبهمًا، ويكون لمجرد التوكيد[٣]، دلالةً على أنَّ بعض الميل معذور والمعنى النهي عن إيثار إحداهن للشهوة والانصراف عن الأخرى حتى تصير كالمعلقة لا المتزوجة ولا المطلّقة[٤]، فكل الميل منصوب على المصدر؛ لأن حُكْمَها حُكْمُ ما يضاف إليه[٥].

وَنُقل عن سيبويه أنَّ ذلك إنَّما هو حال من مصدر الفعل والتقدير: فكل حالة كون الأكل رغدًا، ويدلُّ على ذلك أنَّهم يقولون: سير عليه طويلا، فيقيمون الجارّ والمجرور مقام الفاعل، ولا يجعلون طويلًا بالرفع للدلالة على أنَّه حال لا مصدر وإلَّا لجاز إقامته مقام الفاعل؛ لأنَّ المصدر يقوم مقامه باتفاق[٦]، وذهب ابن يعيش إلى امتناع حذف الموصوف، وإقامةُ الصفة مُقامَه؛ لأنّه لا يحسُن إقامةُ الصفة مقام الموصوف[٧]، وسار على نهجه ابن عصفور[٨]، وتابعه في رأيه أبو حيان؛ لأنَّ المقصود بالوصف دلالته على التعظيم والتأكيد[٩]، وذهب بعض النحويين من العلماء

---

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني: ٩٧١/١، وشرح التصريح، للأزهري: ٤٩٣/١-٤٩٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٨٣/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٠/٤.

(٤) ينظر: الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري: ٦٧.

(٥) ينظر: الكتاب الفريد، الهمذاني: ٣٥٥/٢.

(٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام: ٢٢٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٢٥٤/٢.

(٨) ينظر: المقرب: ٢٢٧/١.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١٤٢/٣.

منهم ابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)[١] إلى جواز حذف المصدر[٢]، ورأى أبو حيان قد يحذف المصدر للدلالة على المعنى أي لطول الكلام، وكان غيره يحسن هذا القول وأكثر النحويين لا يجيزونه، وقد نصَّ على منعه الأخفش(ت:٢١٥هـ)[٣][٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، قليلًا وكثيرًا كلاهما نعت لمصدر محذوف، أي يحتمل معنيين: ضحكًا قليلًا، وبكاء كثيرًا، أو لظرف محذوف أي: زمانًا، أو وقتًا[٥]، ويلتقي أصحاب الرأي الأخير من الأصوليين مع اللغويين المحدثين فيمن ذهب منهم فالإتيان بنائب المصدر قد يوسع المعنى فإذا حذفت المصدر وجئت بصفته فربما احتمل معنى جديدًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: ٤١] فكلمة (كثيراً) تحتمل أنْ يُراد بها الدلالة على المصدر، أي ذكرًا كثيرًا، ويحتمل أنْ يُراد بها الدلالة على الوقت، أي زمنًا كثيرًا[٦]، فالحذف أدّى معنيين في آن واحد بخلاف ما لو ذكرت الموصوف، فإنَّه لا يدلّ إلَّا على معنى واحد، أي ذكرًا كثيرًا[٧].

وفي أثر دلالتها التطبيقي نجد ما أشار إليه الإسنوي، بقوله: ((إذا قال لزوجته: أنتِ واحدةٌ ونوى طلاقها ثلاثاً فإنْ رفع واحدة وقعت الثلاث، وكانه قال أنتِ متوحدةٌ عن الأزواج أي منفردة عنهم والانفراد يصدق بذلك وإنْ نصبه وقعت واحدةٌ فقط، والأصل: أنت طالق طلقةً واحدةً، فحذف المصدرُ، وأقيمت صفتُهُ مقامه، فلو أوقعنا ما زاد لأوقعنا بالنيَّة وإنْ جرّهُ أو أتى به ساكنًا وقال أردت الثلاث كما فرضناه أولًا فإن فسره بتفسير المرفوع، أو المنصوب فحكمه ما سبق وإن جهلنا المراد بموتٍ فالقياس

---

(١) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي الدّمشقيّ الصّائغ الشّاعر العَرُوضيّ، العَرُوضيّ، (ت: ٧٢٠ هـ)،ينظر: شذرات الذهب:٨/٩٨

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/٣٥٠.

(٣) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط من أهل بلخ قرأ اللغة على سيبويه وكان معتزليًّا له كتاب تفسير معاني القرآن" توفي سنة (٢١٥ هـ) ، ينظر: طبقات المفسرين" للداودي ١/١٩١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٣/٢٩٣.

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن: ٣/٣٠٠-٣٠١.

(٦) ينظر: معاني النحو: ٢/١٦٠.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢/١٦٠.

الحمل على الأقل، وهو: الواحدة، لأنَّ صلاحيته لثلاث إنَّما هي على تقدير معنى الرفع، ولم يتحقق ذلك))[1]، وأنتِ طالقٌ واحدةً بالنصب ونوى اثنين أو ثلاثًا، ففيه وجوه، الأصح أنه لا يقع إلا واحدة، والثاني: يقع ما نواه، ومعْنَى قوله: واحدة أنَّك تتوحدين بالعدد ويحتمل أيضًا أن يُحْمل طلقتين أو ثلاثة، وهذا أصحُّ عند صاحب التهذيب وغيره، والثالث: إنَّ بسط نيَّة الثلاث على جميع اللَّفْظ، لم يقع الثلاث وإنْ نوى[2]، اختلفوا في: أَنتِ طالق ثلاثًا، وثلاثًا منصوبٌ بِالتمييز وما ذكره الإمام هذا جهل بالعربية وإنَّما صفة لمصدر محذوف أي طالقٌ طلاقًا ثلاثًا، نحو: ضربت زيدًا شديدًا، أَي ضربًا شديدًا[3]، ويرى بعضهم الواحد إذا أعرب بالنصب تقع واحدةٌ من غير غير نيّة[4].

تجد الباحثة أنَّ الصواب فيما ذهب إليه أكثر النحاة من إنَّه لا يجوز حذف المصدر وإقامة الصفة مقامه؛ لأنَّ المقصود بالوصف للدلالة على التأكيد، والحذف يناقض ذلك.

٢-دلالة "مع" وأصلها:

من أقسام حروف المعاني أسماء الظروف هي (مع، وقبل، وبعد، وعند، وحيث) وألحقت بحروف المعاني لمشابهتها بالحروف من حيث إنَّها لا تفيد معانيها إلَّا بإلحاقها بأسماء أخرى كالحروف[5]، قال الإسنوي: ((مَعَ اسْم لمَكَان الاصطحاب أَو وقته على حسب مَا يَلِيق بِالِاسْمِ وحركته حَرَكَة إعراب ويجوز بناؤه بالسكون على لغة...، وأصل مَعَ معي فحذفوا الياء، للتخفيف))[6].

---

(١) الكوكب الدري:٢٩١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤/٩.

(٣) ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين: ٧٧/٨.

(٤) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مورود الموصلي: ١٣٢/٣.

(٥) ينظر: حروف المعاني، لمحمود سعد: ٢٢٧.

(٦) الكوكب الدري: ٢٩١.

وبمراجعة جهودِ أسلافنا الأوائل نجد سيبويه قد سأل الخليل عنها قال: ((وسألت الخليل عن معكم ومع، لأيّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافة اسمًا كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معًا وذهبا معًا وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفًا، وجعلها الشاعر كـ(هل) حين اضطر))[1]، ونُقل عن الفرَّاء(ت:٢٠٧هـ)[2]: أنَّ الفضل ليكون مع القوم ثُمَّ يقوم من معهم[3]، و(مع) حرف متحرك العين قال الزجَّاج: ((يَجوز فِي الاضطرار إسكان العين))[4]، وأكّد الأزهري(ت:٣٧٠هـ)[5]، وابن منظور(ت:٧١١هـ)[6]، أنّ (مع) يكون أصلها معًا وهي وهي اسم معناه الصحبة، وما صرّح به الليث كنا معًا، معناه كنا جميعًا في مكان واحد، و(مع) بتحريك العين تضم الشيء إلى الشيء[7]، وما قاله الفارابي(ت:٣٩٣هـ): الفارابي(ت:٣٩٣هـ): ((مع كلمة تدلُّ على المصاحبة، قال محمد ابن السَريّ: الذي يدلُّ على أنَّ مَعَ اسمٌ حركةُ آخرِهِ مع تحرُّك ما قبله، وقد يسكَّن وينوَّن تقول: جاءوا مع))[8]، مع))[8]، ويرى ابن الجوزي(ت: ٥٩٧هـ) أنَّ (مع) إذا دَخلهَا من كَانَت اسْما، وَإِذا لم تدْخلهَا (من) كَانَت حرفا فـ(مع) في القرآن على أقسام منها للدلالة على المصاحبة وجاءت بمعنى (العلم)، وبمعنى (عند)، وبمعنى (على)، وبمعنى (النصرة)[9]، وجاءت للدلالة على (المصاحبة) ودليلهم قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ

(١) الكتاب: ٢٨٦/٣-٢٨٧.

(٢) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، وقيل له الفراء، لأنه كان يفرى الكلام، والفراء أعلم الكوفيين بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الكسائي: توفى سنة (ت: ٢٠٧ هـ) ينظر: وفيات الأعيان ٥ - ٢٢٥.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٥٧/٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٨٨/١

(٥) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأظهر بن طلبة الأزهري الهروي، العلامة اللغوي الشافعي، صاحب تهذيب تهذيب اللغة المشهور، توفي سنة(ت: ٣٧٠ هـ)، ينظر: طبقات الشافعية، للسبكي ٣/ ٦٣

(٦) محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، صاحب (لسان العرب ولد بمصر وخدم بالقاهرة وعاد إلى مصر فتوفي (ت: ٧١١هـ) ينظر: الاعلام، للزركلي:١٠٨/٧

(٧) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري: ١٥٨/٣، ولسان العرب، لابن منظور: ٣٤٠/٨.

(٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: ١٢٨٦/٣.

(٩) ينظر: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لابن الجوزي: ٥٦٢.

عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وهذا ما ذكره الزجَّاج (ت:٣١١هـ)، والزمخشري(ت:٥٣٨هـ)[١]، وابن عطية الأندلسي (ت:٥٤٢هـ)، وابن الأثير(ت:٦٠٦هـ)[٢]، والعكبري(ت: ٦١٦هـ)[٣].

وذهب ابن عقيل(ت:٦٤٣هـ) بقوله: ((مع اسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو: جلس زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معربة وفتحتها فتحة إعراب ومن العرب من يسكنها))[٤]. ثُمَّ جاء الأشموني وأكَّد لنا كلام النحاة الذين سبقوه بأنَّها اسم لمكان الاصطحاب[٥]، ويرى آخرون هي حرف اقتران نحو: (جاء زيد مَعَ عمرو) يقتضي مجيئهما معًا[٦]، وكان إخبارًا عن مجيئهما متصاحبين فَذكر (مع) للدلالة على أفاد إعلام المصاحبة[٧].

ويتضح فيما ساقه المفسرون صحّة هذا الوجه في المعنى الأصلي. ويكثر بالأفعال المعنوية، وأفعال الجوارح والعلاج كقولك: قمنا معا، والمعنوية كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠]، للدلالة على معنى (العناية والحفظ)[٨]، وما ذكره بعضهم يقتضي الاجتماع إمَّا في الزمان أو المكان، نحو: ولدا معًا، أي: أي: في زمان واحد، وهما معًا في الدار، أي: في مكان واحد، وقيل: نصب على الحال في الظرفية الزمانية أو المكانية، أو لمعنى الشرف والرتبة نحو: هما معًا في

---

(١) هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، وكان إماما في التفسير والنحو واللغة، والأدب والأدب واسع العلم كبير الفضل، متفننا في علوم شتى. معتزلي المذهب ولد سنة ٤٦٧، وتوفى بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ينظر: المثل السائر في ادب الكاتب:١٣٦/٢.

(٢) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الاثير توفى (ت:٦٠٦هـ)، ينظر: جامع الاصول في احاديث الرسول: ١٠/ ١٣٣ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٢٨/٥، والكشاف: ٣٤٦/٤، والمحرر الوجيز، لابن عطية الاندلسي: الاندلسي: ١٣٩/٥، وجامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الجزري: ١٠:/١٣٣، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري: ١١٦٨/٢.

(٤) شرح ابن عقيل، الهمذاني: ٧٠/٣.

(٥) ينظر: شرح الأشموني: ١٦٢/٢.

(٦) ينظر: نزهة الأعين النواظر، لابن الْجَوْزِيّ: ٥٦٢.

(٧) ينظر: درة الغواص، للحريري: ٣٤.

(٨) ينظر: حروف المعاني، لمحمود سعد: ٣٢٦-٣٢٧.

العلو، أو كالمتضايفين، نحو: الأخ والأب، أي صار أحدهما أخا للآخر[١]، وقد تكون للدلالة على معنى النصرة، وأنَّ المضاف إليه لفظ مع المنصور[٢].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي إذا قال: ((أنتِ طالق طلقة (مع) طلقةٍ، أو (معها) طلقة، فتطلق طلقتين أي الجمع بين طلقتين ويقعان بتمام الكلام، وقيل: يقعان متعاقبتين، وتظهر فائدة الخلاف في غير المدخول بها))[٣] فتقع في المدخول بها طلقتان أمَّا غير المدخول فلها وجهان، الأول: تقع اثنتان؛ لأنَّ الجمع ممكن، والثاني: أنَّه تقع واحدة؛ لأنَّ الكلام تام والباقي ليس تفسيرًا له، بخلاف أنتِ طالق ثلاثًا، فإنَّ الثلاث تفسير لطالق[٤]، وما ذكره في الهادي للشادي أنَّ (مع) إذا كانت ساكنة العين فهي حرف وإن كانت متحركة العين فهي اسم وكلاهما بمعنى المصاحبة[٥]، ومن الجوانب التطبيقية الأخرى التي تحدّث بها الإسنوي في دلالة مع منها لو قال:((إن كلمت زيدًا وعمرًا، وبكرٌ مع عمرو فأنت طالق فلا بد من كلام زيد وعمرو))[٦]، والأصحّ كما قال الإسنوي: اشترط كون بكر مع عمرو وقت تكليمه كما كما لو قال: إن كلمت محمد وهو راكب[٧].

تجد الباحثة أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه ابن مالك بأنَّ (مع) اسم لمكان الاصطحاب أو وقته والقول بحرفيتها طبيعي فـ(مع) ليست من حروف الجرّ، والدليل على ذلك لم تُذكر في حروف الجرّ المعدودة، فهي اسم على الرغم من أنَّ الشائع إعرابها حرف وهذا خطأ؛ لأنَّه يمكن إدخال التنوين، والتنوين من علامات الأسماء، كـ(معًا)، فتعرب مع ظرف زمان أو مكان وما بعدها مضاف إليه، وحالًا إذا جاءت منونة.

---

(١) ينظر: حروف المعاني: ٢٣٧.

(٢) ينظر: حروف المعاني، لمحمود سعد: ٣٢٧.

(٣) الكوكب الدري: ٢٩٢.

(٤) ينظر: الوسيط في المذهب، للطوسي: ٤٠٨/٥.

(٥) ينظر: كشف الأسرار، للبزدوي: ٢/١.

(٦) الكوكب الدري: ٢٩٥

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٥

٣-دلالة تعدد الحال وصاحبه:

إنَّ للحال شبها بالخبر والنعت، فكما جاز أنْ يكون للمبتدأ الواحد خبران فصاعدًا، وللنعت الواحد نعتان فصاعدًا جاز ذلك أنْ يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا[١]، قال الإسنوي: ((لَا يكون الْحَال لغير الْأَقْرَب إِلَّا لمَانع كَمَا قَالَه فِي التسهيل فَإِذا قلت مثلا لقِيت زيدا رَاكِبًا كَانَ ذَلِك حَالا من زيد ومن كلام العرب: "لقيت زيدًا مُصعدًا منحدرًا " وقد اختلفوا فيه، والصحيح أنَّ الأول للثاني والثاني للأول، لأنَّ فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه))[٢]، والأصل في الحال وصاحبها الإفراد وعدم التعدد، لكنه أجاز تعدد الحال وصاحبها مفردًا، نحو: جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا، فراكبًا وضاحكًا حالان من زيد والعامل فيهما (جاء)[٣]، وبمراجعة المسألة تراثيًا عند النحاة القدماء أوّل ما يتبادر في الذكر الأخفش وابن جني، وتبعهما ابن مالك قياسًا على الخبر والنعت وهذا ما نقل عنهم [٤]، ومنع جماعة من النحويين تعدد الحال المفرد قياسًا على الظرف[٥]، واستثنى الحال المنصوبة بـ(أفعل) التفضيل، نحو: زيد راكبًا أحسن منه ماشيا فـ(جاء زيد ضاحكًا مسرعًا) لا يليق؛ لأنَّ وقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال إسراع غير محال؛ وإنَّما نظير جاء زيد ضاحكًا باكيًا[٦]، ويجوز أنْ تتعدد تتعدد وصاحبها متعدد إنْ اتحد لفظه ومعناه ثني أو جمع، فالتثنية، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ﴾ [إبراهيم: ٣٣] للدلالة على أنَّ دائبين حال مؤسسة، والمعنى: دائمين، والأصل دائبة ودائبًا، فلمَّا اتفقا لفظًا ومعنى ثنيا[٧]، وإذا اختلف لفظه ومعناه فرق بغير العطف، نحو: لقيته مصعدًا منحدرًا، ويقدَّر الحال الأول للثاني وبالعكس، فيقدر الثاني من الحالين للأول ليتصل أحد الحالين بصاحبه، ولا

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ١٣٢/٩.

(٢) الكوكب الدري: ٥٢٧.

(٣) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام: ٢:/٢٧٨.

(٤) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي: ٢٣٤.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣٤٩/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٤٢، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٣٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل الفوائد: ٣٤٩/٢.

(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣٤٩/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٤٢، وشرح التصريح: ٦٠١/١.

يعدل عنه إلَّا لقرينة، فمصعدًا حال من الهاء، ومنحدرًا حال من التاء على غير الترتيب[١]، ففي قول الشاعر[٢]:

عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى فَزِدْتُ وعَادَ سُلْوانًا هَواهَا

(ذَاتَ هَوًى) حال من (سُعَادَ)، ومُعنىّ حال من التاء في عهدت، وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك، والمعنى: كنت أنا وسعاد شديدي وكثيري المحبة والهيام، فأمَّا أنا فازددت شغفًا وحبًا بها، وأمَّا هي فانقلب هواها انصرافا عني[٣]، وقال ابن مالك: ((ولا تكون لغير الأقرب إلَّا لمانع))[٤]، فقياس القاعدة النحوية كما صرَّح الإسنوي أنْ يعود إلى الأقرب إليه[٥]، فإذا تعدد صاحب الحال، وتعددت بتفريق، فإمَّا أنْ يخاف لبس نحو: لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا أو لا، كقولك: لقيت هندًا مصعدًا منحدرة؛ فإنْ خيف لبسٌ تعيُن كون أوّل الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأولهما[٦].

فما ذكره أغلب النحويين منهم ابن مالك، وأبو حيان، والسيوطي، وغيرهم من المواضع التي يجب فيها تعدّد الحال، إذا وقعت بعد إمَّا التي للتفصيل، أو بعد لا النافية ودليلهم، قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، إلَّا أنَّ الإفراد بعد (إمّا) ممنوع في النظم والنثر وتقع بعد (لا) مكررة، نحو جئتك لا راغبًا ولا راهبًا وإفرادها بعد (لا) نادر وقد تفرد في الشعر[٧]، ومن المواضع الأخرى أنْ يدلّ مجموعها على معنى واحد نحو: أكلت الرمان حلوًا حامضًا، أمَّا في غير هذا على حسب الدواعي المعنوية فالتعدد جائز[٨].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/٢٧٨.

(٢) لم ينسب البيت لقائل معين وهو من شواهد شرح التسهيل: ٢/٣٥٠، وشرح ابن الناظم: ٢٤٢، ومغني اللبيب: ٧٣٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢/٢٧٩، وشرح التصريح: ١/٦٠٢.

(٤) شرح التسهيل: ٢/٣٤٨.

(٥) ينظر: الكوكب الدري: ٥٢٨.

(٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢: ٣٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣٥٠، وارتشاف الضرب: ٣/١٥٩٧، وهمع الهوامع: ٢/٣١٧.

(٨) ينظر: إرشاد السالك، ابن قيم الجوزية: ١/٥١.

وذهب الجمهور إلى أنَّ الحال قسمان: مؤسسة ومؤكدة[١] فالمؤسسة تسمَّى مبينة ولا يستفاد معناها بدون ذكرها؛ لأنَّها تبين هيأة صاحبها كقولك: جاء زيد راكبًا، فلا يستفاد معنى الركوب إلَّا بذكر راكبًا، والمؤكدة تدلّ على معنى يفهم ممَّا قبلها وفيها خلاف إذ ذهب الجمهور إلى إثباتها[٢]، ومذهب الفراء إنكار المؤكدة والدليل ما قاله نقلًا عنه: ((الحال لا تكون إلَّا مبينة ولا يدلُّ عليها من قبلها))[٣].

وذهب المبرِّد والسهيلي إلى ما ذهب إليه الفرَّاء إلى إنكار المؤكدة أيضًا، وما ورد من الموكدة ردّوه إلى المؤسسة والصحيح رأي الجمهور وهو الأوْلى وهذا ما نقُل عنهم[٤]؛ وإنَّما جيء لبيان هيأة الفاعل أو المفعول فأتى بالمعنى الذي وُضع لأجله الحال أو للدلالة على الهيأة[٥] والمؤكدة ضربان كما ذكره كثير من النحويين منهم ابن الناظم أحدهما: ما يؤكد عامله، معنى لا لفظًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] والعث بمعنى الفساد والآخر: قد يكون موافقًا معنى ولفظًا، كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢][٦]، فمسخرات حال مؤكدة للدلالة على أنَّ عاملها لفظًا ومعنى فلمَّا اتحدت لفظًا ومعنى جمعت[٧]، ومؤكدة لصاحبها، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾[البقرة: ٢٩] حال مؤكدة لصاحبها؛ لأنَّ (مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ) عام، ومعنى (جَمِيعًا) العموم[٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾ [النساء: ٧٩]، فإن قوله (وَأَرۡسَلۡنَٰكَ) يقتضي أنَّك رسول ومع

(١) ينظر: همع الهوامع: ٢٤٥/١، وشرح التصريح: ٣٨٧/١.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٠٠/٣، و شرح التصريح: ٦٠٥/١.
(٣) التذييل والتكميل: ١٥٣/٩.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٠٠/٣، والتذييل والتكميل: ١٥٣/٩، وشرح التصريح: ٦٠٥/١.
(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٣٩٨/١.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٤٤.
(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣٤٩/٢، وشرح ابن الناظم: ٢٤٢، وشرح التصريح: ٦٠١/١.
(٨) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٥/١٠.

ذلك قوّي هذا المعنى وثبته، بقوله: (رَسُولًا)[1]، والمؤكدة لمضمون الجملة كونهما جامدين لَا مشتقين ولها أغراض منها بيان تعين، أو للدلالة على الفخر، نحو: أنا فلان شجاعًا، أو للدلالة على التعظيم، نحو: هو فلان جلِيلًا مهيبًا، أو للدلالة على التحقير، نحو: هل فلان مأخوذًا مقهورًا أو للدلالة على التصاغر، نحو: أنا عبدك فقيرًا إلى عفوك أو للدلالة على الوعيد، نحو: أنا فلان متمكنًا منك، أو معنى غير ذلك، نحو: زيد أبوك عطوفًا[2].

وزاد ابن مالك جمودًا محضًا، فالحال تكون مؤكدة لجملة ولا يحتاج إلى تقدير؛ لذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفًا من المؤكدة لعاملها[3]، فالعامل كما أشار النحاة النحاة مضمر بعد الخبر إنْ كان المبتدأ غير (أنا) فالتقدير: أحقّه أو أعرفه، وإنْ كان (أنا) فالتقدير: أحقّ أو أعرفني، أو أعرف إنْ كان (أنا)، ويرى الزجَّاج[4] العامِل هو الخبر.

وما ذكره ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) هو المبتدأ لتضمّنه معنى تنّبه، وأشار ابن الناظم إلى أنَّ القولين كلاهما فيه ضعف لاستلزام الأوّل المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر مع أنَّه ممتنع وهذا ما نُقل عنهم[5].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي، بقوله:((إنْ قتلتُ زيدًا في المسجد فأنتِ طالقٌ فيشترط حصول المقتول فيه دون القاتل حتَّى لو رماه خارج المسجد فقتله فيه حنث وهذا بخلاف القذف: فإن الشرط فيه وجود القاذف، لا المقذوف...، وفرق بأن قرينة الحال تشعر بأن المقصود هو الامتناع عما يهتك حرمة المسجد... وقَالَ فَإِن ادّعى إِرَادَة الْعَكْس قبل فِي الظَّاهِر على الْأَصَح فَلَو قَالَ إِنْ قتلت أَو قذفت فِي الدَّار سُئِلَ عَمَّا أَرَادَ ...وَقِيَاس الْقَاعِدَة النحوية أَنْ يعود إِلَى الْأَقْرَب إِلَيْهِ

(١) ينظر: الجملة العربية والمعنى: فاضل السامرائي: ١٤٩.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٤٤.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦٠٦/١.

(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم ابن السّريّ بن سهل، النّحويّ مصنفّاته معاني القرآن، ينظر: طبقات النحويين واللغويين:/٢١.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٤٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٦٠٦/١.

...ثُمَّ إِنَّ إِطْلَاقه يَقْتَضِي أَنَّه لَا فرق بَين أَنْ يُرِيد أحدهما أَو يُرِيدهُمَا مَعًا وَيُؤَيِّدهُ أَنَّ الْحَال وصف من جِهَة الْمَعْنى وَقد قَالُوا إِن الصّفة عقيب الْجمل تعود إِلَى الْجمع))[1]، وذهب علماؤنا إلى التفريق بين قولك: (إنْ قتلتِ زيدًا في المسجد فأنت طالق) وبين (إنْ قذفتِ زيدًا زيد في المسجد) كون القذف بالمسجد، بِشَرط وجود القاذف فيه والمقتول فيه[2]، وما رآه الزركشي فيه تردُّد والواضح القبول لصلاحية اللفظ للمعنيين إذا كان الفَرْق مأخوذًا من قرينة الحال[3]، وسار على نهجهم أبو يحيي السنيكي (ت:٩٢٦هـ)[4].

وهناك جانبٌ تطبيقيّ آخر ذكره الإسنوي في مسألته في استنباط الحكم الشرعي من البحث النحوي إِذ قَالَ: من يدْخل الدَّار من عَبِيدِي فيكلم فلَانا وَهُوَ رَاكب فَهُوَ حر فَإِن الْجُمْلَة جاءت هنا للدَّالَّة على الرّكُوب والركوب حَال من العَبْد الْمُتَكَلّم لَا من فلَان لِأَنَّهُ الْمُحدث عَنهُ بطرِيق الْأَصَالَة[5].

وصفوة القول إنَّ الحال المتعددة للمفرد أو المتعددة بوجود دليل لفظي أو معنوي لا يلزم فيها ترتيب وإذا تعددت لمتعدد بلا دليل يجب ترتيبها على الأصل، أي يجب ترتيب الحال على الأصل، بحيث تكون الأوّلى لصاحبها الأوّل، والثانية لصاحبها الثاني؛ لأنَّ ذلك يتجه إليه النطق فلا داعي للعكس، وهو الأقرب إلى الصواب.

٤-وقوع الحال جملة:

الحال ودلالته المتعددة بحسب استعمالاتها من الموضوعات التي لاقت اهتماما واضحًا من النحويين، والجملة التي تقع حالًا لا بُدَّ من رابط يربطها وهو الواو أو الضمير أو كلاهما، لأنَّ الجملة كلام مستقل بنفسه، قال الإسنوي: ((يجوز إيقَاع

---

(١) الكوكب الدري: ٥٢٧.

(٢) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ١٤٣/٩، وروضة الطالبين: ٨١٩٠، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب، لابي يحيى السنيكي: ٣٢٩/٣.

(٣) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ١٤٣/٩، وروضة الطالبين: ١٩٠/٨.

(٤) ينظر: أسنى المطالب: ٣٢٩/٣.

(٥) ينظر: الكوكب الدري: ٥٢٩

الْجُمْلَة موقع الْحَال كَقَوْلِك جَاءَ زيد وَهُوَ رَاكب عوضا عن قَوْلك رَاكِبًا))[1]، وإذا أردنا استجلاء حقيقة وقوع الحال جملة نرى السيرافي قد صرَّح، بقوله: ((الحال إذا كانت بمبتدأ وخبر جاز بالواو وبغير الواو كقولك: جاء زيد وهو راكب وجاء زيد هو راكب ويجوز دخول (أن) على المبتدأ والخبر كقولك: جاءني زيد وأنه ليفرق وجاءني زيد وأن أباه ينظر إليه وجاز أيضا إخراج " الواو من (أن) كقولك: جاءني زيد أن أباه ينظر إليه. وتقع الحال بعد إلا مما قبلها بجملة وغير جملة))[2]، وضع العلماء المتأخرون وأيدهم المحدثون شروطًا في وقوع الجملة حالاً منها: أنْ تكون الجملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب[3]ومن شروطها: ألَّا تكون مصدرة بعلم استقبال (السين سوف، وأدوات الشرط) فلا يصحّ[4]، وقد أخطأ من أعرب (سيهدينِ) حالًا كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩][5]، وذلك لخلوّ المضارع الواقع حالًا من حروف الاستقبال: (اضرب زيدًا غدًا يركب) فـ(يركب) حال بأحد المعنيين وغير حال بالآخر؛ لأنَّه ليس في زمان المتكلم لكنهم التزموا تجريده من الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال من حيث اللفظ[6].

ويرى المحدثون أنَّ هذا التعليل غير مقبول، والدليل على ذلك توجد أحوال مقدرة تقع بعد عاملها، فلا داعي لهذا الشرط، ودليلهم قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩] وهذه الأحوال مقدَّرة لأنَّها بعد التبشير[7]، كما أشار النحويون إلى أنَّ من شروطها أنْ تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال إمَّا الضمير، وإمَّا الواو، وتسمَّى واو الحال،

---

(١) الكوكب الدري: ٥٢٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣٧٢/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي: ٤٣/٢-٤٤، وأوضح المسالك: ٢٨٥/٢، وشرح الأشموني: ٣٠/٢، ومعاني النحو: ٢٩٥/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٣-٤٤، وأوضح المسالك: ٢٨٥/٢، ومعاني النحو: ٢٩٥/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢٨٧/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضي: ٤٣—٤٤.

(٧) ينظر: معاني النحو: ٢٩٥/٢.

وعلامتها يصحّ وقوع (إذ) موقعها أو هما معًا، ومن شواهد (الواو)، والضمير معا كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ [النساء: ٤٣] وأمَّا الضمير فنحو: جاء زيد يده على رأسه، وأما الواو فقط كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤] ونحن عصبة في موضع حال[١]، والتقدير: والله لئن، والواو في نحن واو الحال، ونحن ليست رابطًا[٢]، والدليل الرابط هو الواو إنْ كانت اسمية إلَّا ما شذّ من قولهم: كلمته فوه إلى فيّ، فالرابط هو الضمير في (فوه)، فإنْ أراد أنَّه شاذّ من جهة القياس غير صحيح، وإنْ أراد أنَّه قليل من جهة الاستعمال فقريب؛ لأنَّ استعمال الواو في هذا الكلام أكثر؛ لأنَّها أظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها وأدلّ على الغرض[٣].

وجاء في التنزيل مكتفٍ بالضمير فقط[٤]، كقوله تعالى: ﴿وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقرَّر النحويون أنَّ الجملة الفعلية إنْ صدرت بمضارع مثبت، يجيء بالواو نحو: وجاءني زيد يسعى غلامه بين يديه، ومجيء جملة الحال فعلًا مضارعًا ومعه الواو في روايةِ من روى نحو: قمت وأصك وجهه، فالواو ليست للحال، بل للعطف وليس المعنى: قمت صاكًا وجهه، ولكن أصك حكاية حال، وهو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وأنا أصك[٥] والحال تدل على حصول صفة غير ثابتة والمضارع المثبت كذلك أما دلالته على صفة غير ثابتة فلابد من فعل مثبت، والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت وأما دلالته على المقارنة فلأنه مضارع غير مخلص للاستقبال ولهذا وجب أنْ يكون بالضمير وحده[٦]، والجملة الحالية: إمَّا أن تكون اسمية اسمية والاسمية تتصف بالدلالة على الثبات وعدم التغير أو فعلية لا تتسم على الثبات

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢٦/٢، وأوضح المسالك: ٢٨٧/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٧٨/٢، وشرح الأشموني: ٣٠/٢.

(٢) ينظر: الكشاف: ٤٤٩/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٦/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٤٨ -٢٤٩.

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني: ٢٠٤/١-٢٠٦.

(٦) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ابن كيكلدي العلائي: ١٦٩.

وكل واحدة منهما إما مثبتة أو منفية[١]، وماعدا ذلك يجوز أنْ يربط بالواو أو بالضمير أو بهما معًا فيدخل في ذلك الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي نحو: جاء زيد لم يضحك، أو ولم يضحك، والماضي المنفي: جاء زيد وما قام عمرو، ما قام أبوه[٢].

وجوّز الكوفيون وقوع الماضي حالًا، وأمَّا البصريون فقالوا لا يجوز، وأجمعوا إذا كانت معه قد؛ لأنَّها تقربه من الحال، ولهذا يجوز أنْ يقترن به الآن أو الساعة فيقال: قد قام الآن، أو الساعة فدلَّ على ما قلنا[٣]، ومما يجيءُ بالواوِ أو بغيرها، الماضي ولا يقع حالًا إلَّا مع (قد) مظهرة أو مقدرة حتَّى تقربه إلى الحال فيدل على المقاربة، ومجيؤها مع الواو الكثير الشائع نحو: جاء زيد وقد قام عمرو، وجاء زيد قد قام أبوه[٤]. أبوه[٤].

وفي أثر دلالتها التطبيقي نجد ما أشار إليه الإسنوي، بقوله: ((والله لا آكل متكئًا أو وأنا مُتكِئٌ ... ومن فروعه المشكلة عليه ما إذا قال: عليّ أنْ اعتكف يومًا صائمًا) فإنه يلزمه بهذا النذر ثلاثةُ أشياء وهي: الصوم والاعتكاف، وكذا الجمع بينهما على الصحيح، بخلاف ما لو اتى بالجملة كقوله: وأنا صائمٌ وما كان في معناه كقوله وأنا فيه صائم فإن النذر المذكور لا يوجب صومًا حتى لو اعتكف في رمضان أجزأه لأنه لم يلتزم الصوم وإنما نذر الاعتكاف بصفة وقد وجدت)) كذا ذكره الإسنوي حكمًا وتعليلًا[٥].

ويرى الفقهاء لو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم وقال: علي أنْ اعتكف يومًا قالوا: (وأنا فيه صائمٌ)، أو (أنا فيه صائمٌ) بلا واو أو أكون فيه صائمًا لزم الاعتكاف اليوم في حال الصوم أحدهما ويجوز كون اليوم عن رمضان وغيره[٦] وما أشار له الإسنوي

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٨-٢١٠، و شرح ابن عقيل: ٢٧٩/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٨١/٢.

(٣) ينظر: الأنصاف: ٢٠٥/١.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢١٠/١، وشرح ابن عقيل: ٢٧٩/٢.

(٥) الكوكب الدري: ٥٢٩.

(٦) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ٤٦٩/٣.

إنَّه جعل المجرور كقوله: اعتكف بصومٍ حكمه حكم المفرد والسبب أنَّه في موضع الصفة لمصدر محذوف تقديره: اعتكف اعتكافًا بصوم والأفضل تعليقة بالمفرد فالتقدير كائنًا بصوم(١).

صفوة ما تقدَّم الجملة الحالية يجب أنْ تكون خبرية لا إنشائية، وأنْ تكون مشتملة على رابط يربطها بالحال إمَّا الضمير، أو الواو، أو كلاهما معًا، فجاء زيدٌ وهو راكبٌ» عوضًا عن راكبًا فـ(راكبًا) حالٌ، و(راكبٌ) خبرُ مبتدأ، والحال إذا كانت بمبتدأ وخبر جاز بالواو وبغير الواو، وألا تكون تعجبيه ومصدرة بعلم استقبال، فالجملة إذا كانت فعلها مضارعًا مثبتًا وأنْ يكون رابطها الضمير، فجملة ما يشترط لخلوّه من الواو أنْ تكون مضارعًا، ومثبتة، وأنْ يتقدم المضارع على كل ما يذكر من معمولات، وألا يقترن بقد، والتي تقع بعد (إلَّا) سواء أكانت اسمية أم فعلية فعلها ماضٍ وما ورد في الشعر قليل وليس شاذًا.

٥-الحال نعت في المعنى:

يعلم الجميع أنَّ الحال من المنصوبات والمنصوبات من المفاعيل وأشباهها وهو أحد موضوعات النصب المهمة التي يتعين على كل دارس معرفتها وهذه الدلالة النحوية كان لها صدى عند اللغويين والنحويين القدماء، قال الإسنوي: ((الْحَال وصف من جِهَة الْمَعْنى حَتَّى يُفِيد التَّقْيِيد بِهِ فِي الْإِنْشَاء وَغَيره فَإِذا قَالَ مثلا أكْرم زيدا صَالحا استفدنا تَقْيِيد الْأَمر بِحَالَة الصّلاح))(٢)، وبمراجعة جهد أسلافنا القدماء نجد ما قاله الخليل: ((الحال تؤنث، فيقال: حال حسنة والحال الوقت الذي أنَّث فيه))(٣)، وقال ابن جني (ت:٣٩٢هـ): ((الْحَال وصف هَيْئَة الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول بِهِ وَأما لَفظهَا فَإِنَّهَا نكرَة تَأتي بعد معرفَة قد تمّ عَلَيْهَا الْكَلَام وَتلك النكرَة هِيَ الْمعرفَة فِي الْمَعْنى))(٤)، وتبعه ابن

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٥٣٠

(٢) الكوكب الدري: ٥٢٥.

(٣) العين: ٢٩٩/٣.

(٤) اللمع في العربية، لابن جني: ٦٢.

ابن الأثير[١]، وما قاله ابن مالك: ((وهو ما دلَّ على هيئة وصاحبها متضمنًا ما فيه معنى في غير تابع ولا عمدة وحقه النصب وقد يجر بباء زائدة))[٢] نصَّ على هذا المعنى أبو حيان[٣]، وابن عقيل[٤].

والحال نوعان مبينة للهيأة ومؤكدة خلافًا للفراء والمبرد والسهيلي في إنكار المؤكدة، نصّ على هذا الكلام المرادي(ت: ٧٤٩هـ)[٥]، والوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيأة نحو: فردا اذهب وفردا حال للدلالة على وجود القيود المذكورة[٦]، ويشترط أنْ يكون الحال مذكورًا لبيان الهيأة وهذا يميزه من النعت والتمييز[٧]، وزعم أبو أبو علي الفارسي(ت:٣٧٧هـ)، وابن يعيش أنّ الحال شبيهةٌ بالظرف من حيث كانت مفعولًا فيها[٨]، والحال والتمييز كلاهما منصوبان وكلاهما فضلة لكن الحال اسم مشتق مشتق من الأفعال مثال ذلك: (جَاءَ الأَمِيرُ رَاكِبًا) فراكبًا حال للدلالة على الهيأة التي جاء عليها الفاعل؛ ولأنَّ فيها بيانًا وكشفًا للإبهام[٩]، وأمَّا نصبها وهو مصدر على الحال ففيه خلاف قيل ليس حالًا بل منصوب على المصدر بعامل مقدر وهو الحال وهذا رأي الأخفش[١٠] ورأي المبرد من المصادر ما يدلّ على الحال وإنْ كان معرفة وليس بحال[١١].

(١) ينظر: البديع في علم العربية، لابن الأثير: ١٨٣/١.
(٢) شرح تسهيل لفوائد: ٣٢١/٢.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥/٩.
(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٥/٢.
(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي: ٧١٦/٢.
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٤٣/٢.
(٧) ينظر: النحو والدلالة، محمد حماسة: ١٢٧.
(٨) ينظر: الإيضاح، للعضدي: ٢٠٠، وشرح المفصل: ٢١٨/٢.
(٩) ينظر: الإيضاح: ٢٠٠، وشرح المفصل: ٢١٨/٢.
(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٦٣/٣.
(١١) المقتضب: ٢٣٧/٣.

ومذهب جمهور النحويين أنْ تكون الحال نكرة[١]؛ لأنَّها زائدة لا فائدة فيها، فلو كانت معرفَة لجرت مجرى النعت والنكرة أَعمّ من المعرفة والآخر: مضارعة والتمييز نكرة[٢]، وقبح الحال من النكرَة ولكنه جائز وحسن من المعرفة نحو: جاءني رجل ضاحك، فضاحكً نعتٌ لرجل ولَو قلت: ضاحكًا، فنصب على الحال، كان معنى الحال والصفة واحدًا، فلما استوى معناهما كان النعت أولى من الحال لاتفاق اللفظ[٣]، ونقل عن ابن مالك إذا ورد الحال معرفة كانت معرفة في اللفظ من دون المعنى ومجيء الحال معرفة في اللفظ مقصور على السماع ومعنى ذلك أنه محدد بعبارات لا يلتبس فيها الحال بالنعت[٤]، وما أجازه البغداديون التعريف مطلقا، كقولك: جاء زيدٌ الراكب، بلا تأويل وقال الكوفيون إنْ تضمنت معنى الشرط صحّ تعريفها لفظا، نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء صح مجيؤهما المحسن والمسيء حالين بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط، والتقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء؛ فإن لم تتضمَّن الحال معنى الشرط لم يصح مجيؤها بلفظ المعرفة فلا يجوز (جاء زيد الراكب) إذ لا يصحّ (جاء زيد إن ركب)[٥].

وما ساقه كثير من النحاة تكون مشتقة، وتأتي بعد معرفةٍ مقدرة بـ (في) منتقلة، وتكون جوابًا (لكيف)، وتكون وصفًا ثابتًا إذا كانت مؤكدة وهذا ما قاله المتأخرون منهم ابن عصفور[٦]، وابن عقيل، وناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)[٧] والأشموني، ومعنى ومعنى الانتقال ألَّا تكون ملازمة نحو: جاء زيد راكبًا فـ(راكبا) وصف منتقل لجواز

---

(١) ينظر: علل النحو، لابن الوراق: ٣٧١، وشرح ابن عقيل: ٢٤٣/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٢٥٦/٥.

(٢) ينظر: علل النحو: ٣٧١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧١.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٥٥/٢.

(٥) ينظر: ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٨/٢.

(٦) عَليّ بن مُؤمن بن مُحَمَّد بن عَليّ أَبُو الْحسن بن عُصْفُور النَّحْوِيّ الْحَضْرَمِيّ الإشبيلي وصنّف الممتع فِي التصريف كَانَ أَبُو حَيَّان لَا يُفَارِقهُ – المقرب ولد سنة ٥٩٦، وعن شيوخه أحذ العلم، ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي: ٣٣١/٢.

(٧) مُحَمَّد بن يُوسُف بن أَحْمد بن عبد الدَّائِم الْحلَبِي محب الدّين نَاظر الْجَيْش ولد ٦٩٧ ودرس بالمنصورية، ينظر: بغية الوعاة: ٢٧٥/١.

انفكاكه عن (زيد) بأنْ يجيء ماشيًا، وقد تجيء غير منتقلة أي وصفًا ثابتًا إنْ كان عاملها دالًا على تجدد صاحبها نحو: (دعوت الله سميعا)، (وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها)، (فسميعا، وأطول) أحوال وهي أوصاف لازمة[1]، هناك جانب معنوي له أهمية في التفريق بين الحال والمنصوبات وقد تلتقي الحال في بعض صورها مع بعض الوظائف النحوية فإذا قلت: أقبل محمد مستبشرًا، وأصبح محمد مستبشرًا، فإن كلمة مستبشرًا في الأمثلة تختلف دلالتها فالأوّل حال لدلالتها على الهيأة ولكونها منصوبة، وفي المثال الثاني لكونها منصوبة ومسبوقة بفعل ناسخ وبعضهم يقع في وهم عند مراعاة دلالة هذه الأمثلة، ولا بُدَّ من اللجوء إلى المعنى من جانب المقابلات الاستبدالية، والآخر أنَّها في كل موضع تختلف عن الآخر[2]، أمَّا المعنى فهو الدلالة على هيأة صاحبها في المثال الأوّل وتقيدها للفعل في الوقت نفسه، فالمراد: إقبال محمد على هذه الهيأة المخصوصة، فإذا طبق هذا على المثال الثاني لا يفيد إلَّا إذا أخرجنا أصبح وهي فعل ناقص، وكلّ من التمام والنقصان له معنى خاص فلا تكون حالًا لأنَّها مقيدة الهيأة الإصباح[3]، وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء من مجيء الحال جامدة مؤولة بالمشتق، أنْ تكون دالة على مفاعلة نحو: كلّمتُه فُوهُ إلى في، أي كلمته، وهذه حالة فالرفع على قوله: كلّمتُه، والنصبُ على قوله: كلّمتُه في هذه الحال، فانتَصب لأنَّه حال وقع فيه الفعل، وأمَّا بايعته يدًا بيد، فليس فيه إلَّا النصب؛ لأنَّه لا يَحسن أنْ تقول: بايعته ويدًا بيد، أي مشافهة، ومناجزة، ومماثلة[4].

ويكثر الجمود في الحال الدالة على سعر، نحو: (بِعْهُ مُدًّا بدرهم)، أو الدالة على تشبيه، نحو: (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أي: مشبها كالأسد، أو الدالة على ترتيب، نحو: (قرأتُ الكتابَ بابًا بابًا)، أي: مترتبين[5]، وتأتي الحال جامدة غير مؤولة في أمور منها، أن تكون موصوفة كقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، أو دالة على

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٤٤، والمقرب: ١/١٥٣، وشرح الأشموني: ٢/٦.

(٢) ينظر: بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة: ١٧٥.

(٣) ينظر: بناء الجملة العربية: ١٧٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/٣٩١.

(٥) ينظر: شرح الأشموني: ٢/٦، وجامع الدروس العربية: ٣/٨٤.

عدد، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: ١٤٢][١]، ويرى الأشموني دالّة على طورٍ فيه تفصيل هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، أو نوعًا من صاحبها هذا مالك ذهبًا، وفرعًا لصاحبها نحو: حديدك خاتم، أنْ يكون دالًّا على أصالة الشيء نحو: هذا خاتمك حديدًا، أو دالّة على تقسيم (أقسّم المال عليهم أثلاثًا أو أَخْماسًا) [٢]، وذكر فاضل السامرائي أمثلة نحو: كرم زيدا أبًا، يحتمل معنين معًا: أنْ يكون المُراد كرم أبو زيد، فتكون قد وصفت أباه بالكرم، ويحتمل أنْ يكون المُراد الثناء على زيد في حال أبوته، فتكون أبًا حالًا، وتحتمل التمييز أيضًا، فإذا أردت المعنين معًا قلت: كرم زيدًا أبًا، فتكون قد أثنيت على زيد وإنْ أردت التخصيص قلت: كرم أبو زيد[٣].

وفي أثر دلالتها تطبيقيًا ما أشار إليه الإسنوي إذ قال: ((أنتِ إنْ دخلت الدار طالقًا فإذا دخلت الدار طالقًا واقتصر عليه...، إنْ قال: نصبت على الحال ولم أتم الكلام قبل منه، ولم يقع شيء وإنْ أراد ما يراد عند الرفع، ولحن وقع الطلاق إذا دخلت الدار))[٤] .

ومن الجوانب التطبيقية الأخرى ما ذكره الإسنوي أنَّه إذا قال: أنتِ طالقٌ مريضة بالنصب لم تطلق إلَّا في حال المرض، فلو رفع، قيل تطلق في الحال، حملًا على أنَّ (مريضة) صفة لها واختار الحمل على الحال؛ لأنَّه لحنٌ في الإعراب[٥]، وتابعه السبكي والسيوطي[٦]، وما صرَّح به الإسنوي تعليل الأوّل بكونه صفة ضعيف، بل الأقرب جعله خبرًا آخر[٧]، وسار على نهج الإسنوي شمس الدين الأسيوطي(ت:٨٨٠هـ)[٨]، ويرى بعض الأصوليين أنَّه ليس بلحن؛ لأنَّ الحال تأتي

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ٦/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦/٢-٧.

(٣) ينظر: الجملة العربية والمعنى: ١٧٩.

(٤) الكوكب الدري: ٥٢٥

(٥) ينظر: الكوكب الدري: ٥٢٥ .

(٦) ينظر: الاشباه والنظائر، للسبكي: ٢٤٠/٢، وجواهر العقود، للسيوطي: ١١٠/٢.

(٧) ينظر: الكوكب الدري: ٥٢٦.

(٨) هو شمس الدين محمد بن احمد بن علي بن عبد الخالق المنهاجي السيوطي: جواهر العقود: ١١٠/٢.

جملة اسمية وقد حذف صدرها والتقدير: أنتِ مريضة والحذف كثير فالصحيح الحمل على الحال مع الرفع[١]، والفرق بين الرفع والنصب وجهان: أحدهما أنَّ الحكم كذلك؛ لأنَّ الحكم معلق باللفظ لا يوجد فرق بين أنْ تعرفه أو تجهله، كالكناية، وصريح الطلاق، والآخر: الرفع والنصب في وقوع الطلاق متساويان؛ لأنَّ الإعراب دليل على المقاصد[٢].

صفوة القول: أكثر النحاة شبّه الحال بالظرف من حيث المفعول وكذلك شبّه الحال بالتمييز؛ لأنَّ فيها كشفًا للإبهام فالحال نكرة تأتي بعد معرفة وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى والتمييز كذلك وشرط الحال أن يكون نكرة فإذا جاءت الحال معرفة فهي في تأويل النكرة وقبح الحال من النكرَة ولكنه جائز وحسن من المعرفة والدليل على ذلك أنَّ صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته والحال تلتبس.

٦-في معنى كل:

لصيغ العموم أهمية دلالية أغنت العربية دلالةً من حيث علاقة الألفاظ في نظم الكلام ومنها لفظة (كل)، قال الإسنوي: ((صيغة كل عند الإطلاق من ألفاظ العموم الدَّالة على التفصيل أي ثبوت الحكم لكلّ واحد وقد يراد بها الهيئةُ الاجتماعية بقرينة))[٣]، الظاهر من نصّ الإسنوي أنّ صيغة (كل) تعبر عن الشروط العامة للتفاصيل أن إثبات الجائزة هو كل منها، ويمكن أنْ يفترضها عن قصد كيان اجتماعي، وبمراجعة كتاب العربية الأول نجد حكاية سيبويه عن الخليل قال: ((وزعم الخليل أنَّه يستضعف أنْ يكون كلهم مبنيًا على اسم أو على غير اسم، ولكنه يكون مبتدأ أو يكون كلهم صفة...؛ لأنَّ موضعه في الكلام أنْ يُعمّ به غيره من الأسماء...، وقال: أكلتُ شاة كلَّ شاةٍ حسن، وأكلت كلَّ شاةٍ ضعيف؛ لأنَّهم لا يعمون هكذا...

(١) ينظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب: ٣٣٢/٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٢/٣.
(٣) الكوكب الدري: ٣٣١.

وذلك أنَّ كلهم إذا وقع موقعا يكون الاسم فيه مبنيًا على غيره،... وذاك أنَّ موضعها من الكلام أنْ يُعمّ ببعضها، ويؤكد ببعضها))[1].

وتابعه في استقرائه السيرافي إذ يرى جواز النصب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]؛ لأنَّه في موضع الخبر اختير النصب دلالة على معنى لا يوجد في الرفع فالتقدير: إنَّا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر واجب العموم؛ لأنَّه إذا قال: إنَّا خلقنا فقد عمّ، وإذا رفع فليس فيه عموم؛ لأنَّه يجوز أنْ يكون (خَلَقْنَاهُ) نعتًا لشيء ويكون (بِقَدَرٍ) خبرًا لكلّ، بل تكون فيه دلالة على أنَّ ما خلق منها خلقه بقدر ولا تكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها[2].

ويرى ابن بطة (ت: ٣٨٧هـ)[3]، أنّ (الكلّ) يجمع كل شيء، فيقال له: هو شيءٌ فقد ردَّ الله عليك ذلك وأكذبك القرآن، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ولله نفس لا تدخل في هذا الكل، فإنْ زعمت أنَّ الله لا نفس له، فقد أكذبك القرآن ورد عليك قولك وقال: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤] وأنَّ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿نَفْسِ﴾ لا تدخل في هذا نفس الله، كما تخرج نفسه من الأنفس التي تموت وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ شيءٌ لا يدخل في كل الأشياءِ المخلوقةِ [4].

وقال الفرَّاء(ت:٢٠٧هـ): ((لو نوَّنت فِي ذائقة ونصبت الموت كان صوابًا وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب فِي المستقبل))[5]، ورده أبو هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ) بقوله: ((ويذهب بعضهم إلى أنه لا صيغة للعموم في اللغة، قال: لان كل لفظة صيغته صيغة العموم قد جاء مثله في الخصوص، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ صيغ

---

(١) الكتاب: ١١٦/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٨/٢.

(٣) هو: عبد الْوَاحِد بن عَليّ بن عمر بن إِسْحَاق بن أَبِي الْقَاسِم الْأَسدي العكبري النَّحْوِيّ صَاحب الْعَرَبيَّة واللغة والتواريخ قَرَأَ على عبد السَّلَام الْبَصْرِيّ وأول أمره منجما فَصَارَ نحويا، وَكَانَ حنبليا فَصَارَ حنفيا، ينظر: بغية الوعاة: ١٢٠/٢.

(٤) ينظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بَطَّةَ: ١٤٩/٦.

(٥) معاني القرآن، للفراء: ٢٠٢/٢.

العموم معروفة ولا يخص إلَّا لدلالة وحيث لا دليل فهو على أصل العموم))[١]، وذهب ابن سيده (ت:٤٥٨هـ)إلى أنَّ (كل) هي من الألفاظ الدالة على العموم والخصوص وهي لفظة صيغت للدلالة على الإحاطة وهي لفظ واحد ومعناه جميع وهي نهاية في الدلالة على العموم وَلِهَذَا يحمل على اللفظ وَمرة على المعنى فيقال: (كلهم ذاهب)، (وكلهم ذاهبون) وكل ذلك جاء به القرآن والشعر[٢]، وما ذكره ابن الحاجب(ت:٦٤٧هـ) يقصد بالعموم المبالغة المجازية نحو: (أطعمنا شاة كل شاة)على سبيل المبالغة[٣].

وبالرجوع إلى كتب النحاة وبالأخص (مغني اللبيب) تتضح الصورة أكثر وتتجلى الفكرة بشكل أبين نجد أنَّ ابن هشام تحدث عنها بصورة مفصّلة فـ(كل) إذا أضيفت إلى نكرة كانت لاستغراق جميع أفراده ودليلهم قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[٤]، فمعنى الذوق مجاز وحقيقة الذوق هو الإحساس بالشيء[٥]، فمادتها تقتضي الاستغراق الاستغراق والشمول كالإكليل لإحاطته بالوالد والولد ولهذا كانت أقوى صيغ العموم لدلالتها على العاقل وغيره وأجزاء المفرد المعرف نَحو: أكلت كل رغيف لزيد، دالة على عُمُوم الأفراد فَإِن أضفت الرَّغِيف إِلَى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد[٦].

ويرى الأصوليون: كلّ رمان مأكول، يصدق ولا يصدق كلّ الرمان مأكول لدخول قشره، فعند اضافتها إلى رمان وهو نكرة أفادت أنَّ جميع أفراد الرمان مأكول، ولم يصدق إذا دخلت على المعرفة، نحو:(كلّ الرمانِ مأكولُ) يعم الأجزاء لا الأفراد أي جميع الرمان حتى قشره [٧]، فكل تكون توكيدًا لمعرِفة أو لنكرة محدودة وهذا ما راه ابن ابن هشام، كما وضح الكوفيون وفائدتها العموم، وخالفه أبو حيان أَنَّ كل نعت فِي

---

(١) الوجوه والنظائر: ٤٦٦.

(٢) ينظر: المخصص: ٢١٣/٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٢٤/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام: ٢٥٥، والفوائد السنية، للبرماوي: ١٣٠٧/٣، وشرح الكوكب المنير، لأبي البقاء: ١٢٣/٣.

(٥) ينظر: تفسير السمعاني، لأبي المظفر: ٣٨٦/١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٥، والفوائد السنية في شرح الألفية، لعبد الدائم لبرماوي: ١٣٠٧/٣، وشرح الكوكب المنير، لابن النجار الحبنلي: ١٢٣/٣.

(٧) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي: ٩٥/٢.

(أطعمنا شاة كلّ شاة) ليست توكيدًا لشيء لأنَّها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد، فتقع مضافة وغير مضافة[١]، ووافقه السيوطي(ت:٩١١هـ) على هذا[٢]، وما صرح به الإسنوي صيغة (كل) عند الإطلاق من ألفاظ العموم الدّالة على التفصيل [٣].

واختلف العلماء في صيغة (كلّ) فذهب المعتزلة وبعض الفقهاء أنَّها للعموم فقط وهو الذي عليه الأكثرون، وأنكرت الوقفية ذلك فالكثير منهم ذهب إلى أنَّها مشتركة بين العموم والخصوص، والقليل قالوا: لا نعلم أنَّها حقيقة في العموم فقط أو الخصوص فقط [٤]، وفي (شرح تنقيح الفصول) للقرافي (ت: ٦٨٤هـ) يقصد بالكل هو هو المجموع فالحكم يكون ثابتًا لمجموع الأفراد بحيث لا يبقى فردًا، بل يتعيّن نفي المجموع بفرد لا بعينه كقولك: ليس عنده إنسان جاز أنْ يكون عنده حيوان، بخلاف الثبوت[٥].

وقال القرافي: ((والكلية هي ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى واحد، ويكون الحكم ثابتًا للكل بطريق الالتزام وهذا كصيغ العموم كلها))[٦]، ونحن هنا نبحث عن دلالة ألفاظ العموم، فالعموم من المعاني المفتقرة إلى وضع ما يدلّ عليه، فالاستدلال بالاستثناء معيار للعموم إمَّا من جهة اللغة أو العرف أو العقل، فالأوّل إمَّا تكون إفادته بنفسه أو قرينة والقرينة إمَّا تكون في الثبوت أو النفي أو ما في معناه[٧]، وقد وردت لفظة (كلّ) يراد بها الهيئة الاجتماعية بقرينة وهذا ما ذكره الإسنوي في مسألته[٨].

---

(١) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي: ٢٥٦.
(٢) ينظر همع الهوامع: ٢/٥٩٧.
(٣) ينظر: الكوكب الدري: ٣٣١.
(٤) ينظر: المحصول، للرازي: ٢/٣١٥.
(٥) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ١٩٥.
(٦) شرح تنقيح الفصول: ١٩٦.
(٧) ينظر: الفوائد السنية في شرح الألفية، للبرماوي: ٣/١٣٠٨.
(٨) ينظر: الكوكب الدري: ٣٣١.

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي، بقوله: ((كل من سبق منكم فله دينار، فسبق ثلاثة، فعن الداركيّ (ت: ٣٧٥هـ)[١] أَنَّ كلّ واحدٍ منهم يستحق دِينارًا كذا نقله الإسنوي وأقره، قال بخلاف ما لو اقتصر على (من)، وقياس هذا أنَّه لو قال لنسائه: كُلُّ منكن طالقٌ طلقةً فيقع على كل واحدةٍ منهن طلقةٌ، ولا نقول يقع على كل واحدةٍ منهن جزءٌ من طلقةٍ، ثُمَّ يسري، وفائدة هذا فيما لو وقع ذلك على سبيل الُخلعِ، هل يكون صحيحًا يجب به المسمَّى، أو فاسدًا يجب به مهر المثلِ، بناءً على أنَّ بعض الطلقةِ لا يقبل معاوضة صحيحة))[٢]، ومن الجوانب التطبيقية التي أشار لها الإسنوي منها إذا قال: ((أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّ يَوْمٍ))[٣]، حكى أبو العباس الروياني وجهين أحدهما: مذهب أبي حنيفة تطلق كل يومٍ طلقة حتى يكمل الثلاث، وَالثَّانِي: لا يقع إلَّا واحدةٌ والمعنى أنتِ طالقٌ أبدًا: فالأول أصحّ لأنَّه سابق إِلَى الفهمِ[٤]. من خلال الجانب التطبيقي للإسنوي ترد (صيغة كل) تدل على ثبوت الحكم لكل واحد.

تخلص الباحثة ممَّا تقدّم إلى أنَّ (كل) هي من الصيغ الدَّالة على التأكيد أي ثبوت الحكم لكل واحد على العموم وليست من ألفاظ العموم وهذا ما صرَّح به أكثر النحاة فإذا دخلت على نكرة تعم جميع الأفراد وإذا دخلت على معرفة تكون لعموم الأجزاء لا الأفراد فالذي ترجّحه الباحثة ما قاله القرافي ولا داعي للأخذ بالرأي القائل بأنه توكيدً؛ لأنَّ في الأخذ به يُعدّ خروجًا عن مقاصد العرب الفصحاء.

---

(١) عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد الداركي توفي سنة (٣٧٥هـ) تفقَّه على أبي إسحاق: انظر: طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي: ١١٧.

(٢) الكوكب الدري: ٣٣٢.

(٣) الكوكب الدري: ٣٣٢.

(٤) ينظر: روضة الطالبين، للنووي: ٨/١٢٦- ١٢٧.

المبحث الثالث
دلالة المجرورات

١-عطف الخاص على العام المجرور:

أوائل المفسرين في القرون الأولى تحدّثوا عن مسائل العام والخاص وأفردوا له أبوابًا خاصة في مؤلفاتهم، لارتباطه ارتباطًا وثيقًا بأدلة الأحكام وعلوم القرآن وكتب التفسير قال الإسنوي: ((إذا حكم على الْعَام بِحكم وَلَكِن صرَّح مَعَ ذَلِك أَيْضا بفرد من أَفْرَاد ذَلِك الْعَام مَعْطُوفًا مَحْكُومًا عَلَيْهِ بذلك الحكم كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[البقرة: ٩٨]، هل يقتضي عدم دخول ذلك الفرد في العام، لأن العطف يقتضي المغايرة أم لا بل هو باقٍ على عمومه، وفائدةُ التخصيص هو الاهتمام به))[١]، وهذه الدلالة النحوية كان لها صدى عند اللغويين والنحويين القدماء فذهب المحققون من العلماء إلى أنَّ العامة خلاف الخاصة، والعامة هي عيدان يضم بعضها إلى بعض[٢]، وقال الجوهري: ((عمَّ الشيء يعم عُمومًا والعامة الجماعة والعمائم الجماعات المتفرّقون))[٣]، وذهب ابن سيده إلى أنَّها سميت بذلك؛ لأنَّها تعمّ بالشرّ والعمم العامة وهو اسم للجمع[٤].

ويرى آخرون العموم هو كل لفظ يعمّ شيئين فصاعدًا وما استعمل لفظه بنفسه ولا يشتمل على مسميات جنسه[٥]، والهاء في العامة للتأكيد بلفظ واحد يدلّ على شيئين من جهة واحدة ومعنى العموم ترك التفصيل إلى الإجمال ويختلف العموم بحسب المقامات وما يضاف لها من قرائن وإن كان العموم يقتضي التخصيص بأفراد أو زمان أو مكان[٦]، والعام يقصد به اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له من غير حصر أي

---

(١) الكوكب الدري: ٥٥٠.

(٢) ينظر: العين: ٩٥/١، وجمهرة اللغة، لابن دريد: ١٥٧/١، والصحاح تاج اللغة: ١٩٩٣/٥.

(٣) الصحاح تاج اللغة: ١٩٩٣/٥.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط، لابن سيده المرسي: ١٠٩/١، ولسان العرب، لابن منظور: ٤٢٦/١٢.

(٥) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني: ١٥٤/١.

(٦) ينظر: المصباح المنير، للفيومي: ٤٣٠/٢.

يصلح له اللفظ العام[١]، ويرى آخرون اللفظ المتناول لجميع ما هو صالح، وعرفه السمرقندي[٢]: (ت:٥٣٩هـ) اللفظ المستولي على أعيان جنسه المستدعي لمسمياته إلى نفسه[٣]، ويرى الأصوليون أنَّ الخاص بمعناه اللغوي هو عبارة عن التفرّد، أي أفرد به ولا يشاركه أحدٌ[٤]، ويرى بعضهم الآخر أنَّه كل لفظ استعمل لمعنى معلوم على الإفراد نحو: العلم استعمل للدلالة على معنى معين يقابل الجهل، ورجل للدلالة على نوعٍ من جنس الإنسان وهو الذكر، والإنسان لفظ استعمل للدَّلالة على جنس من المخلوقات هذا الحيّ المتكلم وكذلك الأعداد واحد، ثلاثة، عشرة، عشرون، مئة، ألف ألفاظٌ استعملت للدلالة على نوعٍ معين من جنس العدد هوَ إفادة العدد المحصور[٥]، ثُمَّ جاء أبو هلال العسكري وبيَّن لنا كيف يعطف الجزء على الجميع لأنَّ كلامهم عطف الخاص على العام نحو: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ ، فالتحية أعمّ من السلام والسلام مخصوص[٦]، وتبعه أبو منصور الثعالبي(ت: ٤٢٩هـ) أنَّ العرب تذكر العموم فتخص منه الأفضل كقولك: جاء القوم والرئيس والقاضي، وفي التنزيل، قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨] وقوله جلَّ وعلا: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ وإنَّما أفرد الله الصلاة الوسطى من الصلاة وهي داخلة في جملتها وأفرد التمر والرمان من الفاكهة، وهما للاختصاص والتفضيل كما أفرد جبريل وميكائيل من الملائكة وأُعيد ذكرهمَا دلَالَة على

---

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: ٤/٥.

(٢) الشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي الأصولي المتوفى سنة ٥٣٩ ٥٣هـ، فقيه حنفي. من أهل سمرقند. من كتبه " تحفة الفقهاء ، ينظر: ميزان الأصول في نتائج العقول: ١/١، الاعلام: ٣١٨/٥.

(٣) ينظر: ميزان الأصول، للسمرقندي: ٢٥٧/١.

(٤) ينظر: التعريفات، للجرجاني: ٩٩٠، وتيسير علم أصول الفقه، لعبد الله العنزي: ٢٣١.

(٥) ينظر: تيسير علم أصول الفقه: ٢٣١.

(٦) ينظر: الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري: ٢٥٨.

فَضلهما وقُربهما مِن الله تعالى[١]، ثُمَّ جاء الزمخشري وبين عطف الخاص على العام إنَّه يؤذن بمزيد اعتناء الخاص إذا اقتصر على بعض متناولات العام فجبريل وميكائيل عطف على الملائكة للدلالة على عموم الملائكة وقوله: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾، وقوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾، وشبه ذلك؛ لأنَّ الاقتصار على تخصيص ما يفرد بالذكر يفيد تمييزًا من غيره من بقية المتناولات[٢]، ويرى بعض المفسرين أنَّ الرمان والنخل ليسا من الفواكه، ورأي معظم المفسرين أنَّها فاكهة؛ لأنَّ العرب تجعلها من الفاكهة، وأمرهم بالمحافظة على الصلوات، ثُمَّ أعاد العصر بالتَّشديد والتأكيد وترغيبًا لها، وكذلك أعاد النخل والرمان ترغيبًا لأهل الجنة فيهما[٣].

وأشار الزجَّاج إنَّما فصلا بالواو لفضلهما[٤] ويرى بعضهم أنَّ الله عطف النخل والرمان على الفاكهة والظاهر أنَّ الشيء لا يعطف على نفسه إنَّما يعطف على غيره، إلَّا أنْ تقوم للدلالة على أنَّ الرطب والرمان والعنب من الفواكه، وإلَّا فظاهر اللفظ يدلّ على أنَّها ليست من الفاكهة وقوله: (وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ) لم يرد به جبريل وميكال وإن كانا منهم، إذ ليس يمتنع أنْ يُطلق لفظ الملائكة عليهما ولذلك أفردهما بالذكر، فليس في ذلك عطفٌ للشيء على نفسه[٥]، وما صرَّح به الإسنوي إذ حكم على العام بحكم ثُمَّ أفرد الحكم في كلام منفصل عن الأوّل فلا يكون تخصيصًا للعام[٦] وتبعه الزركشي[٧]، وأمَّا إذا كان الخاص موافقا لعام فإنْ كان له مفهوم يخالفه كالصفة فهي مسألة تخصيص للدلالة على العموم بالمفهوم[٨]، وطرح الإسنوي سؤالًا هل يقتضي دخول الفرد في العام؛ لأنَّ العطف يقتضي المغايرة أو لا[٩]، فذهب العلماء إلى مذهبين:

---

(١) ينظر: فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي: ٢٢٣.

(٢) ينظر: الكشاف: ٣٩٨/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجَّاج: ١٠٣/٥، وتفسير الطبري، لابن جرير الطبري: ٢٦٠/٢٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجَّاج: ١٠٣/٥.

(٥) ينظر: أحكام القرآن، للجصَّاص: ٥٥٤/٣، وشرح مختصر الطحاوي، للجصَّاص: ٤٨٢/٧.

(٦) ينظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإسنوي: ٤١٥.

(٧) ينظر تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزَّرْكَشِيّ: ٧٩٣/٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩٣/٢.

(٩) ينظر: الكوكب الدري: ٥٥١.

الأول ممَّا حكى الروياني المخصوص بالذكر لا يدخل تحت العام، والدليل لأنَّه لو دخل لم يكن للإفراد فائدة، وعلى هذ أجرى أبو علي الفارسي وابن جني، وحديث الشافعي دلَّ عليه، وأمَّا حديث عائشة فيدلّ على أنَّ الصلاة الوسطى ليست العصر فلأنَّ العطف يقتضي المغايرة، وذهب آخرون يدخل، وفائدته حينئذ التأكيد، وكأنَّه ذُكِر أكثر من مرتين: مرة بِالعموم ومرة بالخصوص(١). وهذا ما نقل عنهم.

وأكّد ابن قدامة (ت:٦٢٠هـ) عطف الخاص على العام يقتضي تأكيده لا تخصيصه(٢)، ويرى الرازي عطف الخاص على العام تعظيمًا لشرفه وفضله، وأنَّه يلاحق الإنسان من حيث لا يشعر به(٣)، ولهذا ذهب الجمهور من العلماء أنَّ عطف الخاص على العام لا يخصص خلافًا للحنفية(٤)، بل يبقى العام على عمومه والخاص على خصوصه لأنَّ معناهما واحد وهما متفقان وإنَّما يقضي الخاص على العام إذا كانا مختلفين(٥)، وهذا وارد في كتاب الله واحاديث الرسول وكلام العرب كما في قول الرسول محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): ((لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده))، على أنَّ كافر عام لجميع الكفار ولا ذو عهد في عهده معطوفًا على لا يقتل وعطف الخاص، لا يصلح أنْ يكون معارضًا؛ لأنَّ مقتضى العطف هو الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه(٦)، وما صرَّح به الإسنوي في التمهيد إِنْ كَانَ أَحدهما عاما والآخر خاصًا، ففي المحصول إنْ كان الثاني غير معطوف كان تأكيدًا، وإنْ كان معطوفًا لا يكون داخلًا تحت الكلام الأوّل، وَإِلَّا لم يَصح الْعَطف وَالْأَشْبَه الْوَقْف للتعارض بَين ظَاهر الْعُمُوم وَظَاهر الْعَطف.

---

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: ٣٠٦/٤، وإرشاد الفحول، للشوكاني: ٣٤٤/١.

(٢) ينظر: المغني لابن قدامة: ١٥/٦.

(٣) ينظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، للرازي: ٦٠١.

(٤) ينظر: التحصيل من المحصول، للأرموي: ٤٠٥/١، وإرشاد الفحول: ٣٤٤/١.

(٥) ينظر: المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، للمعافريّ: ٢٤٥/٤.

(٦) ينظر: تيسير الوصول، لابن الكامليه: ٥٢/٤، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن، لعبد الكريم بن محمد النملة: ١٦٤٣/٤.

وَحكى الْقَرَافِيّ أَنَّ الصَّحِيح بَقَاء الْعَام على عُمُومه وَحمل الْخَاص على الاعتناء[١]، ويرى السيوطي أنَّ فائدة عطف الخاص على العام هي التنبيه، وما حكاه أبو حيان العطف يسمى بالتجريد كأنَّه جرّد من الجملة وأفرد بالذكر تفصيلا، والمراد بالخاص والعام ما كان فيه الأول شاملا للثاني[٢]،

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي منها، إذ قال: ((أوصيت لزيد وللفقراءِ بثلثِ مالي وزيد فقيرٌ ففيه أوجه سوء وصف زيدًا بالفقر أم لم يصفه وسواء قدمه على الفقراء أو آخّرهُ أصحُّها أنه كأحدهم ، فيجوز أن يعطى أقل ما يتمول ولكن لا يجوز حرمانه والثاني أنه يعطي سهمًا من سهام القسمة فإن قسم المال على أربعة من الفقراء أُعطي زيدٌ الخمس...، والثالث لزيد ربع الوصية والباقي للفقراء والرابع له النصف ولهم النصف والخامس الوصية بحق زيدٍ باطلة لجهالة ما أضيف إليه أي الذي جعل له والثاني اتفقوا على دخوله، والثالث والرابع على عدم الدخول))[٣]، مثلًا فيجتهد فيما يعطيه لزيد من قلّة وكثرة بحسب القرائن ؛لأنَّ القرينة هنا دلت على أنَّ الموصي أعطى المعلوم حكم المجهول وألحقه به وأجراه على حكمه حيث ضمه إليه ولا شيء لوارث زيد إنْ مات زيد قبل التفرقة بخلاف ما لو أوصى لمعينين كزيد وعمرو فيقسم بينهما بالسوية ومن مات منهما قبل القسم فوارثه يقوم مقامه[٤].

تجد الباحثة أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه الجمهور من العلماء وهو أنَّ الخاص لا يخصص العام بل يبقى العام على عمومه، والخاص على خصوصه فالخاص يحمل على التأكيد والدليل على ذلك ورد في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب لأنَّ معناهما واحد وهما متفقان.

---

(١) ينظر التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: ٢٨٠.

(٢) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي: ٢٧١/١.

(٣) الكوكب الدري: ٥٥١

(٤) حاشية الصاوي على الشرح الصغير، الصاوي: ٤٧٠/٢.

٢-دلالة " كم" الخبرية على التكثير والتقليل

العربي المطبوع كان دقيقًا في التعبير عن مقاصده يعرف أين يستعمل الادوات وكيف توظف فيميز ما يناسبها ومن ثمَّ تظهر كلمة دلالاته وأغراضه قال الإسنوي: ((كم اسْم يدلّ عَلَيْهِ دُخُول حرف الْجَرّ حَيْثُ قَالُوا بكم دِرْهَم شريت ثَوْبك خلافًا لمن زعم أَنَّهَا حرف وهي بسيطة خلافًا للكسائي والفراء حيث ذهبا إلى أنَّها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية...، وتستعمل لمطلق الأعداد...، وتكون أيضًا استفهامية فتفسر باسمٍ منصوبٍ وخبرية للتكثير فتُفسّر باسمٍ مجرورٍ، فنقول كم درهمٍ عند زيدٍ – بجر درهم – أي عنده كثير من الدراهم))[١]، الظاهر من نصّ الإسنوي أنَّ (كم) اسم وقد ترد حرفاً وهي كناية عن عدد مبهم تقع على القليل والكثير، وبتحري جهد القدماء من النحويين نجد سيبويه يقول: ((إنَّ كم اسمٌ وربّ غير اسم))[٢]، وهذا ما رجحه كثير من العلماء قديمًا وحديثًا[٣]، وتابعه في استقرائه المبرد (كم) لا تكون إلَّا اسمًا والدليل على ذلك أنَّ حروف الخفض تدخل عليها وأنَّها تكون فاعلة ومفعولة[٤] وتبعه أبو علي الفارسي[٥].

ويرى الجوهري(ت:٣٩٣هـ) أنَّ (كم) اسم ناقص مبهم مبني على السكون[٦]، ومذهب جمهور العلماء أنَّ (كم) هي اسم بسيط غير مركّب من كاف التشبيه خلافًا للكسائي والفراء اللذين ذهبا إلى أنَّها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية، وحذفت ألف (ما) لدخول الكاف عليها، وسكّنت الميم تخفيفًا فحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر[٧].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٦٠.

(٢) الكتاب: ١٥٦/٢-١٦١.

(٣) ينظر: اللمع في العربية: ١٤٦، و الصحاح تاج اللغة: ٢٠٢٥/٥، ومختار الصحاح، للرازي: ٢٧٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ٥٧/٣.

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣١٣/١.

(٦) ينظر: الصحاح تاج اللغة: ٢٠٢٥/٥.

(٧) ينظر: تفسير البحر المحيط، لأبي حيان: ٦/٥، والجنى الداني: ٢٦١، وشرح الفارضي، لابن مالك: ١/١.

وذهب المرادي (ت: ٧٤٩هـ) إلى أنَّها حرف والصحيح أنَّها اسم فالاستفهامية لا خلاف في إسميتها[١]، والدليل واضح على أنَّها اسمٌ، لوقوعها مبتدأ وعود الضمير عليها وقبولها حرف الجرّ[٢]، ويرى الإسنوي أنَّ (كم) تكون استفهامية فتفسر باسم منصوبٍ وخبرية للكثير فتفسر باسمٍ مجرورٍ[٣].

وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار سيبويه، والمبرد، وابن جني، وابن يعيش، والقرافي، وسار كثير على نهجهم بأنَّ (كم) تكون على ضربين: استفهامية، وخبرية[٤]، و(كم) اسم كناية عن العدد المبهم تقع على القليل والكثير والمتوسط[٥]، وفي كلا الموضعين تكون اسمًا فاعلًا ومفعولًا وظرفًا، ويُبنى عليها[٦]، ومذهب الجمهور أنَّ الاستفهامية تنصب ما بعدها على التمييز، وهي اسم لعدد مبهم ويكون تميزها مفردًا منصوبًا نحو: كم رجلا عندك، تسأل عن عدد الرجال لذلك[٧]، وما ساقه أبو حيان أنَّ تمييزها مفرد لا جمع خلافا للكوفيين، الذين أجازوا أنْ يكون جمعًا نحو: كم غلمانًا لك[٨].

ويرى السيوطي أنَّ (كم) الاستفهامية لا تفسَّر بالجمع؛ إنَّما بشرط أنْ يكون السؤال عن عدد الأشخاص وأمَّا إنْ كان السؤال عن الجماعات، فيسوّغ تمييزها بالجمع؛ لأنَّه إذ ذاك بمنزلة المفرد، نحو: كم رجالًا عندك، تريد كم جمعًا من الرجال، إذا أردت أنْ تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم[٩]، والخبرية تكون بمعنى كثير فتجرّ ما بعدها كما تجرّ بربّ؛ لأنَّ في التكثير صفة

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢٦١.

(٢) ينظر: شرح الفارضي: ١/١، والجنى الداني: ٢٦١.

(٣) ينظر: الكوكب الدري: ٣٦٠.

(٤) ينظر: سيبويه: ١٥٦/٢، والمقتضب: ٥٧/٣، واللمع في العربية: ١٤٦، وشرح المفصل: ١٦٨/٣، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم، للقرافي: ٤١٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٢٥/٤، والجنى الداني: ٢٦١، ومعاني النحو: ٣٣٧/٢ ٣٦٠.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٢٦١.

(٧) ينظر: اللمع في العربية: ١٤٦، وشرح المفصل: ١٦٨/٣، ومختار الصحاح: ٢٧٣، وارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٧٩/٢.

(٩) ينظر: همع الهوامع: ٣٥١/٢.

التقليل[١]، ويرى ابن يعيش إذا كانت (كم) مجرورة بحرف جر أو بإضافة اسم نحو: بكم رجلًا مررت؟ فـ(كم) في موضع مخفوض بالباء، والجار والمجرور في موضع نصب فإن أردت الخبر، خفضت رجلًا نحو: بكم رجلٍ مررت، والاختلاف أنّه في الاستفهام يسأل عن عددِ من مرّ بهم من الرجال، وفي الثاني يخبر أنّه مرّ بكثير من الرجال، فالأُولى تقتضي جوابًا، والثانية لا تقتضي جوابًا[٢].

وما ساقه السيوطي(ت:٩١١هـ) أنَّ (كم) اسم مبنيّ له الصدارة في الكلام وهي اسم مبهم يفتقر إلى التمييز وترِد استفهامية، وخبرية بمعنى كثير، وهي أكثر استعمالًا في القرآن ولم يأتِ تمييزها إلَّا مجرورًا بمن وتَقَع غالبا في الدلالة على مقام الافتخار والمباهاة أو الإنكار أو التنبيه ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النجم: ٢٦].

وذهب المحققون من العلماء أنَّ (كم) خبرية أي كم من قوم كفروا وحلَّ بهم البوار، والاستفهامية بمعنى عدد، نحو: كم رجلًا عندك؟ تقول: عشرون رجلًا، ويجوز جر التمييز بـ(من) مضمرة إنْ اقترنت (كم) بحرف جرّ، نحو: بكم درهم اشتريت فحذف الحرف وبقي عمله، وما قاله الفراء إنَ (كم) هي الجارّة، وأشار الزجَّاج أنَّ (كم) هي اسم[٣]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡۚ﴾ [السجدة: ٢٦]، الواو مستأنفة (ويهد) بمعنى يتبين، والفاعل محذوف دلّت عليه (كم) الخبرية، و(كم) مفعول به مقدم، والجارّ من قبلهم متعلق بـ(أَهۡلَكۡنَا)، والجار من (ٱلۡقُرُونِ) متعلق بنعت لـ(كم) وجملة (يَمۡشُونَ) حال من القرون، وجملة (كم) أهلكنا مفسرة للفاعل المقدر[٤]، أمَّا (كم) الاستفهامية وردت بقلة في القرآن كقوله: ﴿قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون:١١٢]، وجاء في (التحرير والتنوير) (كم) استفهامية استفهم بها للدلالة عن عدد سنوات المكث في الأرض مستعمل في

---

(١) ينظر: الإيضاح، للعضدي: ٢٢٠، وشرح المفصل: ١٦٨/٣، ومختار الصحاح: ٢٧٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٦٩/٣.

(٣) ينظر: تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي: ٦/٥، و شرح الفارضي: ١/١.

(٤) ينظر: المجتبى في مشكل إعراب القرآن، ابن الخرَّاط: ٩٥٨/٣.

التنبيه ليظهر لهم خطؤهم، إذ كانوا يزعمون أنَّهم إذا دفنوا في الأرض لا يخرجون منها، ونصب عدد السنين على التمييز بـ(كم)، وذكر لفظ عدد إليه تأكيد لمضمون مدلولها[١]، والاستفهامية تستعمل لمطلق الأعداد[٢]، وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّها سميت خبرية ؛لأنَّها لا تحتمل الصدق والكذب بخلاف الاستفهامية نحو: كم رجل أكرمت، أخبرته بأنَّك أكرمت كثيرًا من الرجال، وهذا يحتمل الصدق والكذب، ولو قلت: كم رجلًا أكرمت، كان السؤال عن عدد الرجال الذين أكرمتهم، وهذا لا يحتمل الصدق والكذب[٣].

وفي أثر دلالتها التطبيقي نجد ما أشار إليه الإسنوي منها إذا قال: ((بِعْ هذا الثوب بكم شئت فإنه يبيعه بالقليل والكثير ولكن لا يبيعه إلَّا بالحال من نقد البلد بخلاف ما إذا قال: بما شئت فإن له أنْ يبيع بنقد البلد وغيره لأنَّها موضوعة للحقيقة ولكن لا يبيعه إلَّا بثمن المثل حالًا بخلاف ما لو قال: كيف شئت، فإنَّه يبيعه بالحال والمؤجل؛ لأنَّ كيف للصفة ولا يبيع إلَّا بثمن المثل من نقد البلد؛ لأنَّه لم يأذن في البيع بغيرهما))[٤]، وما يراه العلماء أنَّه لو قال لوكيله بعه بكم شئت: فله أنْ يبيع بالغابن[٥] ولا يجوز أنْ يبيع بالعرض ولا بالنسيئة[٦][٧]، وذهب إلى هذا الرأي صاحب (النجم الوهاج في شرح المنهاج)[٨]، ويرى علماؤنا أنَّ (كم) للأعداد و(ما) للأجناس و(كيف)

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور التونسي: ١٣١/١٨.

(٢) ينظر: شرح الفارضي: ١/١.

(٣) ينظر: معاني النحو: ٣٣٨/٣.

(٤) الكوكب الدري: ٣٦٢

(٥) الغابن: وَأَرَادَ بالغابن أَن يمضيه فتزابنا أَي تدافعا واختصما. والزبن الدّفع يُقَال زبنته النَّاقة إِذا دَفعته برجلها فَسُمي هَذَا الضَّرْب من البيع مزابنة لِأَن الْمُزَابَنَة وَهُوَ التدافع. ينظر: غريب الحديث، لابن قتيبة: ١٩٣٥٢/١.

(٦) النسيئة: التأجيل والتأخير أي الربا الذي يكون بسبب التأجيل، ينظر: فقه السُنَّة، لسيد سابق: ١٣٥/٣.

(٧) ينظر: التهذيب في فقه الإمام الشافعي : للبغوي: ٢١٧/٤، وروضة الطالبين: ٣٠٥/٤.

(٨) ينظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج، للدميري: ٥٢/٥.

للحال، وسواء كان العاقد نحوي أو لا خلافًا لابن حجر، ولو اجمع بين الألفاظ الثلاثة جاز البيع بالأمور الثلاثة[١].

وتجد الباحثة أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه سيبويه في (كم) وهي اسم يدلّ عليه دخول حرف الجرّ، وهو الصحيح وقد ترد حرفًا و(كم) تكون استفهامية وخبرية والخبرية تكون أكثر استعمالا في القرآن بخلاف الاستفهامية تكون أقلّ ورودًا، والدليل على ذلك أنَّ الله تعالى لا يخفى عليه شيء؛ وإنَّما جاء للدلالة على التقرير لأنَّ الاستفهام جاء لتأكيد خبر أو معلوم.

٣-دلالة مرجع "ضمير الغائب":

الضمير الغائب أخذ حيزًا واسعًا في الدراسات النحوية فهو من الروابط المهمّة في الجملة العربية للوصول إلى المعنى الحقيقي ووضوح الدلالة، قال الإسنوي: ((الضَّمِير إِذا سبقه مُضَاف ومضاف إِلَيْهِ وَأمكن عوده على كل مِنْهُمَا على انْفِرَاد كقولك مررت بغلام زيدٍ فأكرمته فإنه يعود على المضاف دون المضاف إليه لأنَّ المضاف هو المحدث عنه والمضاف إليه وقع ذكره بطريق التبع))[٢].

وبتحري جهد القدماء نجد أنَّهم أطلقوا تسميات مختلفة على الضمير الغائب، ومنهم الخليل الذي أطلق عليه (مصطلح الكناية)[٣]، وسمَّاه سيبويه (المضمَر المحدَّث عنه)[٤]، ونُقل عن الفرَّاء أنَّه أسماه بـ(المكني والمضمرات)، كلها مبنيه لشبهها بالحروف في المعنى؛ لأنَّ كل مضمر متضمن معنى الدلالة[٥]. والمضمر ما وضع لمتكلّم أو لمخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظًا أو معنى أو حكمًا[٦].

---

(١) ينظر: الغرر البهية في شرح البهجة، للسنيكي: ٢/١، وحاشيتا قليوبي وعميرة، لأحمد سلامة القيلوبي، وأحمد البرلسي عميره: ٤٢٩/٢.

(٢) الكوكب الدري: ٢٠٧.

(٣) ينظر: الجمل في النحو: ٩٥.

(٤) الكتاب: ٣٥١/٢.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٨٧-٣٩٣، وهمع الهوامع: ٢٢٣/١، والحدود في علم النحو، لشهاب الدين الأندلسي: ٤٥٢، والنحو الوافي: ٢١٧/١.

(٦) ينظر: الكافية في علم النحو: ٣٢.

اختلف العلماء في عود الضمير فذهب الماوردي[1] (ت: ٤٥٠هـ)، وابن حزم الاندلسي (ت: ٤٥٦هـ) إلى أنَّ الهاء في قولِه تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] عائدٌ على (خنزير) لا على (اللحم)، لكونه أقربَ مذكورٍ، والضمير في لغة العرب راجع إلى أقرب مذكور، وهو الخنزير، فالخنزير كله محرم، فإن المحدَّث عنه هو (لحمَ خنزيرٍ)، لا خنزير فيحرم بذلك شحمه وغضروفه وجلده[2]، وقال أبو حيان: ((ضمير الغائب يحتاج إلى مفسر، والأصل في مفسره أنْ يكون متقدمًا عليه، فإذا تقدَّم اسمان مستويان في الإسناد كان الضمير عائدًا على الأقرب إلَّا إنْ دلَّ دليل على أنَّه لغير الأقرب مثال: جاءني زيد وعمرو أكرمته، فالضمير لعمرو، واشتريت جوادًا، وغلامًا فركبته فالضمير للجواد، فإنْ لم يستويا في الإسناد، وكان الثاني في ضمن الأول عاد على المتقدم))[3]، وتبعهم كثير من العلماء منهم السمين الحلبي[4]، وهذا ما صرَّح به الإسنوي في مسألته[5]، وأبو البقاء كمال الدين الشافعي(ت:٨٠٨هـ)[6]، وغيرهم[7].

ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ﴾[العنكبوت :٢٧]، فالضمير الهاء في ذريته يعود على

(١) علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي: من العلماء الباحثين، أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة. ولد في البصرة، وانتقل إلى بغداد. وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، نسبته إلى بيع ماء الورد، ووفاته ببغداد. من كتبه " أدب الدنيا والدين والأحكام السلطانية والنكت والعيون والأمثال والحكم والإقناع وغير ذلك . ينظر: الاعلام: ٤/ ٣٢٧.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي: ٣١٦/١، والإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الاندلسي: ٩٤/٧.

(٣) ارتشاف الضرب: ٩٤١/٢.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٣٥/٨.

(٥) ينظر: الكوكب الدري: ٢٠٧.

(٦) حياة الحيوان الكبرى، أبو البقاء كمال الدين الشافعي: ٤٢٦/١.

(٧) ينظر: فتح الغريب المجيب على الترغيب، للفيومي: ١٧٧/١٠، وكشف اللثام شرح عمدة الأحكام، للسفاريني: ٨٩/١، والعذب النمير في مجالس الشنقيطي: ٢/ ٣٦٦.

إبراهيم(عَلَيْهِ السَّلاَمُ)؛ لأنّ المحدث عنه أول القصة إلى آخر القصة نبي الله إبراهيم (عَلَيْهِ السَّلاَمُ) أي لا يعود لا على إسحاق ولا على يعقوب(عَلَيْهِ السَّلاَمُ)[١].

وذهب إلى هذا المحققون من العلماء وإليه أشار القرطبي في إباحة الخنزير للضرورة بالمعنى الذي أقوى من القياس[٢]، وهذا الذي رجَّحه بعض العلماء بعيد من حيث اللغة فإنَّه لا يعود الضمير إلَّا على المضاف، والواضح أنَّ اللحم يعمّ جميع الأجزاء كما هو مفهوم من اللغة والعرف، دلالة على أنَّ اللحم يشمل جميع الأجزاء من الشحم وغيره[٣]، ويرى الإسنوي أنَّ ما ذكره الماوردي أوْلى من حيث المعنى[٤]، والدليل فلو عاد الضمير لزم خلوّ الكلام من فائدة التأسيس، فوجب عوده على الخنزير ليفيد تحريم اللحم والكبد والطحال وسائر أجزائه[٥].

وفي أثر دلالتها التطبيقي نجد ما قاله الإسنوي: ((له عليَّ ألف درهمٍ، ونصفُه فالقياس أنَّه يلزمه ألف وخمسمائة لا ألف ونصفُ درهمٍ))[٦]، وكذا القول: في الوكالات والإجازات وغيرها.

نستنتج ممّا تقدَّم أنَّ الضمير يجوز أنْ يعود على المضاف والمضاف إليه، فعند عودته على المضاف إليه وهو الخنزير يكون أوْلى؛ لأنَّه يشمل جميع الأجزاء وإنْ رجع إلى المضاف الذي هو (اللحم) لم يحرم غيره، فالباحثة تميل إلى ما ذهب إليه القرطبي في إباحة الخنزير للضرورة بالمعنى الذي أقوى من القياس؛ لأنَّ الضرورات تبيح المحظورات، والدليل أنَّ الإنسان إذا الجأته الضرورة أنْ يخشى على حياته لتناول الأطعمة المحرمة لقوله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ ﴾ [البقرة: ١٧٣] غير أنَّ الإباحة لا يجوز أنْ تتعدَّى تلك الضرورة وإلَّا كان آثمًا، والله أعلم.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٤، والتذييل التكميل: ٢/٢٥٦.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢/.٢٢٨.

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء القرشي: ٣/١٦.

(٤) ينظر: الكوكب الدري: ٢٠٨.

(٥) ينظر: حياة الحيوان الكبرى: ١/٤٢٦، وكشف اللثام شرح عمدة الأحكام: ١/٨٩.

(٦) الكوكب الدري: ٢٠٨.

الفصل الثاني
دلالة الأفعال

المبحث الأول: دلالة زمن الأفعال

المبحث الثاني: دلالة نواسخ الابتداء الفعلية

المبحث الثالث: دلالة الأفعال في الشرط والقسم

المبحث الأول

دلالة زمن الأفعال

١-احتمالية الاستقبال في سياق الماضي:

الفعل المكون الأساس لأحد أركان الجملتين الكبيرتين الفعلية والاسمية جهة الفعل تتجدد بحدثها وزمنها، الزمن أخذ مساحة كبيرة في جهد النحويين والاصوليين قال الإسنوي: ((إذا وقع الفعل المذكور صلة أو صفة لنكرة عامة احتمل المضي والاستقبال...أمَّا الأول فقد اجتمع فيه الأمران...، وأمَّا الثاني: وهو الصفة فمثال المضي فيه واضح وأما الاستقبال فكقوله عليه الصلاة والسلام " نصر الله ٱمْرءًا سمع مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها. وقال: الذي نراه حمله على الحقيقة إلا أن يقوم دليل من خارج كما في هذا الاستشهاد))[١]، الظاهر من نصّ الإسنوي أنَّه يرى جواز احتمالية وقوع زمن المستقبل في سياق الفعل الماضي حيث يكون صلة أو صفة لنكرة، وبمراجعة تراثنا النحوي نجد ما قاله سيبويه:((وأمَّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأمَّا بناء ما مضى فذهب... وأمَّا بناء مالم يقع فإنَّه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرت))[٢].

يبيّن الزجَّاج جهة الفعل على أنَّه يدلُّ على حدث، وزمان ماضٍ أو مستقبل كقولك: قعد يقعد، فكل شيء دلَّ على ما ذكرناه هو فعل فإنْ دلَّ على حدث وحده فهو مصدر وإنْ دلَّ على زمان فقط فهو ظرف وهذا معنى قول سيبويه[٣]، ونُقل عن الكسائي(ت:١٨٩هـ) أنَّ الفعل ما دلَّ على زمان[٤]، ورأى الزمخشري، وابن يعيش وغيرهم من أصحاب الكلام، (الماضي) ما دلَّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك[٥]،

---

(١) الكوكب الدري: ٣٧٩.

(٢) الكتاب: ١٢/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٢-٥٣.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة: ٥٠.

(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣١٩، وشرح المفصل: ٢٠٧/٤.

والفعل مبني على الفتح إلَّا أنَّ يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمّه[١]، إذ تناول المسألة ابن مالك وأبو حيان وابن قيم الجوزية وناظر الجيش في أنَّ الفعل الماضي يحتمل الزمن المضيّ والاستقبال إذا وقع بعد (همزة التّسوية) وحرف (التحضيض) و(كلما) و(حيث) وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامّة"[٢]، وما ساقه ناظر الجيش أنَّ المراد بالاحتمال الماضي إذا وقع بعد ما ذكره جاز أنْ يراد به المضي في محل، وأنْ يراد به الاستقبال في محل آخر وذلك بحسب السياق وقد يحتملهما في محل واحد ويختلف حينئذ التأويل[٣]، وإذا ورد الماضي بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت جاز أنْ يكون المعنى في الماضي من قيام أو قعود، أو ما سيقع في المستقبل وسواء كان بعد أم المعادلة فعلا، أم لم يكن كقولك: سواءٌ علي أي وقت جئتني، وأي فيه عموم، ولو كان بعد أم جملة اسمية، بقى الاحتمال، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف:١٩٣] فإنْ كان بعد أم مضارع مجزوم بـ (لم) تعين الزمن الماضي، كقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس:١٠]؛ لأنَّ المضارع المنفي بـ(لم) تعيّن صرفه إلى المضي فوجب مضي ما قبله[٤].

ومن التعدد الدلالي للتحضيض قولهم: (هلا ضربت زيدًا)، فإنْ أردت المضي كان دلالة على التوبيخ وإنْ أردت الاستقبال كان دلالة على العرض والتحضيض، كقوله: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ﴾ [التوبة:١٢٢] أي: جعلوه بمنزلة لينفر، ويحتمل الفعل المضي والاستقبال في محل واحد[٥]، وحروف التحضيض كما عدها النحاة (لولا، ولوما وهلا وألا)، ولا يليها إلَّا فعل ظاهر، ولذا يسميها اللغويون حروف التحضيض والتوبيخ، والتحضيض هو: الترغيب القوي في فعل شيء أو تركه، فإنْ

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣١٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣١/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٣٣/٤، وبدائع الفوائد: ١٨٩/٤، وتمهيد القواعد: ٢١٩/١، والتنبيه على مشكلات الهداية، أبو العز الحنفي: ١١٨٠/٣

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢١٩/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣١/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٣٤/٤، وبدائع الفوائد: ١٨٩/٤.

(٥) المصدر نفسه.

دخلت على ماض خلصت زمنه للمستقبل، بشرط أنْ تكون للمعنى[1]، وذكر لنا الجمهور أنَّ الماضي الذي يقع بعد (كلمَّا) يحتمل معنى المضي والاستقبال كما جاء في التنزيل: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون:٤٤] فهذا ماضٍ لوجود قرينة تدلُّ عليه، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء:٥٦] وهذا في المستقبل لوجود قرينة وهو يوم القيامة لم يأتِ بعد[2].

إمَّا إذا وقع بعد حيث فيحتمل المعنى على المضي، كقوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٢٢]، والاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[البقرة:١٤٩] والواقع صلة، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران:١٧٣] وهذا لمعنى الماضي، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة:٣٤] وهذا لمعنى المستقبل[3].

ومن الشواهد الشعرية على مجيء الماضي الواقع صلة بمعنى الماضي والاستقبال وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر[4]:

وَإِنِّي لآتِيكُمْ تَشَكُّرَ مَا مَضَى مِنَ الأَمْرِ واسْتِنْجاب مَا كانَ فِي غَدِ

فـ(مضى) ماضٍ لفظًا ومعنى، وما كان في غد ماضٍ لفظًا أي ما يكون في المستقبل[5]، أمَّا النحاة فقد ذكروه لأغراض أخرى فـ (إني لاتيكم)؛ لأنَّه لا يجوز لو لم يكن جزاء أنْ تقول: كان فِي غد؛ لأنَّ كان إنَّما خلقت للماضي إلَّا فِي الجزاء فإنَّها تصلح للمستقبل كأنَّه قال: استيجاب أي شيء كان فِي غد[6]، وما أشار له ابن

(١) النحو الوافي: ٥١٢/٤ -٥١٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣١/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٣٤/٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١١٨/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣١/١.

(٤) البيت للطِّرِمّاح ابن حكيم الطائي وهو من الطويل، ينظر: تخريج البيت في التفسير البسيط: ١٠٥/٦، والمقاصد النحوية: ١٢١٩/٣، والمعجم المفصل: ٤١٦/٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١٣٣/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١٨٠/١.

الشجري وضع الفعل الماضي كان موضع الفعل المضارع يكون للدلالة على الاستقبال[١]، وأمَّا الواقع صفة للنكرة العامة فيحتمل المعنى على المضي والاستقبال، كقول الشاعر[٢]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَه ذلكَ اليومِ وأسْرى مِنْ مَعشرٍ أقْتالِ

وأكّد لنا الدماميني(ت:٨٢٧هـ) بقاء الماضي على مضيه عند وقوعه صفة لنكرة عامة والرفد بمعنى الضخم وأقتال بكسر القاف[٣]، ونُقل لنا ابن مالك وأبو حيان والدماميني، الاستقبال كقول النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ):((نَضّرَ اللَّهُ امْرءاً سَمِعَ مَقَالَتِي فأدَّاها كَمَا سَمِعَهَا))[٤] للدلالة على الترغيب لمن أدركه في حفظ ما يسمعه والمعنى: نضر الله امرأ يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها[٥]، واختلف أبو حيان مع ابن مالك في (رفد) على أنَّها ليست نكرة عامة إنْ ربّ عند سيبويه للتقليل والتقليل ينافي العموم[٦].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي، قال:((إنْ أكرمتِ الَّذِي أهنتُه، أو رجلًا أهنتهُ فأنتِ طالقٌ، فَإِنْ أكرمت الذي أهانهُ قبل التَّعْلِيق وَبعدهُ وَقع الْحِنْث، وَإِنْ أهانهُ فِي أَحدهمَا رُوجِعَ في الآخر، فَإِنْ تَعذرت مُرَاجعَته لم يَقع شَيْء هَذَا قِيَاس مَا قَالَه ابن مَالك وأَبُو حَيَّان تعلقه بالماضي فَقَط...، إذا حلف لا يلبس مما غزلته فلانةُ فإنه لا يحنث إلا بما غزلته قبل اليمين ولو قال ما تغزله فلا يحنث إلا بالذي تغزله بعدها، فلو قال من غزلها دخل فيه الماضي والمستقبل...، واعلم أن قوله: من غزلها، هو من باب إيقاع المصدر موقع اسم المفعول أي من مغزولها، واسم المفعول محتمل إلا أنَّه صار حقيقةً عُرفيةً في الخيط ولا يلمح به المصدر))[٧]، وما نقله الإسنوي موافق لما ذكره الفقهاء وخصَّ بالذكر النووي، فالنووي راعى مقتضى اللفظ في الماضي

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٦٧/١.
(٢) البيت للأعشى ميمون ابن قيس في ديوانه: ٤٩.
(٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١١٨/١-١٢٠.
(٤) سنن بن ماجة ت الأرنؤوط: القزويني: ١٥٦/١.
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٣٤/٤، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١٢٠/١.
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١١٨/١.
(٧) الكوكب الدري: ٣٨١.

والمستقبل[1]، وتبعه الغزالي في الوسيط وأمَّا إذ قال: من غزلها عم الماضي والمستقبل[2].

خلاصة القول: إنَّ الفعل الماضي يتحول من دلالته الأصلية إلى أزمنة مختلفة كالاستقبال والحال وقد يجرد من الزمن للدلالة على الاستمرار، والماضي يفيد وقوع الحدث مطلقًا فهو يدلُّ على التحقيق لانقطاع الزمن، كل هذه التغيرات الزمنية مرتبطة بسياقاتها المتعددة فيما يعرف بالزمن النحوي للفعل فالإسنوي من خلال دلالته النحوية في الجانب التطبيقي راعى مقتضى اللفظ في الماضي والمستقبل.

(١) ينظر: روضة الطالبين: ٥٧/١١.

(٢) ينظر: الوسيط في المذهب: الغزالي: ٢٤٥/٧.

٢- إنشائية الماضي إذا وقع شرطًا

الفعل الماضي عدّه النحويون أصلًا يرجع إليه في التصريف والمعجم، وزمنه من أوليات صناعة اللغويين تصريفًا واشتقاقًا على خلاف بينهم، تتغيّر أحوال الزمن الماضي بتغيّر سياقه، قال الإسنوي: ((الفعل الماضي إذا وقع شرطًا انقلب إلى الإنشاء باتفاق النحاة))[١]، هذه الدلالة الجديدة للفعل الماضي في زمنه نجد ما يؤكد بحثها ورصدها عند النحويين القدماء، نُقل عن سيبويه في تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومستقبل وكائن في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي[٢].

ويرى السيرافي كل فعل صحَّ الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماض، والفعل المستقبل هو الذي يحدّث عن وجوده[٣]، واتفق الجمهور من النحويين أنَّ الأصل في الفعل الماضي ينصرف إلى الحال والإنشاء، ومن الأدلة على ذلك ألفاظ العقود، نحو: قبلت، بعت، واشتريت، وتزوجت، وأقسمت لأضربن زيدًا، فهذه الصيغ ماضية في اللفظ وحاضرة في المعنى للدلالة على أنَّها قصد بها الإنشاء أي إيقاع معانيها حال النطق بها[٤]، وما أكّده لنا ابن مالك الإنشاء في اللغة مصدر أنشا أي ابتدأه فعبر به عن إيقاع معنى بلفظ وهذا المعنى يقارنه في الوجود كإيقاع التطليق بـ(طلقت) والتزويج بـ(زوجت)، والبيع (بعت)، وهي قرينة تصرف الماضي إلى الحال بقصد الإنشاء[٥]، وتابعه ناظر الجيش في ذلك، والذي يتضح أنَّ الكلام ليس في نقل هذه الصيغ من معنى إلى معنى غيره وإنَّما هو التغيير في زمانها مع بقائها على المعنى التي وضعت له[٦].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٧٨.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/١٧-١٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٧-١٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٩-٣٠، وارتشاف الضرب: ٣/٢٠٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/١٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٩-٣٠.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/٢١٥.

ويرى محمود عكاشة أنَّ الفعل ما دلَّ على حدث مقيد بزمن ويفيد التجدد والحدوث في زمن وقوعه[١]، والماضي يفيد وقوع الحدث مطلقًا فهو يدلُّ على التحقيق لانقطاع الزمن في الحال ويأتي في صيغة الماضي ويحمل دلالة الحال، والاستمرار أو الاستقبال نحو: تزوجت وبعت واشتريت، فهذه الصيغ أوقعها المتكلم في الماضي والمراد بها الحال للدلالة على صدق المراد وتأكيد العزم ويأتي للدلالة على الاستمرار، ودليلهم كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، أي: كان الله غفورًا ويكون[٢]، وما ذكره النحويون انصرافه إلى الاستقبال إمَّا بالطلب كالدعاء أو الوعد، والطلب، فمثال الطلب كقولك: نصرالله المسلمين، ومن أقوال العرب: اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه، ومعنى اتقى، ليتق، فهو طلب بصيغة الماضي، والوعد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١] فـ(أَعۡطَيۡنَٰكَ) سيكون في المستقبل ؛ لأنَّ الكوثر في الجنة[٣].

ومثال انصرافه بالعطف، كقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [النمل:٨٧] أي: فيفزع، وبعد القسم المنفي بلا، كقول الشاعر[٤]:

رِدُوا فواللهِ لا ذُدْنَاكُمُ أبدًا ... ما دامَ في مائِنَا وِرْدٌ لِنُزَّالِ

وجاء في الشواهد الشعرية لا ذدناكم، جواب القسم، وهو مكوّن من لا النافية والفعل الماضي[٥]، وما ذكره ابن مالك أنَّ الفعل الماضي ينفى بلا وإذا نفي بـ(لا) تعين تعين للاستقبال[٦].

---

(١) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٩٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٩-٣٠، والتذييل والتكميل: ١/١١١.

(٤) البيت من البسيط لم ينسب إلى قائل معين، ينظر: تمهيد القوا عد: ١/٢١٧، وهمع الهوامع: ١/٤٣، وشرح وشرح الشواهد الشعرية: ٢/٤١٧.

(٥) ينظر: شرح الشواهد الشعرية: ٢/٤١٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٢٠٧.

وردَّه أبو حيان إذ ذهب إلى أنَّ النفي بـ(لا) لا حُجَّة فيه بعد القسم، وإنَّما انصرف هاهنا إلى الاستقبال في الظرف أبدًا، ولو قال: والله لا قام زيدٌ، كان ذلك ماضيًا في اللفظ والمعنى و(لا) ينفى بها الماضي قليلًا[١]، ويرى ابن مالك أنَّ النفي بـ(إنْ) بعد القسم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا﴾ [فاطر: ٤١] أي: والله لئن زالتا ما يمسكهما[٢]، وما زعمه أبو حيان انصراف الماضي إلى المستقبل ليس بـ(أنْ) بعد القسم لو قلت: واللهِ إنْ قام زيدٌ، بمعنى ما قام، لم تصرفه إلى الاستقبال، بل هو ماضٍ في اللفظ والمعنى وإنَّما انصرف إلى الاستقبال في النصّ، والدليل المعنى معلقٌ على مستقبل وهو الشرط؛ لأنَّ (إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا) يكون جوابًا للقسم المحذوف، للدلالة جواب القسم عليه، وجواب الشرط المحذوف مستقبلٌ قطعًا[٣].

فالماضي إذا سبقته (قد) دلّت على أنَّ قربه من الحال نحو: خرج الصاحبان يحتمل الماضي القريب والبعيد، بخلاف قد خرج الصاحبان، فإنَّ ذلك الاحتمال يمتنع بسبب وجود قد،وإذا وجدت قبله (ما)، وكان زمنه قريبًا من الحال نحو: قد سافر عليّ، فتجيب: ما سافر عليّ، قد قربت من الحال[٤].

وذهب علماؤنا المحدثون الذين كان لهم الفضل في الاستدلال على أزمنة الماضي والماضي البعيد المنقطع (كان فعل)، والماضي القريب المنقطع (كان قد فعل)، والماضي المتجدد (كان يفعل)، والماضي المنتهي بالحاضر (قد فعل)، والمتصل بالحاضر (ما زال يفعل)، والمستمر (ظل يفعل)، والمقارب (كاد) والشروعي (طفق يفعل)، والحال التجددي (يفعل)، والحال الاستمراري (يفعل) وغيرها[٥]. وما

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٠.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١/١١١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/١١١--١١٢.
(٤) ينظر: النحو الوافي: ١/٥٣.
(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٦.

تحدث به تمام حسان صيغة فعل تظل دائمًا للماضي، وأمَّا صيغة يفعل فإنَّها تظلّ دائمًا وسيلة للتعبير عن الحال أو الاستقبال بحسب ما تعين عليه القرائن(١).

وفي أثر دلالتها التطبيقي فقد ورد عند الإسنوي جانبًا تطبيقيًا يعتمد أصوليًا وفقهيًا في استنباط الحكم الشرعي من البحث النحوي إذ قال:((إنْ قُمتِ فأنتِ طالقٌ فلا يُحملُ على قيامٍ صدر منها في الماضي إلَّا بدليل آخر وهو كذلك بلا خلاف))(٢)، وما رآه الماوردي إنْ قمت فأنت طالقٌ طلقت بقيامه، وإنْ لم تعلم(٣)، وتابعه الروياني(٤).

وجاء في (الممتع على زاد المستقنع): إنْ قمت فأنتِ طالق، فهل المُراد إنْ قمت الآن أو مطلقًا؟ بالرجوع إلى أمرين: النيَّة والقرينة، فإذا كان له نيَّة فهي للفور، وإذا كان هناك قرينة تدلُّ على الفورية فإنَّها تكون للفور، أو قامت قرينة تدلُّ على التراخي، فهو للتراخي، فإذا لم يكن شيء لا نيَّة، ولا قرينة، ولا تراخٍ، فتكون للتراخي، إلَّا مع لم فإنَّها للفور ما عدا إنْ(٥).

صفوة القول إنَّ الفعل الماضي ينصرف إلى الحاضر في الإنشاء وإلى الاستقبال في الطلب والوعد ولكن المحدثين زادوا في رصدهم على أزمنة المتأخرين، مثل ما قام به تمَّام حسَّان فقد كان له فضل سبق في الزيادة، فالماضي يحتمل دلالة، الحال أو الاستقبال ويكون الأكثر ورودًا في القرآن وأنَّ الأفعال في القرآن تكتسب دلالتها الزمنية من السياق الوارد وغالبًا ما يكون تحويلها معنى بلاغيًا، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦] أي: كان ويكون، وقوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر:١] وهذا في المستقبل وجاء في الماضي للدلالة على تأكيد الحدث، وقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران:١٠] أي: أنتم خير أمة الآن،

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٧.

(٢) ينظر: الكوكب الدري: ٣٧٩.

(٣) ينظر: الحاوي الكبير: ٣٩٧/١٥.

(٤) ينظر: بحر المذاهب: ٤٨٩/١٠.

(٥) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستنقع: ١٣٥/١٣.

وزمن نزول النصّ وبعده حتى يوم الدين، والماضي في القرآن الكريم في أكثر الأحيان يكون زمنه ملغيًا، إذ يصبح دالاً على الدوام والأبدية.

٣- حقيقة زمن الفعل المضارع

زمن الفعل المضارع من المباحث النحويّة التي أخذت مساحتها البحثية لأسباب كثيرة ربما أهمّها أنَّه متعدد الزمن بحسب الاستعمال قال الإسنوي: ((المضارع فيه خمسة مذاهب أَحدهَا أنَّه حَقِيقَة فِي الْحَال مجَاز فِي الِاسْتِقْبَال وَالثَّانِي عَكسه، والثالث: إنَّه في الحال حقيقة، ولا يستعمل في الاستقبال أصلًا لا حقيقة ولا مجازًا، والرابع: عكسُه، والخامس: قال في الارتشاف: وهو المشهور وظاهر كلام سيبويه إنَّه مشترك بينهما))[١]، ولم يخلُ كتاب العربية الأقدم من بحث هذا الزمن وما يتعلق بدلالته قال سيبويه:((قال سَيذْهَبُ فإنَّه دليل على أنَّه يكون فيما يُستقبَل من الزَّمان، ففيه بيانُ ما مضَى وما لم يمضِ منه، كما أنَّ فيه استدلالًا على وقوع الحدث. وذلك قولك قَعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبتُ أَمْسِ، وسأَذهَب غدًا))[٢].

ويرى الزجَّاجي أنَّ فعل الحال في الحقيقة مستقبل؛ لأنَّه يكون أولا، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي، فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو: زيد يقوم الآن، فإنْ أردت أنْ تخلصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف فقلت سيقوم زيد[٣]، والفعل المضارع ما دلَّ على حدوث شيء قبل زمن التكلم أو بعده ويتعين للدلالة على الاستقبال بقرائن تدلُّ على مستقبل كالسين وسوف ولن وأنْ وإنْ[٤]، كقوله تعالى ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٢].

وذهب أبو حيان إلى أنَّ الفعل المضارع المثبت فيه خمسة أوجه، المشهور منها مشترك بين الحال والاستقبال وهو ظاهر كلام سيبويه[٥].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٧١.

(٢) سيبويه: ١/٣٥.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٧.

(٤) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ١٠٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٣٠.

وأشار ابن مالك إلى أنَّه يترجّح الحال مع التجريد من القرائن المخلصة للحال والاستقبال وهو قول متناقض ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن، وما في معناه كالساعة، والحين، وآنفا نحو: يخرج الآن أو الساعة أو الحين، وقد ورد استعمال الآن مع المستقبل كقوله تعالى: ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله: ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ﴾ [الجن: ٩]، فأجاز بعضهم: يخرج زيد الآن على الاستقبال(١)، وللماضي صيغة تخصه، وللمستقبل صيغة تخصّه أيضًا، ولم يكن للحال صيغة تخصّه، بل اشترك مع المستقبل فجعل دلالته على الحال راجحة(٢)، والثاني أنَّه لا يكون إلَّا مستقبلا وهو رأي الزجاج، والمضارع صالح للاستقبال وللحال والمضارع فيه خلاف، وأنكر أنْ يكون للحال صيغة ؛ لأنَّه لقصره لا يمكن التعبير به بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا ولأنَّه لو عبر عنه في اللغة لكان له صيغة تخصه(٣)، ومن العلماء من قال إنَّه مختص بالحال وهو رأي ابن الطراوة واستدل بأنَّ العرب لا تخبر بالمستقبل إلَّا إذا كان عاما أو مؤكدًا(٤)كقول الشاعر(٥):

وكلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدخُلُ بَينَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنْها الأنَامِلُ

ومعنى دويهية يريدون بها تعظيم الداهية(٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾[مريم:٩٦]، وإذا جُرِّد من العموم أو التأكيد لم يجز، فدلَّ على أنَّه حال، والعرب لم تدخل السين أو سوف على يفعل؛ لأنَّ الإنسان بما هو عاقل لا ينطق إلَّا بما يتحقق وقوعه، فإذا قال سيفعل زيد كذا فإنَّه لا يتحقق(٧).

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ١/١٩٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١/٩١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/٨١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٣٠، والتذييل والتكميل: ١/٨٤.

(٥) ينظر: ديوان لبيد ابن ربيعة العامريّ: ٨٥.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/١٦٤.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ١/٨٤.

وقولـه تعـالى: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ﴾ [لقمـان: ٣٤]، المعنـى أنَّ النفس ليست تدري ما كسبها غدًا، وأنَّها تدري ما تنوي كسبه فإذًا المنفي الآن دراية الشيء الذي تكسبه غدًا(١).

وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار السيوطي؛ لأنَّ المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت: زيد يقوم غدًا، فمعناه ينوي أو يريد الإقامة غدًا(٢)، فقد اختلف العلماء في أنَّه يكون للحال وللاستقبال وقيل مشترك وهذا ظاهر مذهب سيبويه، فإذا أُريد به الحال فهو بحق الأصلية، وإذا أُريد به الاستقبال، فهو بحق الفرعية، وهو مذهب الفارسي، وبه قال أصحابنا(٣)، والرابع: إنَّه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الاستقبال وهذا ما أشار له الإسنوي وعليه الفارسي، وهذا ما اختاره الجمهور بدليل تجرّد الحال من القرائن، ودخول السين عليه للدلالة على الاستقبال ولا تدخل العلامة إلَّا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث(٤)، واستدلّ من كلام العرب بأنَّ اللفظ اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان القريب أحق به بدليل أنَّك تقول: أنا وزيد قمنا، وزمن الحال أقرب من المستقبل فهو أحق(٥)، والخامس: من العلماء من عكسه وعليه ابن طاهر؛ لأنَّ أصل أَحوال الفعل أنْ يكون منتظرا ثم حالا ثمّ ماضيا فالمستقبل أسبق فهو أحقّ(٦).

وما ردّده الرازي (أعوذ بِالله) فجاءت أعوذ فعلاً مضارعاً وهو يصلح للحال والاستقبال، وأنَّه حقيقة في الحال مجاز فِي الاستقبال، وأعوذ يدلُّ على أنَّ العبد مستعيذ في الحال وفي كل المستقبل(٧).

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٨٤/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٣٦/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٨١/١.

(٤) التذييل والتكميل: ٨١/١، وهمع الهوامع: ٣٦/١.

(٥) التذييل والتكميل: ٨٦/١، وتمهيد القواعد: ١٨٨/١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٨١/١، وهمع الهوامع: ٣٦/١.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب: ٩٥/١.

وما ذكره تمام حسان أنَّ صيغة يفعل تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال فإنَّها تظلّ دائمًا وسيلة للتعبير عن الحال أو الاستقبال بحسب ما تعين عليه القرائن[١].

وفي أثر دلالتها التطبيقي وردت عند الإسنوي مسائل فقهية مبنية على القواعد النحوية منها إذا قال لزوجته: طلقي نفسكِ فقالت: اطلق فلا يقع في الحال شيءٌ؛ لأنَّ مطلقهُ للاستقبال، فإنْ قالت أردْتُ الإنشاءَ وقع حالًا[٢].

ويرى النووي أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذَا كان مجردًا فالحال أنسب[٣]، وعلق الإسنوي الإسنوي على ذلك بأنَّه كلام ناقصٌ ؛ لأنَّه إذا لم يكن صريحًا في الحال فلا يلزم أن يتعين الاستقبال؛ لأن المشترك لا يتعيّن أحد محمليهِ إلَّا بمرجح فينبغي الاقتصار على التمسك بأنَّ الأصل بقاء النكاح، ولا شكَّ أنَّه سينطبق على الجميع العقود يجب أنْ يقتصر على الإصرار والتمسك حقيقة أنَّ الأصل هو أساس الزواج[٤]، وهذا قريب ممَّا ممَّا ذكره ابن مالك بأنَّ الحال يترجح مع التجرد[٥].

ومثله إنَّه لو قال: (أنا أهدي هذه الشاة) لزم أنْ يهديها، أي: نوى أنَّه سيحدث نذرها في المستقبل أو سيهديها بخلاف ما إذا تركها ؛ لأنَّ أهدي للاستقبال، أو للحال بلا إنشاء، أو مشترك بينهما، ولم يقرنه بما يقتضي الالتزام فأشبه ما لو قال لزوجته طلقي نفسك، فقالت: أطلق ولم ترد به الإنشاء[٦].

ومن الأدلة: (الطّلاق يلزمني) فيلزمني مضارع يصلح للحال والاستقبال وأنَّه كناية في العقود وغيرها، ولو قال طلقي نفسك: فقالت:أطلق لم يقع شيء في الحال ؛ لأن أطلق للاستقبال فإن أردت الإنشاء وقع في الحال[٧]، ووافقه في الفتاوي الفقهية الكبرى[٨].

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤١-٢٤٧.

(٢) ينظر: الكوكب الدري: ٣٧٢.

(٣) ينظر: روضة الطالبين: ٥١/٨.

(٤) الكوكب الدري: ٣٧٣.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد: ١٩٢/١.

(٦) ينظر: أسنى المطالب، زكريا الأنصاري: ٥٨٩/١.

(٧) ينظر: فتاوي الراملي: شهاب الدين الانصاري: ٢٨٥/٣.

(٨) ينظر: الفتاوي الفقهية الكبرى: ابن حجر الهيتمي: ٢٧٥/٢.

خلاصة القول أنَّ الفعل المضارع له دلالات منها ما هو للحال، ومنها ما هو للمستقبل، والمضارع يدلُّ على الحال حقيقةً وعلى المستقبل مَجازًا فيحتاج إلى قرينة تخلِّصُه إلى الاستقبال، والمضارع محتمِل للنوعين أنَّه يحمل على الحال ولا يحمل على الاستقبال إلَّا بقرينة.

تجد الباحثة أنَّ الصواب فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّه الرأي الأقرب لمنطق اللغة وعليه أكثر العلماء والأدلة والحجج الموجودة في مضان كتب النحو وشروحها دليل على ذلك.

٤-تعدد قرائن تعيين المضارع:

كان للأصوليين والنحويين مباحث عدة في قرائن الفعل المضارع السياقية وتعين زمنه النحوي قال الإسنوي: ((الْمُضَارع الْمَنْفِيّ بلا يتَخَلَّص للاستقبال...، فإنْ دخلت عليه لام الابتداء أو حصل النفي بـ(ليس) أو(ما) أو(إن) مضارعا كان أو غيره ففي تعينه للحال مذهبان))[١]، وقد كان لكتاب العربية الأقدم جهد طيب في رصد هذه القرائن واستقراء مقاصد العرب في تحديدها، قال سيبويه: ((وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنَّ نفيه ما يفعل. وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه لا يفعل))[٢].

وتابعه في استقرائها المبرد فإذا دخلت (لا) على المضارع نفته في المستقبل، نحو: لا يقوم زيد، فحق نفيها عندما وقع موجبا بالقسم، نحو: ليقومن زيد فتقول لا يقوم فكأنَّك قلت والله ليقومن[٣]، والفعل المضارع المنفي بلا منها ما هو باقٍ على صلاحيته صلاحيته للحال والاستقبال وهو مذهب الأخفش والمبرد وهو الذي اختاره ابن مالك[٤] وهو ملازم لسيبويه وغيره من النحاة القدماء[٥].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٧٦.

(٢) الكتاب: ١١٧/٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤٧/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٨/١، والجنى الداني: ٢٩٧، وتمهيد القواعد: ١٨٩/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٨/١، والجنى الداني: ٢٩٦.

ويذهب معظم النحاة ومنهم الزمخشري أنَّ لا النافية للفعل المضارع تخلصه للاستقبال وهذا مذهب سيبويه، والذي عليه أكثر المحققين، وهذا ما اختاره ابن مالك[١]، ووافقه المرادي[٢].

وظاهر كلام سيبويه أنَّها لا تنفي الحال، إلَّا أنَّه قد ذكر في الاستثناء من أدواته (لا يكون) ولا يمكن حمل النفي فيه على الاستقبال ؛لأنَّه بمعنى إلَّا، فهو للإنشاء، وإذا كان للإنشاء فهو حال، فإذا تقرَّر كان الأقرب هو قول الزمخشري أولًا: من أنَّ فيها توكيدًا وتشديدًا ؛ لأنَّها تنفي ما هو مستقبل بالأداة، بخلاف لا، فإنَّها تنفي المراد به الاستقبال مما لا أداة فيه تخلصه له، نص على هذا المعنى أبو حيان[٣]، وما زعمه ابن قيم الجوزية[٤].

ونُقل عن سيبويه أنَّه لم يقل (لا) تنفي الحال إنَّما أراد أنْ يفرق بين النفي بـ(ما) و(لا) فإنَّ (لا) تنفي الحال والاستقبال[٥]، وجاء في خزانة الأدب أنَّ (لا) ليست للاستقبال، والمضارع المنفي بها يقع حالًا بدليل قوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾[٦].

ونُقل عن الفرَّاء الرجاء فِي معنى الخوف لا يكون إِلَّا مَعَ الْجحْد[٧]، ووافقه ابن منظور[٨]، وما رآه عبد الخالق عضيمة (لا) ليست لنفي المستقبل وإنَّما هي لنفي الحال الحال أو بمعنى (لم) وهذا ما نجده كثيرا في آيات القرآن الكريم[٩]، ويرى الإسنوي

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٠.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٩٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١/١٧٤.

(٤) شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن قيّم الجوزية الدمشقي الحنبلي ولد سنة ٦٩١ وكان عارفًا بالتفسير لا يجارى فيه، وبأصول الدين، وبالحديث ومعانيه وفقهه، ينظر: الجامع لسيرة الإمام ابن قيم الجوزية: ١٢٣.

(٥) ينظر: بدائع الفوائد: ٤/١٩١.

(٦) ينظر: خزانة الأدب: عبد القادر: ٢/٧٨.

(٧) ينظر: المحكم والمحيط: ٧/٥٤٥.

(٨) ينظر: لسان العرب: ١٤/٣١٠.

(٩) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٢/٥٦١.

دخول لام الابتداء أو النفي بليس أو غيرها من القرائن مضارعًا أو غيره فتعينه للحال مذهبان[١].

ويتعين الفعل المضارع للدلالة على الحال بعدد من القرائن منها لام الابتداء والنفي بليس، نحو: ليس زيد يقوم، ومن القرائن نفيه بـ (إن) نحو: والله إن افهم ما تقول ومن القرائن أيضًا (ما) ودليلهم قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] [٢].

وقال الزمخشري:((لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال، فكيف جامعت حرف التنفيس الدال على الاستقبال))[٣]؛ لأنَّ اللام جردت من معنى الحال لمعنى التوكيد فقط ولذلك جامعت حرف التنفيس للدلالة على الاستقبال[٤]، وتعقبه أَبو أَبو حيان[٥].

وإليه أشار العلماء أنَّ الفعل المضارع يشبه الاسم إذا دخلت عليه لام الابتداء نحو: إنّ زيدًا لخارجٌ، فلا يقال: إنَّ زيدًا لخرج فإنَّ اللام أصلها أنْ تدخل في المبتدأ ثم تأخّرت لدخول(إن) مراعاة لأصلها، ويرى الكوفيون أنَّ اللام الداخلة على الفعل المضارع مخصصة له بالحال للمشابهة والسين مخصصة له بالاستقبال، فلذلك لا يجيزون (إنْ زيدًا لسوف يقوم) للتناقض، والبصريون يجوزون ذلك؛ لأنَّ اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط[٦].

وجاء في(أضواء البيان) مِن العلماء مَن يمنع أنَّ اللام تعطى معنى الحال، وعلى حديثه يسقط الإشكال من أصله[٧]، واعترض ابن مالك قائلًا: ((وأمَّا لام الابتداء فمُخلصةٌ للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أنْ يراد الاستقبال

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٣٧٦.

(٢) ينظر: إعراب الفعل المضارع، بيان حسن الذنيبات: ٨.

(٣) تفسير الكشاف، للزمخشري: ٣/٣١.

(٤) ينظر: تفسير الكشاف، للزمخشري: ٣/٣١ -٣٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان٧/٢٨٥.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/١٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٤/٥١-٥٢.

(٧) ينظر: إضواء البيان، الشنقيطي: ٤/٤٣١.

بالمقرون بها))[1]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل:١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣] وقوله (يحزن) مقرون بلام الابتداء للدلالة على المستقبل، والدليل على ذلك؛ لأنَّ فاعله الذهاب كان مستقبلًا، وهو عند نطق يعقوب (عَلَيْهِ السَّلاَمُ) بـ(يحزن) غير موجود، فلو أُريد بـ(يحزن) الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال، والأكثرون على أنَّ النفي بـ(ليس) و(ما) و(إنْ) قرينة مخلصة للحال، مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كون المنفي بها حالًا، ولا يمتنع كونه مستقبلا[2].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي ما إذا قال:((لا أنكرُ ما تدعيهِ فالقياس هو إجابة الهرويُ في (الأشراف)أنا إن قلنا النكرة في سياق النفي تعم كان إقرارًا لأنَّ الفعل نكرةٌ، وإن قلنا: لا تعم، لم يكن إقرارًا))[3]، وقد أجاب الإسنوي بخلاف هذا فجزم بأنه يكون إقرارًا ولم يحمله على الوعد[4]، ولا أنكر ادعاءه، فهو تأكيد قائم على عيون ملتزمة، لقد رأيت بعض رفاق العبادي يردون بأنَّ التعميمات إلى النفي أسرع منه إلى الإثبات، ولهذا عمت النكرة المنفية دون المثبتة[5]فإذا حملنا المشترك على جميع معانيه عند الإطلاق اتجه القول به ؛ لأن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال [6].

نستنتج مما تقدّم أنَّ الحال يترجح للاستقبال عند تجرد الفعل من القرائن الدالة عليه والدليل على ذلك أن زمن الحال أقرب من زمن الاستقبال فينصرف الفعل المضارع إلى الحال إذا اقترن بلام الابتداء، أو نفي بـ(ليس)، أو (ما)، أو (إنْ).

---

(١) شرح التسهيل: ٢١/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢١/١-٢٢.

(٣) الكوكب الدري: ٣٧٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه .

(٥) ينظر: المهمات في شرح الروضة، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي: ٥٧٩/٥.

(٦) ينظر: تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي:١٣٨/٢.

المبحث الثاني
دلالة نواسخ الابتداء الفعلية

١-في دلالة " ليس":

اهتم علماء اللغة والمفسرون قديمًا وحديثًا بأسلوب النفي في اللغة العربية، وخصوصًا (ليس)، بكونها أداة نفي تدخل على الجملة المراد نفيها، لغرض تأكيد عدم حدوثه، أو نفي مضمون الجملة، والنفي عكس الإثبات، قال الإسنوي: ((لَيْسَ فعل على المشهور وَقيل إِنَّهَا حرف لعدم تصرفها، إذ الأصل في الأفعال هو التصرف وأيضًا فإن وزنها ليس من أوزان الأفعال وأجابوا عن هذا الثاني بأن ياءها مَكْسُورَة فِي الأَصْل وَلَكِن سكنوها للتَّخْفِيف...، ثم اختلفوا في معناها))[١]، الظاهر من نصّ الإسنوي(ليس) فعل وهو الصحيح ويرى جواز احتمالية وقوع ليس حرفاً، وتراثنا اللغوي كان حافلًا وسبّاقًا في بحث حقيقتها ورصد دلالتها قال الخليل: ((ليس كلمة جُحود قال الخليل: معناه لا أيس، فطُرِحتِ الهمزةُ وأُلزِقَتِ اللاّم بالياء، ودليلُه قولُ العَرَبِ: ائتني به من حيث أيس وليس، ومعناه: من حيثُ هو ولا هو واللّيس مصدر الألَيَس، وهو الشُّجاع الذي لا يَروعُه الحرب))[٢]، وعند عودتنا إلى تراثنا النحوي نجد أنَّ العلماء اختلفوا في تسمية (ليس) فذهب سيبويه إلى انها فعل مصرحٌ بقوله : ((صار لَيْسَ ههنا بمنزلة ضرب قومَك ابن فلان لأن ليس فعلٌ))[٣]، وذهب ابن السراج إلى أنَّ (ليس) حرف لا فعل؛ لأنَّها لا تتصرف أي لا يأتي منها الفعل المضارع والأمر[٤]، وذهب جمهور البصريين يذهب إلى أنَّ (ليس) فعل ناقص، والدليل على ذلك اتصالها بالضمائر مثل لست، ولستما وليسوا، ولسن وهذا ما نُقل عنهم[٥]. وما زعمه ابن الخشاب(ت:٥٦٧هـ)، وابن الأثير ليس من حروف الاستثناء[٦].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٨٥.

(٢) العين: ٣٠٠/٧.

(٣) الكتاب: ٣٧/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢٧/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه

(٦) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٢٦، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٨٥/٤.

واختلف العلماء في معنى ليس فذهب ابن السراج إلى أنَّها قد تنفى في الاستقبال[١]، وتابعه من العلماء ابن درستويه(ت:٣٤٧هـ)، والصيمري(ت:٤٣٦هـ) وهذا ما نُقل عنهم[٢]، ويرى آخرون المنع ومنهم الزمخشري فمعنى ليس تفيد مضمون الجملة في الحال، كقولك ليس زيد قائما الآن، ولا تقول: غدًا؛ لأنَّها لا تكون إلَّا لنفي الحاضر[٣]، ويرى أنَّها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد وهو الصحيح على رأي الجمهور[٤]، نصَّ على هذا المعنى أبو حيان[٥]، وهذا ما ما صرَّح به الإسنوي[٦].

ويرى آخرون أنَّها للنفي المطلق، يعني الماضي والحاضر[٧]، واكتفى الصغاني (ت: ٦٥٠هـ)، في حديثه عن هذه الظاهرة بان (ليس) كلمة نفي وهيَ فعلٌ ماضٍ وأصلها بكسر الياء فسكنت استثقالًا، ولم تقلب ألفًا؛ لأنَّها لا تتصرف، من حيث اسْتُعْمِلَت بلفظ الماضي للدلالة على الحال، والدليل أنَّها فعل وإنْ لم تتصرّف تصرف الأفعال نحو: لست ولَسْتُما ولَسْتُم نحو ضَرَبْتَ وضَرَبتُما وضَرَبْتُم[٨].

غير أنّ من يدقق النظر في(العباب الزاخر) يجد أنَّه جعل من عوامِل الأفعال كانَ وأخواتِها وَحدَها ودليلهم قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] فالباء هنا لتَعْدِيَة الفِعْلِ وتأكيد النَّفْي، لأنَّ المؤكد يستغني عنه، ولأنّ من الأفعال ما يتعدى مرة بحرف جرٍ ومرة بغير حرف نحو: اشتقتك واشتقت إليك، ولا يجوز تقديم خبرها عليها كما جازَ في أخَواتِها نحو: مُحْسِنًا كانَ زَيْدٌ[٩].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١١٥٧/٣

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٥٧/٣.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٥٥، شرح

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٥٧/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١٥٠/٤.

(٦) ينظر: الكوكب الدري: ٣٨٥.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٥٧/٣، والتذييل والتكميل: ١٥٠/٤.

(٨) ينظر: العباب الزاخر، رضي الدين القرشي الصغاني: ١٩٣/١.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٣/١.

ولم يأتِ ابن منظور بجديد على ما جاء به الصغاني[١]، ونُقل عن الفارسي أنَّه احتج بأنَّها لو كانت فعلا مخففا حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت، وأجيب لمخالفته أخواته في عدم التصرف، وإلحاق الضمير في لست ولستما فشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا، كما لحق الضمير مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للأفعال لفظا[٢].

ونُقل عن سيبويه: أنَّه أجاز (ما زيد ضربته) بالرفع؛ لأنَّ ما حجازية ولو لم يصح لليس نفي الماضي لم يَجُزْ ذلك في ما ومما نفت فيه المستقبل، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فهي هنا دلالة على نفي المستقبل لأنَّ المراد هو يوم القيامة[٣].

وذهب بعض العلماء إلى إن وزْن ليس فعل بكسر العَين ثم التزم التخفيف، ولم يُقَدّر بالفتح لأنّه لا يُخفّف، وَلَا فعُل بالضّم؛ لأنّه لم يُوجَد في يائي العَين إلَّا في سمع وهيُؤ لست بضم للام، ومنهم مَن خَصّ نفيها بالمستقبل[٤].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي قائلًا: ((لسْتَ ابن فلانٍ، يعني الأب المستلحق...، فَهُوَ كَمَا لَو قَالَ لغير الْمَنْفِيّ وَالظَّاهِر أَنه قذف كَمَا سبق قَالَ وَقد، وقد يقال: إذا كان أحد التفاسير المقبولة أنَّ المُلَاعِن نفاه، فالاستلحاق بعْد النفي لَا ينافى (كَونه نَفَاهُ) فَلَا يبعد أنَّ (الا) يَجْعَل صَرِيحًا وَيقبل التَّفْسِير بِهِ انْتهى كَلَامه)) [٥].

ولم يأتِ الفقهاء بجديد على ما جاء به الإسنوي فقد نصَّ على هذا المعنى الرافعي، والنووي(ت:٦٧٦هـ)[٦]، وسار على نهجهم صاحب (تحرير الفتاوي على

---

(١) ينظر: لسان العرب: ٢١٢/٦.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد: ٩٠/١.

(٣) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٢٦.

(٤) ينظر: العدة في إعراب العمدة: ٢٩٥/١.

(٥) الكوكب الدري: ٣٨٧.

(٦) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٣٤٦/٣، وروضة الطالبين: ٣١٩/٨.

التنبيه)[1]، والراجح أنَّه قذف عند الإطلاق، فيحد من غير سؤال، فإن ادّعى احتمالًا ممكنًا، نحو: لم يكن ابنه حين نفاه قبل بيمينه ولا حد، قال: فالفرق بينه وبين ما قبل الاستلحاق أنَّه لا يحد حتى يسأل، لأنَّه كناية[2].

وما أورده الإسنوي في الجانب التطبيقي في دلالة ليس ومعناها بأنَّه حسن، أي: قد استحسنه من جهة قبول التأويل، أو التفسير وضعيف من جهة الغموض لأنه استعارة، فلا يبعد أن يجعله صريحًا ويقبل التفسير به.

وممَّا تقدم ذكره من آراء على اختلاف التوجهات تجد الباحثة أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه الجمهور وهو القول بفعلية ليس والدليل على فعليتها اتصال الضمائر بها فمعنى ليس تفيد مضمون الجملة في الحال ولا تكون إلَّا لنفي الحاضر وأنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد وهو الصحيح.

٢- في دلالة "كاد":

كلُّ حرفٍ وكل كلمة لها دلالتها التي لا يمكن أنْ يحلّ محلها دلالة لفظ أو معنى آخر، ومن بين هذه الدلات دلالة أفعال المقاربة، وهي من الموضوعات التي اعتنى بها النحاة قديمًا وحديثًا، قال الإسنوي: ((إذا وَقعت كَاد فِي الْإِثْبَات (فَقلت كَاد) زيد يفعل فَمَعْنَاه قَارب الْفِعْل (وَإِنْ وَقعت) فِي النَّفْي كَقَوْلِك مَا كَاد يفعل فَقَالَ ينْقل جمَاعَة أَن مَعْنَاهَا الْإِثْبَات أَي فعل بعد مشقة وعسر والصحيح في الارتشاف وغيره أَنَّهَا لنفي المقاربة كَغَيْرِهَا من الْأَفْعَال وَيلْزم من عدم المقاربة عدم الْفِعْل))[3].

والظاهر من كلام الإسنوي إنَّ (كاد) من أفعال المقاربة التي تفيد مقاربة وقوع الفعل وهي محمولة على كان في رفع الاسم ونصب الخبر، وهذه الافعال دخلت لمعنى القرب من الخبر فكاد زيد يفعل قارب الفعل ولم يفعل فكاد أبلغ في المقاربة من عسى، وبعودتنا إلى تراثنا النحوي نجد ما قاله سيبويه: ((وأمَّا كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها

---

(١) ينظر: تحرير الفتاوي: ٨٠٨/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٩/٨.

(٣) الكوكب الدري: ٣٩١.

أن...، وقد جاء في الشعر كاد أنْ يفعل، شبهوه بعسى))[١] وسار على نهجه جمع من العلماء منهم الحريري (ت: ٥١٦هـ)، والمرادي، والأزهري[٢].

ويرى العلماء أنَّها سميت بأفعال المقاربة للدلالة على قرب وقوع الْخَبَر وتعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ويشترط أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً فعلية، فعلها مضارع مُجَرَّدٌ مِن أَنْ مَعَ كادَ وَكَرَب، ويجوز اقتران خبرها بـ(أن) على قِلَّةٍ في كادَ وَكَرَبَ كما يجوز عدم اقترانه[٣]، ويرى بعضهم أنَّ كاد جاءت للدلالة على قرب وقوع الفعل[٤]، وهذا المعنى الأشهر وزاد بعضهم على ذلك عدة معانٍ منها ما يدلّ على التماس شيء ببعض العناء، ومن معانيها طلب الشيء وعدم إعطائه، ولم يحدد أصحاب المعاجم إذا كانت(كاد) بالواو أو الياء فقد جاءت عند الازهري، والجوهري و ابن فارس، مادة (كود) و(كيد)، ولكن البحث العلمي يغلب على أنَّ أبنية هذه الأداة ثنائية[٥].

ويرى العلماء ولاسيَّما المختصون، ومنهم المبرِّد، أنَّ لكلِّ فعلٍ من هذه الأفعال خصوصية يمتاز بها من غيره وهذه الخصوصية (كاد) تأتي للدلالة على القرب الشديد من الحال فدلالتها وقوع الحدث مقترباً أكثر من الأفعال الأخرى، نحو: كاد النعام يطير[٦]، وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النور:٤٠]، فمعناه كما ساقه المفسرون: لا يراها، وهو المعنى؛ لأنَّ أقل من الظلمات التي وصفها الله فالناظر لا يَرَى كفّه، ويرى بعضهم إنَّما هُوَ مثل ضربه الله، أي يراها ولكنه لا يرها إلَّا بطيئًا[٧].

---

(١) الكتاب: ٣/١٥٩-١٦٠.

(٢) ينظر: درة الغواص، للحريري: ١٠٧، وتوضيح المقاصد: ١/٥١٩، وشرح التصريح: ١/٢٨٩.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية: ٢/٢٨٥، والجداول في إعراب القرآن: ٣/١٤٨، ومعجم اللغة العربية: ٣/١٧٩٣.

(٤) ينظر: شرح درة الغواص: ١٠٧، وشرح المفصل: ٤/٣٧٧.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة :١٠/١٧٧، الصحاح في اللغة : ٤٥٥٥، معجم مقايس اللغة : ٥/ ١٤٥، أفعال المقاربة دراسة لغوية، ثامر سليمان العواوده: ٣.

(٦) ينظر: المقتضب: ٣/٧٤-٧٥: ٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٢/٢٥٥.

وذهب الأخفش إلى الحمل على المعنى أي أنَّه لا يراها، وأمَّا (كادَ يفعل) فمعناه قارب الفعل ولم يفعل، وأمَّا (لم يكد يفعل) فمعناه أنَّه لم يقارب الفعل ولم يفعل وهذا معنى قوله تعالى، وقد أَجاز أهل اللغة (لم يكد يفعل) في معنى: فعل بعد شدة[١].

ونقل عن ابن جني (ت:٣٩٢هـ)(لم يرها ولم يَكَدْ) قارب رؤيتها ولم يرها، فالمقاربة تكون مثبتة في اللفظ والرؤية منفية في المعنى، وكاد لا يراها فمعناه: قارب ترك رؤيتها وقد رآها، فالمقاربة هنا مثبتة؛ لأنَّه لم يلحقها شيء ينفيها، والرؤية التي كانت منفية في المعنى مثبتة لأنك نفيتها ونفي النفي يوجبه شيء يلحقها[٢]، وذهب علماء العربية أن(كَاد) إذا دخل عَلَيْهِ النَّفْي فِيهاِ ثَلَاثَة مذاهب على الأشهر من بينها أنَّ نفيَها إثباتٌ، وإثباتها نفي، و(كاد زيدٌ يقوم) معناه أنَّهُ ما قام، وما كاد يقوم فمعناه: أنَّهُ قام[٣].

ومن النحويين الذين صرّحوا بذلك الزجَّاج، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وأبو عادل الدمشقي(ت:٧٧٥هـ)[٤]، وتبعهم في ذلك الثعالبي[٥]، وسار على نهجهم السيوطي[٦].

ويرى آخرون إثباتها إثباتًا، ونفيها نفيًا كسائر الأفعال[٧]، نصَّ على هذا المعنى بعض من العلماء منهم، الزركشي[٨]، وصاحب (عمدة القاري)[٩]، وتابعهم من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي[١٠]،وصرَّح به العلماء وقيل: إنَّها مع الماضي تكون مخالفةً للأفعال وفي المُستَقبَل تكون موافقةً أي تدلُّ علَى النفي مع الماضي، أمَّا في

(١) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ٣٣١/١.
(٢) ينظر: الكِتابُ الفَرِيد: ٦٥٧/٤.
(٣) ينظر: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد: ٢٩٨/٤-٢٩٩.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٤٨/٤، والبحر المحيط، لأبو حيان: ٢٢٥/٧، والدر المصون: ١٧٦/١، واللباب في علوم الكتاب: ٣٩٥/١.
(٥) ينظر: الجواهر الحسان، للثعالبي: ١٩٤/١.
(٦) ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ٢٥٥/٢.
(٧) ينظر: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ٢٩٨/٤.
(٨) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ١٣٦/٤.
(٩) ينظر: شرح عمدة القاري، بدر الدين العيني: ٩٠/٥.
(١٠) ينظر: معاني النحو: ٢٧٦/١.

المُستَقبَل فتدلُّ علَى الإثباتِ، فأمَّا المذهبُ الأول فإن أُريدَ به النفيُ فليس بصحيح؛ لأنَّ مدلولَها المقاربةُ، وَإِنْ أُريدَ به النفيُ فصحيحٌ من جانب الإثبات؛ لأنَّ مدلولَها إذا انتفَى فانتفاؤُهُ يكون أعمَّ[١]، ودليلهم قَولُه: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ أبلغَ من قوله: لم يرَها؛ لأنَّه لم يقارِبِ الرؤيةَ[٢]، والذي غَرَّ أكثر النحاة قولُهُ تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، أنَّها منفيَّةٌ وخبرُها مُثْبَتٌ في المعنى؛ لأنَّ الذبْحَ وقع لا محالة والدليل قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ والردّ على هذهِ التوجيهية من وجهين: إذ يرى أنَّه يُحْمَلُ على اختلافِ وَقْتَيْنِ، أي ذَبَحوها في وقتٍ، وما كادوا يفعلونَ في وقتٍ آخرَ، والآخر أنَّه عَبَّر في مقاربةِ الفعل عن شدَّةِ عُسْرِهِم في الفعلِ[٣].

ويرى بعضهم إثبات الفعل إنَّما فُهم من دليل، فهو إخبار عن وضعهم أوّل الأمر، فأنَّهم كانوا بعداء من ذبحها[٤]، ويرى آخرون إذا دخل النفي على الماضي فَهِيَ فَهِيَ للإثبات وَإِن دخل على المستقبل فهي كالأفعال وَالصحيح المذهب الأول نصَّ عليه ابن الحاجِب، وأشار اليعمري(ت:٧٣٤هـ) إلى المذهب الثالث وهو غير صحيح وهذا ما نُقل عنهم[٥]، وما زعمه الزركشي أنَّها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر ومشقة[٦]، وهذا ما صرَّح به الإسنوي إنَّ معناها الإثبات أي فعل بعد مشقةٍ وعسرٍ والصحيح ما صرَّح به أبو حيان أنَّها لنفي المقاربة[٧]، وتابعه السيوطي[٨]، وأبو البقاء البقاء الكفوي(ت:١٠٩٤هـ)[٩]، والزبيدي(ت: ١٣٠٥هـ)[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن مطيع القشيري: ٢٩٨/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون: ١٧٦/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١٧٧.

(٤) ينظر: الزيادة والإحسان، محمد عقيلة: ١٢٤/٨-١٢٦.

(٥) ينظر: عمدة القاري، شرح صحيح البخاري، الغيتابي بدر الدين العيني: ٩٠/٥-٩١.

(٦) ينظر البرهان، للزركشي: ١٣٦/٤.

(٧) ينظر: الكوكب الدري: ٣٩١.

(٨) ينظر: معترك الأقران: ٢٤٤/٢.

(٩) ينظر: الكليات، لأبو البقاء الكفوي: ٧٤١.

(١٠) ينظر: تاج العروس، لازبيدي: ١١٨/٩.

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي ما إذا قال: ((ما كدت أطلق امرأتي فأنَّه يكون إقرارًا بالطلاق على الأول، دون الثاني، هذا هو القياس، وجزم البغوي في فتاويه: بأنه إقرارٌ وكأنه اختار الأول))[1]، وما قاله السبكي: (ت:٧٧١هـ)((إذا دخل عليها نفي أثبتت))[2]، ونُقل عن الفراء(ت:٢٠٧هـ) فقال في فتاواه: ((إذا قال لامرأته: ما كدت أطلقك يكون هذا إقرارًا بالطلاق))[3].

تجد الباحثة أنَّ الصواب ما ذهب إليه الزركشي إثباتها إثبات ونفيها نفي والدليل، أثبتت المقاربة ولم تثبت الفعل؛ لأنَّ (كاد) معناها المقاربة فإذا نفيت، نفيت المقاربة وكذلك من الصواب اقترانها بـ(أن) كثيراً، وتجردها من أن كذلك وفي الحالين دلالة مختلفة .

٣- في دلالة (رأى):

ظنَّ وأخواتها مباحث نحوية مستقلة في بابها بوصفها نواسخ، سميت بأفعال القلوب؛ لأنَّ أغلبها يتعلق بالقلب، و(رأى) من أفعال اليقين ولكلِّ فعلٍ من هذه الأفعال دلالته الخاصة عند النحويين، قال الإسنوي: ((رأى تسْتَعْمل بِمَعْنى علم...، وَبِمَعْنى ظنَّ كَقَوْلِهِم رأى الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة كَذَا وَكَذَا أَي أدّى اجتهادهم إِلَيْهِ وَغلب على ظنهم وَمن ذَلِك إِطْلَاق أَئِمَّة أَصْحَابنا بخراسان أهل الرَّأْي على الْحَنَفِيَّة لاستعمالهم الأقيسة كثيرا))[4] . نحن نعلم ان رأى بمعنى علم وهي من أفعال اليقين وهو الكثير وتكون بمعنى اعتقد وقد ترد بمعنى ظن، لتراثنا النحوي تأصيل واستقراء لهذا المبحث جعله سيبويه بابا اصطلح عليه بباب الفعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين قال: ((وإنْ قلت رأيتُ فأردْتَ رؤيةَ العين...، ولكنّك إنما تريد بـ وجدت عَلِمْتُ، وبـ رأيت ذلك أيضًا. ألا ترى أنَّه يجوز للأَعمى أن يقول: رأيتُ زيدًا الصالحَ))[5].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٩١.

(٢) الأشباه والنظائر: ٢/٢٢٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢/٢٢٤.

(٤) الكوكب الدري: ٣٨٩.

(٥) الكتاب: ١/٤٠.

ويرى العلماء قديمًا أنَّ رأى من رؤية القلب وهي من أفعال اليقين وتأتي لدلالات متعددة: منها: رأى بمعنى علم وهو الكثير وبمعنى ظن وهو قليل، وقد اجتمعا ودليلهم قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، والمعنى: يظنونه، ونعلمه، وبمعنى حلم، أي رأى في منامه وتسمى الحلمية، وهي بهذه المعاني تتعدى لمفعولين، ومن هؤلاء الذين قالوا بهذا، ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ)[١]، وابن الأثير[٢]، وابن هشام الأنصاري[٣]، وابن عقيل، والأشموني[٤]، والسيوطي[٥]، ومن المحدثين الدكتور مصطفى الغلاييني(١٣٦٤هـ)[٦]، واستشهد أكثر النحاة على مجيء رأى بمعنى علم، كقوله من الوافر[٧]:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلَّ شيءٍ محاولةً وأكثرهَم جنودا

و(رأى) دالة على اليقين وقد نصبت مفعولين أحدهما لفظ الجلالة(الله) والثاني(أكبر)[٨]، وهذا ما صرَّح به الإسنوي (رأى) تستعمل بمعنى علم وعلم من أفعال أفعال اليقين التي تنصب مفعولين[٩]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١] هل كان حاضرًا النبي محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) في واقعة الفيل أم أنَّها أمر غيبي، من غير شكّ أنَّه أمر غيبي، والرؤية ليست حسية وإنَّما عقلية[١٠]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، ويرى أبو حيان في تفسيره أنَّ معنى

(١) ينظر: شرح أدب الكاتب: ١٨.
(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٤٤٥/١.
(٣) ينظر: تخليص الشواهد: ٤٢٥.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٩/٢، وشرح الأشموني: ٣٤٩/١.
(٥) ينظر: همع الهوامع: ٥٤٣/١.
(٦) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣٧/١.
(٧) ينظر: خداش ابن زهير ابن ربيعة ان عمرو في ديوانه: ٤١.
(٨) ينظر: تخليص الشواهد: ٤٢٥، وشرح ابن عقيل: ٢٩/٢، وشرح الأشموني: ٣٤٩/١، وحاشية الصبان: ٢٧/٢.
(٩) ينظر: الكوكب الدري: ٣٨٩.
(١٠) ينظر: تفسير الماتريدي: ٢٩٥/١.

الروية هنا جاءت للدلالة على العلم، أي فقد علمتم الموت حاضرًا ويحتاج إلى حذف المفعول الثاني، دلالة عليه، وحذف أحد مفعولي ظن وأخواتها.

واختلف النحويون في (رأى) فقرأ بعضهم رأيتموه باللامِ وجملة انتم تنظرون حالية للدلالة على التأكيد، أومن الاشتراك بين رُؤية القلب ورُؤية البصر[١]، وأمَّا الظن بمعنى بمعنى اليقين، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠][٢]، وقد تلحق (رأى) الحلمية بالعلمية في نصب المفعولين[٣]، وتأتي رأى بمعنى حلم أي: رأى في منامه وتسمَّى الحلمية وإليه أشار أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، الظاهر أنَّه رأى في منامه إخوته وأبويه فعبّر بذلك عنهم، وعبّر عن أُمه أو خالته بالشمس؛ لأنَّ أمه ماتت فـ(رأى) حلمية لدلالة متعلقيها على أنَّه منام[٤]، وجوّز عبد الخالق عضيمة: في رأى أنْ يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدي المعنى، ودليلهم قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦-٧] وحمل (رأى) الحلمية على الأفعال القلبية في قوله: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْءَاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا﴾ [يوسف: ٣٦][٥] .

ويرى العلماء أنَّ (رأى) بمعنى أبصر أو من رؤية البصر، نحو: رأيت زيدًا، أي أبصرته، وإذا استعملت بهذا المعنى متعدية إلى واحد؛ لأنَّها لا تقتضي إلَّا التعلق بمعنى واحد، ومن هؤلاء النحاة الذين قالوا بهذا: ابن قتيبة، وابن مالك، وابن الحاجب، وابن الصائغ[٦]، وغيرهم[٧]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾ [المائدة: ٨٣] وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود:

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣٦٢/٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٥٠/٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٠/٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان:/٢٣٧.

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣٢١/٩.

(٦) ينظر: شرح أدب الكاتب: ١٨، وشرح التسهيل: ١٠٢/٢، وشرح الشافية: ٣١٤/٤، والكناش: ٣٦/٢.

(٧) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣٧/١.

٧٠]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ﴾ [الأنعام: ٧٦]، فالرؤية هنا بصرية ؛لأنَّها بالحاسة، وذكر معها مفعول واحد للدلالة على البصر.

وجاء في(إعراب القرآن للدعاس) من الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ﴾ [الأنعام: ٧٧]، فـ(بَازِغًا) حال ولا يصحّ عدَّه مفعولًا ثانيًا؛ لأنَّ دلالة (رأى) بصرية وليست قلبية[١]، وما قاله ابن الحاجب تكون: ((للاعتقاد الجازم في شيءٍ أنَّه على صفة معينة، سواء كان مطابقًا أو لا، فإذا كان بالمعنى المذكور، ووليته الاسمية المجردة عن أنَّ نصب جزأيها، نحو: رأيت زيدًا غنيًا، سواء كان في نفس الأمر غنيًا أو لا))[٢]، ويرى بعضهم أنَّ (رأى) تأتي بمعنى أعتقد، فإذا كانت بهذا المعنى تعدَّت إلى واحد، ويرى آخرون إلى أنَّها تتعدَّى إلى اثنين[٣]، و(رأى) و(رأى) التي ذكر معها مفعول واحد أكثر من التي ذكر معها مفعولان[٤].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي قائلًا: ما إذا قال لغيره: ((أنت تعلم أنَّ العبد الذي في يدي حُرٌّ فإنا نحكم بعتقه، لأنَّه قد اعترف بعلمهِ، ولو لم يكن حُرًا لم يكن المقول له عالمًا بحريته. ولو قال: أنت تظن أنَّه حُرّ لم يحكم بعتقه لأنَّه قد يكون مخطئًا في ظنه، فلو قال: أنت ترى فيحتمل العتق وعدمه لأنَّ الرؤية تطلق على العلم وعلى الظنّ))[٥]، والفرق أنَّ في الأوّل لو لم يقل بالحرية أدَّى إلى أنْ لا يكون المقول عالماً بحريته، والسيد معترف بعلمه[٦] وقال الآخر: ((أنت ترى أنَّ العبد الذي في يدي حُرّ احتمل أنْ لا تقع الحرية ويحتمل أنْ تقع الحرية ويحتمل الرؤية ههنا علم العلم كما قال الشافعي إذا قال لامرأته: إنْ رأيت الهلال فأنت طالق حنث إذا رآه غيره

(١) ينظر: إعراب القرآن، للدعاس: ٣١٥/١.
(٢) شرح الشافية: ٣١٤/٤.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٠٢/٤.
(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣٢٠/٩-٣٢١.
(٥) الكوكب الدري: ٣٩٠.
(٦) بنظر: بحر المذهب: للروياني: ٤٠٥.

وتحمل الرؤية على العلم))[١]، ومن الذين قالوا بهذا الرافعي[٢]، والسبكي[٣]، وأبو يحيى السنيكي(ت:٩٢٦هـ)[٤].

خلاصة القول ظنَّ وأخواتها من أفعال القلوب وسميت بذلك؛ لأنَّها أفعال قلبية باطنة لا ظاهرة حسية وهذه الأفعال منها ما هو لازم ومنها ما هو متعد وهو قسمان: منها ما يتعدى إلى واحد ومنها ما يتعدى إلى مفعولين، تنصب المبتدأ والخبر نحو: ظننت زيدًا مجتهدًا، فبعد أنْ كانت كلمة (زيدًا) مبتدأ (ومجتهدًا) خبرًا فدخلت عليها ظنَّ وأخواتها فجعلت المبتدأ مفعول به أول، والخبر مفعول به ثانٍ، وغيرّت الحكم من الرفع إلى النصب، وجاءت للدلالات متعددة منها الظن، والعلم، والبصر، والرؤية الحلمية، والاعتقاد، كما أشرنا.

٣- في دلالة (كان):

تُعدُّ كان من أكثر الأفعال استعمالًا وتداولًا بين الناس ووضعت تحت مسمى باب" كان وأخواتها وتُعدّ من نواسخ المبتدأ والخبر ولها دلالات متعددة ولعلَّ من أهمِّ هذه الدلالات هو إفادة الزمن الماضي، قال الإسنوي: ((كان تدلّ على اتّصاف اسمها بخبرها في الماضي وهل تدل على انقطاعه أو لا، بل هي ساكنةٌ عنه ؟ فيه مذهبان: الأكثرون، كما قاله في الارتشاف، على أنَّها تدلّ عليه ثم استدل بالقياس على سائر الأفعال الماضية وما ادعاه من الانقطاع في غيرها ممنوع))[٥]، وبعودتنا إلى تراثنا النحوي نجد ما قاله الخليل: ((وَاسم كَانَ وَأَخَوَاتهَا تَقول كَانَ عبد الله شاخصا رفعت عبد الله ب كَانَ ونصبت شاخصا لِأَنَّهُ خبر كَانَ وَلَا بُد ل كَانَ من خبر وَقد يَجْعَل كَانَ فِي معنى يكون ... وَمِنْه قَول الله تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾

(١) بحر المذهب: ٤٠٥.
(٢) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٤٠٥/١٣.
(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٧٨/١.
(٤) ينظر: اسنى المطالب: ٤٣٥/٤.
(٥) الكوكب الدري: ٣٨٢.

[المعارج: ٤]، وَالْمعْنَى يكون ...، وَقد يرفعون بـ(كَانَ) الِاسْم وَالْخَبَر فَيَقُولُونَ كَانَ زيد قَائِم))[١].

فـ(كان) تـدلُّ علـى الاسـتقبال، وتحـدث ابـن السـراج (ت: ٣١٦هـ) إنَّ المشـبه بالفاعـل علـى ضـربين: الأوّل: ارتفـع بكـان وأخواتهـا، والثـاني: آخـر بحـروف شـبهت بـ(كان) والفعل، وأخواتها أضحى، وظل، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس، وما دام، وما زال، الـخ[٢]، ويـرى ابـن السـراج أن الفعـل يـدل علـى معنـى وزمـان نحـو: ضـرب جـاء للدلالـة علـى مـا مضـى مـن الزمـان، و(كـان) يـدلُّ علـى مـا مضـى مـن الزمـان فقـط، و(يكون) تدلُّ على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فـ(كان) تدلُّ على الزمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها المبتدأ، ونصبوا الخبر، فإذا قالوا: كان زيد قائمًا، فالمعنى: زيد قام فيما مضى من الزمان[٣]، وما أشار له المبرَّد إِنْ شِئْت نصبت(الأول) وَرفعت (الثَّانِي)، نحو: (كَانَ غُلَامه زيد ضَارِبًا) فهو على وجه خطأ، وصواب فأمَّا الخطأ فأن تجعل زيدا مرفوعاَ بكان وتجعل الغلام منصوبًا بضارب أي: فصل بين الاسم والخبر بالغلام، والصحيح أَن تضمر فِي كان الخبر ويكون مَا بعده مفسرًا له[٤].

واختلـف العلمـاء فـي الاسـم المرفـوع فـذهب البصـريون إلـى أنَّـه مرفـوع الأول، ومنصـوب الثـاني، ومـذهب الكـوفيين أنَّـه منصـوب الثـاني، وبقـاء المبتـدأ علـى رفعـه، والصواب هو الأوّل، والدليل على ذلك اتصال الضمائر بها، فيلزم في قول الكوفيين أنْ يفصـل بـين العامـل والمعمـول بمـا لـيس معمـولًا للعامـل، والقيـاس فـي هـذه الأفعـال ألا تعمـل؛ لأنَّهـا ليسـت أفعـالًا صـحيحة إذ دخلـت للدلالـة علـى تقييـد الخبـر بالزمـان الـذي بنيت له[٥].

---

(١) الجمل في النحو: ١٤٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٨٢/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٢/١.

(٤) ينظر: المقتضب: ٩٨-٩٩.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١١٥/٤.

واختلف العلماء في (كان) على وجهين: ناقصة وتامة، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، الزمن في الماضي والوصف يفيد الاستمرار والثبوت، أي: كان وما زال، وسيزل عليمًا حكيمًا، فمن الأول: وما نُقّل عن سيبويه كأنّ القوم شاهدوا عزّا وحكمة ومغفرة ورحمة: أي إنها بمعنى لم يزل الله سبحانه كذلك، والوجه الثاني: الدلالات التي تأتي بها (كان) تكون دالة على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان، وإذا كان الفعل يتطاول، لم تدلّ دلالة قاطعة على أنَّه زال وانقطع، نحو: كان محمد صديقي، لا دلالة قطعًا في هذا القول، على أنَّ صداقته قد زالت، أي: يجوز بقاؤها وزوالها، وقولك: (كان صديقي وهو الآن عدوّي)[١] وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٠١]؛ لأنَّ عداوتهم باقيةٌ على المؤمنين أي: مستمرةٌ.

ويرى بعضهم أنَّ خبرها موجود للدلالة على الزمن الماضي وأمَّا الحاضر فقد يأتي للدلالة على الاستمرار، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦] أي كان، ويكون، وهو هو كائن الآن، للدلالة على الثبوت والاستمرار؛ لأنَّ رحمة الله تعالى باقيةٌ مستمرَّة، ونقل عن السيرافي الانقطاع قد يرجع بالنسبة للمرحومين والمغفورين؛ لأنَّهم انقرضوا فتنقطع الرحمة والمغفرة عنهم[٢].

ونُقل عن ابن درستويه[٣]: أنَّ من خصائص خبر (كان) لا يجوز أنْ يقع الماضي خبر (كان) للدلالة كان على الماضي فيقع المضيَ في خبرها لغوًا، فلا يقال: (كان زيد قام) وإنَّما يقال: (كان زيد قائمًا)، أو يقوم، ومنع (يكون زيد يقوم) ومذهب الجمهور على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بُد من (قد) ظاهرة أو

---

(١) ينظر أمالي ابن الشجري:: ٤٨٣/٢، وأوضح المسالك: ٢٤٧/١، والبرهان، للزركشي: ١٢٥/٤، وهمع الهوامع: ٤٢٥/١، وشرح الإمام الفرضي: ٤٠٦/١.

(٢) ينظر: البرهان، للزركشي: ١٢٥/٤، وهمع الهوامع: ٤٢٥/١، وشرح الإمام الفارضي: ٤٠٦/١.

(٣) هو أبو محمّد عبدالله ابن جعفر بن درستويه أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما من علماء عصره، ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١١٦.

مقدرة للدلالة التقريب من الحال[1]، وإلى هذا ذهب العلماء وإليه أشار ابن مالك في جواز ذلك دون اشتراط قد[2].

وجاءت (كان) في التنزيل على خمسة معانٍ، وهذا ما نقله الرازي منها ما جاء لمعنى الأزل والأبد، وقد ذكرنا من الأدلة على ذلك، ومنها ما جاء دالًا على الماضي المنقطع نحو: كان زيدٌ فقيرًا، ومنها ما جاء دلالة على الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا﴾ [الإنسان: ٧]، وجاءت للدلالة على الحال كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ [النساء: ١٠٣]، وللدلالة على معنى (صار)[3]، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

وسار على نهجه جمع من العلماء منهم الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)[4]، والسيوطي[5]، والزبيدي[6]، والأفعال الأربعة: (زال وبرح وفتى وانفك) معناها دوام اتصاف الاسم بالخبر، نحو: (ما زالت اللغةُ العربيةُ حيّةً متجدّدةً)، أي للدلالة على الاستمرار[7].

وجاءت (كان) للدلالة على اتصاف الاسم بالخبر في الزمن الماضي مع الانقطاع أو الاستمرار، وامسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات كلّ فعل من هذه الأفعال يفيد اتصاف الاسم بالخبر، في الزمن الماضي الذي يحتمله ذلك الفعل، للدلالة على الدوام[8]، وهذا ما صرَّح به الإسنوي في مسألته كان تدل على اتّصاف اسمه بخبرها[9]، وترد كان تامة، فهي تحتاج إلى فاعل، إذا استعملت بمعنى: (وقع) و(حدث) و(جد) و(ثبت)، نحو: شوهد الهلال فكان العيد، والمعنى: شوهد الهلال فثبت

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/١٤٢-١٤٣.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/١٥١.
(٣) ينظر: البرهان، للزركشي: ٤/١٢٧.
(٤) ينظر: القاموس المحيط، للفيروز أبادى: ١٢٢٨.
(٥) ينظر: همع الهوامع: ١/٤٢٥.
(٦) ينظر: وتاج العروس: ٣٦/٧٧.
(٧) ينظر: النحو الوافي : ٢٣٨.
(٨) ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبدالله بن صالح القوزان: ١٠٧.
(٩) ينظر : الكوكب الدري: ٣٨٢.

العيد، وكان فعل ماض تام مبني على الفتح، والعيد فاعل، وقولك: (فلما كان المطر رجعنا)، فمعنى كان (حدث) و(هطل) و(وقع)[١].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي قال: ((إذا ادّعى عينًا فشهدت له بينته بالملك بالأمس أو في الشهر الماضي مثلًا أو أنها كانت ملكه فيه، أو ادّعى اليد فأقام بينةً ففي قبوله قولان : أصحهما وبه قطع بعضهم – أنَّها لا تقبل نعم يجوز له أن يقول : كان ملكه ولا أعلم له مزيلًا، وأنْ يشهد بالملك في الحال استصحابًا لما عرفه قبل ذلك من شراء أو إرث أو غيرها))[٢]، ورواية لا يحكم بها وأنَّها لا تسمع ورواية تسمع وللأَصحاب طريقان: أصحهما تسمع؛ لأنَّها تثبت الملك والشي إذا ثبت اصله الاستمرار والدوام[٣]، وفي روضة الطالبين لا يجوز أنْ يشهد بالملك في الحال استصحابًا لحكم ما عرفه من قبل كإرث وشراء وغير ذلك من الأمور[٤].

وإلى هذا ذهب المحققون من الفقهاء وإليه أشار الرافعي في حكمه وجهان أحدهما: أنَّه لا يؤخذ المال من يدهِ، على أنّه كان ملكه أمس، وأشهرهما للانتزاع، وإذا لم ينضم الجزم إليه في الحال ضعف، ونُقل عن الشيخ أبي نصر ابن الصباغ لم يثبت الوجهان فيما قاله المُدّعى عليه وحكى القطع بأنه يؤخذ بإقراره كما وضحنا في المسألة[٥]، وفرق بين المِلْكِ واليد بأن اليَدَ قد تكون مستحقة وقد لا تكون مستحقة فإذا كانت قَائِمَةً، أخذنا بأن الظاهر الاستصحاب، فلهذا ضعفت دلالتها[٦]

صفوة القول أن (كان) تأتي على خمسة معانٍ كما ذكرها الرازي، والسياق كفيل بفهما، وتأتي على ثلاثة ازمنه ماضية وحاضرة ومستقبلة ويكفي سياق الحال والقرائن المرفقة به وضوحاً وتأتي مستغرقة الأزمان الثلاثة، والسياق يكفي لذلك .

---

(١) ينظر: أدوات الإعراب، ظاهر شوكت البياتي: ١٥٧.

(٢) الكوكب الدري: ٣٨٢.

(٣) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٢٤٣/١٣.

(٤) ينظر: روضة الطالبين: ٦٤/١٢.

(٥) ينظر : العزيز شرح الوجيز: ٢٤٣/١٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣/١٣.

المبحث الثالث

دلالة الأفعال بين الشرط والقسم

١-دلالة اجتماع شرطين

هناك جمل في اللغة العربية تتضمن أكثر من شرط بصرف النظر عن وجود العاطف بين الجملتين، وغالبًا ما تنتج الأساليب الشرطية بوجود أدواته، واحيانًا تكون دلالتها القسم ،وهذا ما درج عليه التفسير النحوي للفقهاء، قال الإسنوي: ((اعتراض الشَّرْط على الشَّرْط هُوَ دُخُول جملَة شَرْطِيَّة على مثلها...، وكقول القائل: إنْ أكلتِ إنْ دخلتِ فأنت طالقٌ فيه مذهبان، احدهما: أن الشرط الثاني في موضع نصب على الحال، والثاني: أنْ المذكور ثانيًا متقدِّم في المعنى على المذكور أولًا وإنْ تأخر في اللفظ؛ لأنَّ الشرط متقدم على المشروط والشرط الثاني قد جعل شرطا لجميع ما قبله ومن جملة ذلك الشرط الاول))[١].

وإذا حاولنا أنْ نعرض المسألة على تراثنا النحوي نجد سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة اطلقوا على الشرط (الجزاء)[٢]، وبعودتنا إلى تراثنا النحوي نجد ما قاله المبرد: ((مَا يجوز من تَقْدِيم جَوَاب الْجَزَاء عَلَيْهِ))[٣]، وما ذكره ابن قيم الجوزية أنَّ الشرط والجزاء جملتان، صارتا بأداة الشرط جملة واحدة[٤]، ويرى ابن مالك أنَّ أسلوب الشرط يقتضي جملتين أحداهما ملزومة للثاني الأول شرط وتصدر بفعل ظاهر أو مضمر والثانية جزاء وجواب، وتلزم الفاء في غير الضرورة وجوبا إنْ كان الشرط مضارعا، وجوازا إنْ كان ماضيا[٥].

ونُقل عن الفارسي اجتماع شرطين وجوابٍ واحدٍ ولا يخلو إمَّا أنْ يكون جوابا لـ(إمَّا) أو لـ(أن) ولا يكون جوابًا لهما، والدليل لم نرَ شرطين لهما جوابٌ واحدٌ؛ لأنَّ

---

(١) الكوكب الدري: ٥٧٧.

(٢) ينظر: سيبويه: ٥٦/٣، والمقتضب: ٤٦/٢.

(٣) المقتضب: ٦٨/٢.

(٤) ينظر: بدائع الفوائد: ٩٠/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٧٤/٤.

(إمَّا) لم ترد بغير جواب وتبعه ابن مالك، وسبقهما سيبويه ونازع بعض من المتأخرين وقال ليس من الاعتراض أنْ يقرن الثاني بفاء الجواب لفظًا؛ لأنَّ الشرط الثاني وجوابه جواب الأول أو يقرن بفاء الجواب تقديرًا[١]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، والتقدير: (إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي) وَصَارَ الشَّرْطُ الثَّانِي شرطًا في الأول والمتقدم متأخرًا، والمتأخر متقدمًا والتقدير: إنْ أردت أنْ أنصح لكم إنْ كان الله يريد أنْ يغويكم فلا ينفعكم، ومن حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء[٢]، وجاء في المغني لم يذكر في الآية جواب وإنَّما تقدم على الشرطين جواب في المعنى للشّرط الأول، وأمَّا الثاني: أنْ يقدَّر الجواب بعدهما[٣]، والدليل ما قاله العكبري: ((حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني والجواب جوابا للشرط الأول))[٤]، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠][٥]، وجوّز ابن هشام أنْ أنْ يتوارد شرطان على جوابٍ واحدٍ فِي اللّفظ، وكذلك في أكثر من شرطين[٦]، ونُقل عن ابن عصفور اجتماع الشرطين بمنزلة اجتماع القسم والشرط في أنك تبني الجواب على المتقدم وتجعل جواب الذي يليه محذوفا للدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه[٧].

وردت نصوص عند الإسنوي لا نرى فيها جهدًا يذكر أول المسألة ولكن الجديد المعتمد عليه أنَّ هناك جانبًا تطبيقيًا يعتمد أصوليًا وفقهيًا في استنباط الحكم الشرعي من البحث النحوي ما أشار إليه الأسنوي لو كان الشرطان بفعل واحد كما لو كرر: إنْ دخلتِ الدارَ فيتجه حمله على التأكيد وبه صرح بعضهم[٨].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ٣٧٠/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: ١٤٧/٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٨٠١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٦٩٦/٢.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٩٦/٢-٦٩٧.

(٦) ينظر: روح المعاني ، للآلوسي ٢٤٦/٦.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل: ٤٣٩٠/٩.

(٨) الكوكب الدري: ٥٨٠ ، وروضة الطالبين وعمدة المفتين: ١٧٧/٨.

فالظاهر من كلام الإسنوي في جانبه التطبيقي لا بُدَّ من تقديم المذكور آخرًا على المذكور أولًا سواء كانا متقدمين أو متأخرين وسواء كانا متفقين أو مختلفين وسمي اعتراض الشرط على الشرط ؛ لأنه جعل الكلام شرطًا لتعليق الطلاق بالدخول والتعليق يقبل التعليق ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ﴾ (١).

وما زعمه النووي يشترط تقديم المذكور أولًا فإن قدمت الثاني لم تطلق وهذا ضعيفٌ وغريب(٢)، ورأى بعضهم أنَّه لا يشترط بالترتيب والصحيح الذي عليه الجمهور الجمهور هو الأول فإذا كلمته ثم دخلت طلقت وإنْ دخلت ثم كلمته لم تطلق، ونُقل عن المتولي تنحل اليمين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق لأن اليمين تنعقد على المرة الأولى سواء كانت صيغة الشرط في الصفتين إن أو غيرها(٣)؛ لأنَّ المحلوف عليه إنما إنما هو دخول سبقه كلام ولم يوجد إلا بعضه، فاليمين باقية حتى لو دخلت حنث(٤)، وسار على نهجه أبو يحيى السنيكي، وابن حجر الهيتمي(٥)، وجاء في (الوسيط) إذا لم لم يدخل فيه واو العطف فهذا هو تعليق ومعناه إنْ كلمت زيدا صار طلاقك معلقا بالدخول(٦).

ويرى آخرون شرطُ الطلاق أنْ يترتَّب الكلامُ على الدخول، فإنْ كلَّمتْه ثم دخلت، لم تطلق؛ لأنَّه علَّق الطلاق عند الدخول بالكلام واستبعد البعض اشتراطَ الترتيب، فإن ذكر الصفتين من غير عاطفٍ لا يقتضيه، ولو قال: إنْ دخلتِ إن كلَّمتِ إن أكلتِ فأنت طالقٌ، فإنْ لم يشرط الترتيبَ فلا فرق بين الصورتين، وإن قال: إنْ كلَّمتِ ودخلت فأنت طالقٌ، لم تطلق حتَّى تدخل وتكلِّم، ولا يُشترط الترتيب(٧) .

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٥٧٩.

(٢) ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين: ١٧٧/٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٧/٨.

(٤) ينظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب: ٣٢٤/٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٤/٣، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج: ١٢٧/٨.

(٦) ينظر: الوسيط في المذاهب ، للطوسي: ٤٤٧/٥.

(٧) ينظر: الغاية في اختصار النهاية: ٤٧٠/٥.

تخلص الباحثة ممَّا تقدم أنَّ أسلوب الشرط يقتضي جملتين إحداهما ملزومة للثانية وتسمى الأولى شرطا وتسمى الثانية جزاء وجوابا، وتلزم الفاء في غير الضرورة وجوبا إن كان الشرط مضارعا، وجوازًا إنْ كان ماضيًا، للدلالة على أنَّه مدعى فيها بأنَّها لازمة لما جعل شرطًا.

٢- دلالة الجواب في اجتماع الشرط والقسم:

اجتماع الشرط والقسم من الأساليب العربية الفصيحة التي وقع عليها استقراء النحويين فقد يجتمعان في جملة واحدة فكل منهما يتألف من جزأين يرتبط الثاني بالأول ولا يكون لهما معنى مالم يؤت بالآخر ويكتفيان بجوابٍ واحدٍ وهذا الجواب يكون لواحد منهما، قال الإسنوي: ((إذا اجْتمع شَرط وَقسم وَلَيْسَ مَعَهُمَا مُبْتَدأ فَيكون الْجَواب للمتقدم ويحذف جَوَاب الْمُتَأَخر لدلالة الأول عَلَيْهِ فعلى هَذَا تَقول وَالله إِن قُمْت لأقومن بِاللَّامِ وَالنُّون لَا بِالْجَزْمِ لِأَنَّ الْجَواب للقسم لَا للشّرط وَلَو عكست فَقلت وَالله إِنْ يقم وَالله أقِم لَكَانَ مَجْزُومًا لِأَن الْجَواب للشّرط وَجَوَاب الْقسم مَحْذُوف))[١]، هذا الرصد العلمي لاجتماعها نجد سيبويه قد قعد له بقوله: ((والله إن أتيتني لا أفعل، لا يكون إلَّا معتمدةً عليه اليمين. ألا ترى أنَّك لو قلت: والله إن تأتني آتك لم يجز ولو قلت والله من يأتني آته كان محالًا، واليمين لا تكون لغوًا كلا والألف؛ لأنَّ اليمين لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين لوقع الشيء))[٢].

وتابعه في استقرائه المبرِّد في (بَاب المجازاة وحروفها) أنَّ معنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره[٣]، وجاء في (أمالي ابن الشجري) إذا اجتمع قسم وشرط فإنّ الجواب يكون للمتقدم[٤].

ويرى آخرون إذا تقدّم القسم على الشّرط يكون الجواب للقسم من دون الشّرط وفعل الشّرط وجب أنْ يكون ماضيًا، فلو أجبت الشرط دون القسم كان رديئا، وإنّما

---

(١) الكوكب الدري: ٥٨٢.

(٢) الكتاب: ٨٤/٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤٦/٢.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٦٧/١.

أجيب القسم؛ لأنّ الشرط جاء معترضا بين القسم وجوابه، والمعترض في حكم العدم، فألغي جوابه، وإنّما لزم أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى[١].

ويرى النحويون أنَّ الشرط والقسم يقتضي كل منهما جوابًا[٢]، ونُقل عن ابن الخباز لا فرق عند النحاة بين الشرط والجواب؛ لأنَّه إذا وجد الشرط وجد الجواب، والفقهاء يفرقون بين الشرط، والجواب؛ لأنَّ الشرط ما لا يلزم من وجوده وجود الحكم، ولكن يلزم من عدمه، والجواب ما يلزم من وجوده وجود الحكم ومن عدمه عدمه[٣]، ومما ذكره ابن عقيل أن جواب الشرط إمَّا أن يكون مجزومًا وإما مقرونًا بالفاء وجواب القسم إن كان جملة فعلية، مصدرة بمضارع أكد باللام والنون، وإنْ صدرت بماض اقترن باللام وقد، وإن كان جملة اسمية ف (اللام وحدها) أو بـ(أن واللام)[٤].

وظاهر كلام ابن عقيل يشير إلى أنَّه يوافق ما ذهب إليه ابن الشجري(ت:٥٤٢هـ) على القاعدة النحوية مصرحًا ذلك بقوله: ((فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه فتقول إنْ قام زيد والله يقم عمرو فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله إنْ يقم زيد ليقومن عمرو فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه))[٥]، وهذا ما ذكره ابن مالك في ألفيته المشهورة[٦].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي إذا قَالَ لزوجته: ((وَالله إِنْ قُمْت لتطلقن) وَالْمُتَّجه فِيهِ وُقُوع الطَّلَاق عِنْد الْقيام إِنْ لم يكن الْجَزَاء مَوْجُودا لِأَن جَوَاب الْقسم يقوم مقَامه كَمَا ذكرنَاه))[٧].

ويرى آخرون إذا لم يتقدَّم عليه ذو خبر فالجواب للمتقدم ولا يكون للمتأخر، وكان جواب المتأخر محذوفًا، لدلالة جوابِ الأوّل عليه كقولك: (إنْ قُمتَ والله أقُم) فأقُمْ

---

(١) ينظر: الكناش، أبو الفداء: ٢/١١٩.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/٤٣، وجامع الدروس العربية: ٢/١٩٧.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٣٧٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/٤٣.

(٥) المصدر نفسه: ٤/٤٣.

(٦) ينظر: ألفية ابن مالك: ٥٩.

(٧) الكوكب الدري: ٥٨٣.

جوابُ الشرط، وجوابُ القسَم محذوف، لدلالة جواب الشرط عليه، وإن قلتَ: (واللهِ إنْ قمت لأقُومنَّ) (فاقومن) جوابُ القسم، وجواب الشرط محذوف، لدلالة جواب القسم عليه وهذا ما رآه بعض المفسرين[١]، والجوجيري[٢](ت: ٨٨٩هـ)[٣]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] فـ(لَا يَأْتُونَ) جوابُ القسمِ والتقدير: (والله لئن اجتمعت)، وجواب الشرط محذوف، للدلالة جواب القسم عليه[٤]، فإن تقدَّم ما يقتضي عليهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مطلقًا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر (زيد والله إن يقم يكرمك) فجواب القسم محذوف استغناء بجواب الشرط؛ وإنَّما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر؛ لأنَّ سقوطه مُخلّ بالمعنى، عكس القسم، فإنَّه مسوق للدلالة على التأكيد، ورجّح ابن عصفور أنَّه يجوز أنْ يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدّم ذي خبر[٥]، فأجاب الشرط مع تقدُّمِ لام التوطئة، ومنع ذلك الجمهور ولكن البصريين يؤولون جعل اللام في (لئن) زائدة[٦]، وليست موطئة كما زعم الفراء[٧]، وقال وقال الزمخشري: ((ولولا اللام الموطئة، لجاز أنْ يكون جوابا للشرط))[٨]، فجواب الشرط يحذف لدواع دلالية بلاغية فمن دواعي حذفه اجتماع الشرط والقسم إذا تأخر الشرط وتقدم القسم، ويكون حذفه على ضربين: أنْ يحذف لمجرد الاختصار ويحذف للدلالة على شيء لا يحيط به الوصف[٩].

---

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٦٢٤/٢.

(٢) شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي، الجُوجِيري نسبة إلى جُوجير محلّة بأصبهان، انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى ابن عبد الله القسطنطيني: ٣٢٩/٤.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب، للجوجري: ٦٢٤/٢.

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٩٧/٢.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٩٠/٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٩٠/٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٦٨/١.

(٨) الكشاف، للزمخشري: ٦٩٢/٢.

(٩) ينظر: أسلوب الشرط والقسم، جمله دواد عياش: ٥٦.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي تسمية الشرط معترضًا تسمية غير موفقة، لا تناسب أهميته في الكلام ولا في أداء المعنى، فهو مصطلح نحوي، وهو نظير التسمية بالفضلة، مع أن المعنى يتوقف عليها أحيانًا، فإذا حذفت ذهب معنى الكلام[١].

وتذهب الباحثة مع الرأي القائل أنَّه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ، كان الجواب للسابق منهما، وكان جواب المتأخر محذوفًا، لدلالة جوابِ الأول عليه والدليل قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

٣- دلالة توالي شرطين بالعطف:

مسألة توالي الشرطين هي من المسائل المهمة التي اعتنى بها النحويون والأصوليون إلَّا أنَّهم لم يفردوا لها أبوابًا خاصة، فقد كانت ضمن أساليب أخر إذ اختلفت أقوال العلماء فيها، قال الإسنوي: ((إذا عطف شَرط على شَرط بِالْوَاو فان كَانَ بِإِعَادَة أَدَاة الشَّرْط نَحْو إِن صمت وَإِن قَرَأت فَأَنت حر فَيَكْفِي وجود أَحدهمَا فِي حُصُول الْعتْق وَإِن لم يكن بإعادتها فَلَا بُد مِنْهُمَا مَعًا))[٢] وهذا الرصد الأسلوبي الفصيح في توالي شرطين من الأساليب التي وقع عليها استقراء النحويين قال ابن مالك: ((فإن توالى شرطان بعطف فالجواب لهما معا)[٣].

ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فعطف (تتقوا) على (تؤمنوا) و(يسألكم) على (يؤتكم)، أي عطف الشرط على الشرط، والجواب على الجواب، بدليل ظهور الجزم[٤]، وجاء في(تمهيد القواعد)

---

(١) ينظر: معاني النحو: ٤/١٢٠.

(٢) الكوكب الدري: ٥٨٠

(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/١٦١٥.

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٨٤.

الاستشهاد بالآية ذهول؛ لأنَّ لم يتوال فيها شرطان وإنما ورد شرط واحد، وعطف على الفعل الذي هو شرط فعل آخر[١].

ونُقل عن المصنف إن كان العطف بـ(أو) فالجواب لا يكون لهما معًا، بل لأحدهما كقولك: (إنْ جاء محمد أو جاءتك هند فأكرمها)، وكذلك إذا كان بالفاء لا يكون الجواب للشرطين معا، بل الجواب للثاني، والثاني المقترن بـ الفاء وجوابه يكون للأول[٢]، وهذا ما رددته كتب النحو الأخرى[٣]، والذي ذكره الشيخ يختلف عن الذي ذكره المصنف حيث أتى بشرطين صريحين كل منهما مقرون بأداة، وأمَّا إذا كان العطف بـ (أو) أو(الفاء) فإنَّه أمر معلوم فيحتاج معه إلى تنبيه، فعلى هذا لا يكون الجواب لهما معا إلا إذا ذكرت أداة الشرط مع المعطوف[٤].

وقد أشار الدكتور عباس حسن أنَّ (الواو) للجمع وهي في الغالب لأحد الأشياء وإن كان التوالي بـ الفاء فالجواب للثانية، لأنَّ الفاء تفيد الترتيب، وليس من اللازم أنْ تكون الفاء مذكورة، فقد تكون محذوفة يقدرها السياق وتدل قرينة على تقديرها، وفي هذه الحالة لا تكون عاطفة ولا تعرب شيئا وإنَّما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية[٥]، ومن الأدلة أيضًا قول زهير بن أبي سلمى[٦]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

فالتقدير: مهما تكن عنده من خليفة تعلم[٧]، وجاء في(أمالي ابن الشجري) مهما أصله ماما، فما الأولى هي الشرطيّة، والثانية زائدة للتوكيد كـ(إمَّا، ومتى ما) فثقل أن يقولوا ماما، لاستواء اللفظين فأبدلوا من الألف الأولى هاء ووصلوها بالثانية فقالوا مهما[٨].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٤٣٨٨/٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٨٨/٩.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٩٤/٣.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد: ٤٣٨٨/٩.

(٥) ينظر: النحو الوافي: ٤٨٩/٤-٤٩٠.

(٦) ينظر: ديوان زهير ابن أبي سلمى: ٧٠

(٧) ينظر: أسلوب الشرط والقسم: ٥٨.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٧١/٢.

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي: بأنَّه قد ذكر في اعتراض الشرط على الشرط أنَّ الشرطين المعطوفين بالواو يمينانِ سواء تَقَدَّمَا أَوْ تَأَخَّرَا، وإنْ قال: ((إنْ شتمتني ولعنتني فأنت طالقٌ، فلعنته حينئذٍ، لم تطلق؛ لأنَّه علق على الأمرين هذه عبارته غير مخالفة له))[١]، وقد تابعه في الروضة[٢]، وهو موافقًا لما ذكر ذكر النحويون[٣].

تخلص الباحثة مما تقّدم إن كان العطف بـ (أو) فالجواب لا يكون لهما معًا بل لأحدهما وكذلك إذا كان بالفاء لا يكون الجواب للشرطين معا، بل للثاني، لأن الفاء تفيد الترتيب.

٤- وقوع جواب الشرط ماضيًا أو مضارعًا:

أسلوب الشرط أسلوب عربي وكان له صدى مهمًا في كتب النحويين، فالجملة الشرطية مكونه من جملتين الأولى جملة الشرط والثانية جواب الشرط ولا يتم معنى أولاهما إلا بالثانية إذ اختلفت أقوال العلماء فيها، قال الإسنوي: ((يَقع الْجَزَاء تَارَة مضارعا كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا﴾ [الأنفال: ٧٠] وماضيا فمن فروع المسألة أن يقول إن دخلتِ الدار تطلقي أو طلقت بكسر التاء))[٤]، التاء))[٤]، كان للقدماء جهد طيب في استقصاء هذا الأسلوب ورصد دلالته وبيان مقاصده قال سيبويه: ((فإذا قلت: إنْ تفعل فأحسن الكلام أنْ يكون الجواب أفعل وهو مجزوم بالجزاء لأنَّه نظيره من الفعل وإذا قال إن فعلت فأحسن الكلام أنْ تقول: فعلت، لأنَّه مثله فكما ضعف فعلت مع أفعل، وأفعل مع فعلت، قبح لم أفعل مع يفعل، لأنْ لم أفعل نفي فعلت وقبح لا أفعل مع فعل لأنَّها نفي أفعل واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني لآتك وأعطيك ضعيف))[٥].

---

(١) ينظر: الكوكب الدري:٥٨١.

(٢) روضة الطالبين: ٢٠٩/٨.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٤٣٨٨/٩.

(٤) الكوكب الدري: ٥٩١.

(٥) الكتاب: ٩١/٣.

فأصل الجزاء كما يراه النحاة ومنهم المبرد أَن يكون فعلًا مضارعًا؛ لأنَّه يعرب ولا يعرب إلَّا المضارع ومثله الأسماء، نحو: (زيد منطلق) فزيد مرفوع بالابتداء ولا تكون المجازاة إلَّا بفعل والدليل على ذلك لِأَنَّ الجزاء إنَّما يقع بالفعل أَو بالفاء لأنَّ معنى الفعل فيها فأمَّا الفعل فنحو: (وإن تزرني أزورك)(١).

وجوّز أبو العباس المبرّد وقوع الأفعال الماضية في جواب الشرط على معنى المستقبلية لِأَنَّ الشّرط لا يقع إلَّا على فعل لم يقع فتكون مواضعها مجزومة وإنْ لم يتبين فِيها الأعراب(٢)، وذكر ابن مالك أنَّ الشرط يقتضي جملتين الأولى شرطًا، والثانية جزاء وجوابًا وحق الجملتين أنْ تكونا فعليتين، ووجب في الشرط دون الجزاء، فقد يكون جملة فعلية، واسمية وإذا كان الشرط والجزاء فعليتين، جاز أنْ يكون فعلهما مضارعين، وهو الأصل، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة:٢٨٤] (٣).

ويرى آخرون إنْ كان الشرط مضارعًا والجزاء مضارعًا وجب الجزم فيهما ورفع الجزاء ضعيف(٤)، ويرى النحويون إن كان الشرط مضارعاً والجزاء ماضيًا، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَاۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨] فيكون وروده قليلًا ولهذا خصه جمهور العلماء بالضرورة الشعرية وهذا ما رددته كتب النحو الأخرى(٥)، والحقيقة لم أرَ ذلك، لوجود ما يؤيده في الكلام نظمًا ونثرًا، إذ قال ابن مالك: ((وأكثر النحويين يخصون هذا النوع بالضرورة وليس بصحيح))(٦).

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢/٤٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٥٠.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٩٦.

(٤) ينظر: اجتماع الشرط والقسم في النحو العربي، أحمد إسماعيل يونس: ١٢٥٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٨٦، وشرح ابن الناظم: ٤٩٧، واللمحة في شرح الملحة: ٢/٨٧٣، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/١٢٧٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/١٨٤.

(٦) شرح ابن الناظم: ٤٩٧.

والدليل قول النبي محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «مَن يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إيمَانًا واحْتِسَابًا، غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ»[١]، وهذا مذهب الفرَّاء وتبعه ابن مالك في أنَّ ذلك جائز في الكلام[٢].

ومن النظم قول الشاعر[٣]:

إِنْ تَصْـــرِمُونَا وَصَـــلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

فـ(تصرمونا) مضارع والجواب (وصلناكم) جاء ماضيًا، وكلام سيبويه يقتضي عدم اختصاصه بالشعر[٤]، ولأنَّ قائل البيت متمكن من أنْ يقول بدل وصلناكم (نواصلكم) وبدل وإن تصلوا ملأتم (وإن تصلوا تملئوا)[٥].

وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار ابن مالك أنَّ ما يؤيد هذا قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، فقد جاءت ظلت بلفظ ماضٍ، وعطفت على الجواب(ننزل)، ولا يعطف على الشيء إلَّا ما يجوز أنْ يحلَّ محله ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أو مقدرة، والتقدير: حلول(ظلت محل ننزل)[٦].

وما زعمه ابن مالك له (مؤيد) من القياس لأنَّ محلّ الشرط مختص باداة الشرط لفظًا أو تقديرًا، ومحل الجواب محل غير مختص لجواز أن يقع فيه جملة اسمية وفعل أمر، فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل؛ لأنَّ المراد الاستقبال، ودلالة

---

(١) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل ابو عبد الله البخاري الجعفي:١٦/١

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٩٧، واللمحة في شرح الملحة: ٨٧٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٤/٣.

(٣) البيت من البسيط لم ينسبه أحد لقائل، انظر: شرح الكافية: ١٥٨٦/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٨٧٣/٢، وتمهيد القواعد: ٤٤٠٧/٩.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٤/٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٤/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٩٢/٤، وشَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ابن مالك: ٧٠.

المضارع موافقة للوضع، ودلالة الماضي مخالفة للوضع وما وافق الوضع أصل لما خالفه[١].

وممَّا ورد أيضًا أنَّ الموافقة حصلت من وجه والمخالفة من وجه وتقديم الموافق أرجح من المخالف؛ لأنَّ المضارع بعد أداة الشرط باق على الاستقبال والماضي مصروف عما وضع له إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعني، فهو ذو تغير في اللفظ دون المعنى، فردّته الأداة ماضي اللفظ ولم تغيّر معناه وهذا ما نقُل عن المبرِّد، أو هو ذو تغيّر في المعنى دون اللفظ، فالأداة غيرت المعنى لا اللفظ، وإذا كان ذا تغيَّر فالتأخر أولى به من المتقدم لأنَّ تغيير الأواخر أكثر[٢]، ويرى السيوطي أنَّه يجب استقبالهما لِأَنَّ أدوات الشَّرْط من شَأْنهَا أَن تقلب الْمَاضِي إِلَى الِاسْتِقْبَال ولتخلص الْمُضَارع له[٣].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي قائلًا: ((إِنْ دخلت الدَّار تطلقي أَو طلقت بكسر التاء وَقِيَاس الْقَاعِدَة الْمَذْكُورَة وُقُوع الطَّلَاق بل لَو أَتَى بالمضارع والحالة هذه فقال تطلقين بِإِثْبَات النُّون كَانَ كَذَلِك لأنه وإن لم يكن جوابًا عند سيبويه فهو عنده على نيَّة التقديم ويكون دليلًا على جواب محذوف كما إذا قدمه، فقال أنتِ طالقٌ إن دخلتِ))[٤]، وأشار ابن مالك إلى الجزم هو مختار والرفع كثير حسن، ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفًا وعند أبي العباس على تقدير الفاء وقد يجيء الجواب مرفوعًا والشرط مضارعًا، ورفعه بعد مضارع واعلم أن الجواب متى صح يجعل شرطًا وذلك إذا كان ماضيًا متصرفًا مجرّدًا عن قد، أو مضارعًا مجردًا أو منفيًّا بـ(لا) أو (لم) فالأكثر خلوّه من الفاء، ويجوز اقترانه بها[٥].

وصفوة القول قد تضمن في الكلام وقوع الشرط مضارعًا والجواب مضارعًا ولم أرَ فيه خلافًا عند النحاة ولكن الخلاف الذي وقع عندما يرد الشرط مضارعًا والجزاء

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك: ٧٠.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٧٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٥٥١/٢.

(٤) الكوكب الدري: ٥٩١.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٩٨.

ماضـيًا لفظًـا لا معنـى فـالنحويون يستضـعفون ذلـك، ويـرى آخـرون أنَّـه مخصـوص بالضرورة الشعرية والحكم بجوازه لثبوته في كلام العرب الفصحاء فالباحثة تميل إلى ما ذهب إليه ابن مالك لوجود ما يؤيده في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب الفصحاء نثرًا ونظمًا.

الفصل الثالث

دلالة الحروف

المبحث الأول: دلالة الحروف الأحادية

المبحث الثاني: دلالة الحروف الثنائية

المبحث الثالث: دلالة الحــروف الثلاثية

المبحث الأول

دلالة الحروف الأحادية

١-الباء بين السببية والظرفية

الباء من حروف المعاني متعددة الدلالات بحسب السياقات المختلفة وقد رصد لها النحويون ثلاثة عشر معنى، ومنها ما قاله الإسنوي:((الْبَاء الْمُوَحدَة قد تكون للسَّبَبِيَّة...، وبمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات:١٣٧] أي: وفي الليل إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال: إن عصيتِ بسفركِ فأنتِ طالقٌ))[١] وكان لترثنا النحوي جهد مميز في رصد هذه الحروف الأحادية نجد سيبويه قد حدد المعاني الأصلية له كما قال سيبويه:((باء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط ...، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله))[٢]، وفي موضع آخر من كتابه كان استقراؤه لحقيقة الحرف ، بقوله: ((وأمَّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماءٍ، ولكنَّها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده فإذا قلتَ: يا لَبَكْرٍ فإنَّما أردت أن تَجعل ما يَعمل في المُنادَى من الفعل المضمر مُضافا إلى بكرٍ باللام وإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ، فإنَّما أضفتَ المرورَ إلى زيد بالباء))[٣].

ثُمَّ جاء بعد ذلك المبرّد وتوسع في معنى (الإلصاق)، كقولك: (مررت بزيد)، بمعنى ألصقت مروري بمكان يقرب بزيد، (والاستعانة)، كقولك: (كتبت بالقلم)، فالمعنى الكتابة ملصقة بالقلم[٤]، ويرى الزجَّاج بأنْ يكون لفظها مكسورًا لأنَّه لا معنى لها إلَّا الكسر لكي يفصل ما يجُر[٥]، فما جاء في كلام العرب أنَّ (الباء) الموحدة تكون حرف جر وتجيء لأربعة عشر معنى واشهر هذه المعاني الإلصاق[٦].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٩٦.

(٢) الكتاب: ٢١٧/٤.

(٣) الكتاب: ٤٢١/١.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٤٢/٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن، للزجاج: ٤١/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٤٨٩/٤، والجنى الداني: ٣٦، ومغني اللبيب: ١٣٧، وشرح التصريح: ٦٤٧.

فقد ذكر أكثر النحاة منهم المرادي، وابن هشام، والأزهري، أن هذا المعنى اقتصر عليه سيبويه ولا يفارقها[١]، ويرى آخرون أنَّ الإلصاق على نوعين (حقيقي) كـ(أمسكت بزيد)' أي بمعنى قبضت على شيء من جسمه، (ومجازي) كـ (مررت بزيد)، بمعنى ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد[٢].

ونُقل عن الأخفش أنَّ المعنى (مررت على زيد) ودليلهم، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧]، ورصد النحاة غير سيبويه دلالات أخرى منها، (التعليل)، (والتعدية)، (والتعويض)، (والتبعيض)، (والبدل)، (والمصاحبة)، (والمجاوزة)، (والقسم)، (والاستعلاء)،(والتوكيد) وهي الزائدة، وغيرها من المعاني[٣]، فالإسنوي لم يذكر معاني (الباء) جميعها وإنَّما ذكر معنيين فقط هما (السببية) (والظرفية)[٤].

وزعم أكثر النحاة منهم ابن الوراق (ت:٥١٦هـ)، وابن يعيش، والمرادي، وغيرهم أنَّ (الباء) أصل حروف القسم[٥]، ويرى باحثون أن (الواو) مبدلة منها[٦]، وزعم ابن يعيش أنَّ (الباء) امتازت دون غيرها من الحروف على أنَّها الأصل في التعدية، وأنَّها جاءت للدلالة على (الإلصاق)، فالمعنى الذي يؤيّد أنَّ (الباء) أصل حروف القسم أنَّها تدخل على المضمر والمظهر[٧]، ويرى الجمهور أنَّ (الباء) ترد لمعانٍ أخرى قد تكون للسببية[٨]، التي خص الإسنوي الحديث عنها[٩]، وذهب ابن مالك مصرحًا بقوله:((باء

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣٦، ومغني اللبيب: ١٣٧، وشرح التصريح: ٦٤٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١٣٧، وشرح التصريح: ١٣٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٩/٣، والجنى الداني: ٣٧-٤٥، والتحبير شرح التحرير، للمرداوي: ٦٦٧/٢، وشرح الأشموني: ٩٠/٢، وشرح التصريح: ٦٤٦/١، وهمع الهوامع: ٤١٧/٢، وجامع الدروس العربية: ١٧٠/٣.

(٤) ينظر: الكوكب الدري: ٣٩٦.

(٥) ينظر: علل النحو: ٢٤٦، وشرح المفصل: ٤٨٩/٤، والجنى الداني: ٤٥.

(٦) ينظر: الدلالة النحوية في بهج الصياغة: ١٢٧.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٤٨٩/٤، واللمحة في شرح الملحة: ٢٦٤/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٩/٣، والتذييل والتكميل: ١٩١/١١، وشرح الأشموني: ٩٠/٢، وهمع الهوامع: ٤١٧/٢.

(٩) ينظر: الكوكب الدري: ٣٩٦.

بقوله:((باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا))[1].
مجازا))[1].

ويرى الدكتور مصطفى الغلاييني السببية هي التي تدخل على سبب الفعل وعِلَّتهِ التي من أجلها حصلَ الفعل، ومثل أصحابنا (ماتَ بالجوعِ [2]، ودليلهم قوله تعالى:﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمۡ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَرُسُلِي هُزُوٗا ﴾ [الكهف: ١٠٦]، هذه (الباء) يسميها العلماء باء السببية، يعني جازيناهم بهذا الجزاء بسبب كفرهم، والسبب الأخر اتخذوا آياتِ الله ورسله هزوًا، بمعنى كانوا يستهزؤون بآيات الله وبرسله فمقابل كفرانهم عوملوا هذه المعاملة فلم يكتفوا، بل ارتكبوا أعظم أنواع الاحتقار[3].

ومن الأدلة الأخرى التي ساقها علماء التفسير، قوله تعالى: ﴿فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا ﴾ [البقرة: ٢٢]، فنجد الرازي يذكر لنا معنى قوله تعالى: إنَّه أخرج الثمرات بوساطة الماء المنزل من السماء ؛لأن المعنى مصلحة، لأنهم إذا علموا أن هذه المنافع القليلة يجب أنْ تتحمل المشاق فالمنافع العظيمة في الآخرة أَوْلى أَنْ تتحمل المشاق في تحصيلها، وذهب آخرون أنَّه تعالى يحدث الثمار والزرع بواسطة هذا الماء النازل من السماء[4]، وممَّا ساقه أبو حيان من الأدلة التي جاءت بها (الباء) بمعنى السبب، فمن دخولها على سبب الفعل، كقولك:(عنفت زيدًا بذنبه)، دلالة على أنَّ التعنيف اتصل بزيد (فالباء) هنا سببية، أي بسبب ذنبه[5]، ومنه قول الشاعر لبيد[6]:

غُلْبٍ تَشَذَّرُ بِالذُحولِ كَأَنَّها جِنُّ البَدِيِّ رَواسِيًا أَقدامُها

---

(١) شرح التسهيل: ٣/١٥٠.

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية : ٣/١٦٩.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي: ٢١/٥٠٢، وتفسير المراغي: ١٦/ ٢٤.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ٩/٩٧.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١١: /١٩٢.

(٦) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ١١٥.

وجاء في شرح المعلقات معنى هذا البيت فالغُلب بمعنى الغلاظ، وتشذّر جاءت لمعنى تتهدّد وتتوعّد أي هم رجال غلاظ كالأسود، بمعنى خلقوا خلقة الأسود، يهدد بعضهم بعضًا بسبب الأحقاد التي بينهم فالباء هناء جاءت سببية[١].

وانفرد ابن مالك من بين النحويين فما ذكره النحويون منهم المرادي[٢]، أنَّ (الباء) تكون للاستعانة وما ذكره ابن مالك مدرج في باء السببية وأكثر العلماء فرقوا بين (باء) السببية (وباء) الاستعانة، فالسببية تدخل على سبب الفعل والاستعانة تدخل آلة الفعل نحو: (كتبت الكتاب بالقلم)[٣]، وأمَّا (الباء) التي تكون بمعنى التعليل فذهب ابن مالك بقوله:((وباء التعليل هي التي يصلح غالبًا في موضعها اللام))[٤]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ﴾ [النساء: ١٦٠].

ولم يذكر لنا أبو حيان، والسيوطي أنها للتعليل إذ صرَّح أبو حيان متمثلًا ذلك بقوله:((فالتعليل والسبب عندهم شيء واحد))[٥]، والدليل أنَّ المعنى الذي في(باء) السببية هو موجود في (باء) التعليل[٦]، فالتعليل معنى ظاهر في (الباء)[٧]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾[القصص: ٢٠]، بمعنى يتشاورون في أمرك لأجل القتل وما قال أبو حيان:((ليست الباء للتعليل بل التعليل هو قوله (لِيَقْتُلُوكَ)، والباء ظرفية، أي: يأتمرون فيك))[٨]، ويرى العلماء (الباء) الظرفية تكون بمعنى (في)[٩]، وقد تكون للزمان ، والمكان، فالظرفية الزمانية، نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِٱلَّيْلِ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨]، أي بمعنى في الليل،

---

(١) ينظر: شرح المعلقات السبع، للزوزني: ١٩٧.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٥١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٥٠.

(٤) شرح التسهيل: ٣/١٥٠، والجنى الداني: ٢٥١.

(٥) التذييل والتكميل: ١١/١٩٤.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ١١/١٩٤.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/٢٩٤٦.

(٨) التذييل والتكميل: ١١/١٩٤.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٥١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/١٩٠، وهمع الهوامع: ٢/٤١٧.

وقد تكون ظرفية مكانية ،نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، بمعنى في بدر، وهي كثيرة في الكلام.

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي قائلًا:((إن عصيت بسفرك فَأَنت طَالِق فينظر إنْ أراد أحدهما ترتّب الحكم عليه ،وإن تعذر معرفة إرادته، أو أطلق فالقياس أنَّ الحكم لا يترتب على أحدهما فقط لجواز إرادة الآخر))[١]، إنْ أراد بنفس السفر طلقت ؛ لان السفر سفر معصية، فإن أراد معصيتها فيه لم تطلق فيحتمل أنْ تطلق عاصية في السفر، وأصحهما الأول؛ لأنَّه يعلم أنَّ سفرها معصية ولم يطلقها به وإنَّما طلقها بالمعصية وهي مبنية على القاعدة النحوية بمعنى (في) أو بسبب السفر[٢].

والظرفية ربما جاءت مجازية، كقولك:(بكلامك بهجة)، ووردت بمعنى في، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] أي بمعنى في[٣]، وهذاما تحدث به الجمهور من العلماء منهم ابن مالك[٤]، وناظر الجيش، والأشموني، والأزهري، والسيوطي[٥]، وغيرهم[٦].

وتجد الباحثة أنَّ الصواب ما ذهب إليه أبو حيان والسيوطي والدليل على ذلك أنَّ المعنى الذي وجد في باء السببية موجود في التعليل، لكونه أقرب إلى الصواب وأما ما ذهب إليه ابن مالك بأنَّ باء الاستعانة مدرجة في السببية قول منفرد به والدليل أنَّ النحاة فرقوا بين باء الاستعانة وباء السببية كما أشرنا سابقًا.

---

(١) الكوكب الدري: ٣٩٦.

(٢) ينظر: الكوكب الدري: ٣٩٦، وزينة العرائس، لجمال الدين الحنبلي: ١٦٩.

(٣) ينظر: التحبير شرح التحرير: ٦٦٧/٢، والوجيز في أصول الفقه، للزحيلي: ١٩٨/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٥١/٣.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٩٤٠/٦، وشرح الأشموني: ٩٠/٢، وشرح التصريح: ٦٤٦/١، وهمع الهوامع: ٤١٧/٢.

(٦) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٧٠/٣، والجداول في إعراب القرآن: ٨٠/١٤.

٢-دلالة التشبيه في الكاف:

الكاف وهو أحد حروف المعاني التي تودي معنى جديدًا في الجملة إذ جاءت الكاف لدلالات متعددة ومن أهم هذه الدلالات قال الإسنوي: ((كَاف التَّشْبِيه كَقَوْلِك زيد كالأسد حرف يدل على مُطلق التَّشْبِيه وَيتَعَيَّن مَحل ذلك بالقرائن وَقد يخرج عَن الحرفية إِلَى الاسمية فيستعمل فَاعله ومفعوله ومجروره))[(١)]، لم يخلُ كتاب العربية التنظيري الأوّل من رصد هذا المعنى الذي تحدث به الإسنوي، قال سيبويه:((وإذا قلت: أنت كعبدِ الله، فقد أضفتَ إلى عبد الله الشبَهَ بالكاف))[(٢)]، وذهب جمهور العلماء قديمًا إلى أن (الكاف) خرجت لمعانٍ أربعة ومن هذه المعاني كاف التشبيه وهي أشهر معاني الكاف، نحو: (زيدٌ كالأسَدِ)، بمعنى، مثلَ الأسدِ ، أَو شبه بالأسدِ، فقد نص على هذا المعنى جمهور العلماء منهم سيبويه، والمبرد، وابن مالك، وابن عقيل، والأشموني وغيرهم[(٣)].

ويرى ابن السرَّاج معناها (مثل)، وسيبويه يذهب إلى أنَّها حرف والبصريون كذلك، والدليل على أنَّه حرف نحو: (جاءني الذي كزيدٍ)، كما قلت: (جاءني الذي في الدارِ) ولو قلتَ: (جاءني الذي مثل) لم يصلح إلَّا أنَّ تقول: (الذي هو مثل زيدٍ)، حتَّى يكون راجعًا في الصلة وجاز بقبح، وإذا قلت: جاءني الذي كزيدٍ لم تحتج إلى هو، والدليل على أنَّها حرف مجيئها زائدة، والأسماء لا تقع زائدة إنَّما الحروف تزاد[(٤)]، ويرى ويرى غيرهم، يُراد بِهِ الجرأَةِ والشجاعة[(٥)].

وأمثلتها في القرآن وغير القرآن كثيرة، ومنه، قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ

---

(١) الكوكب الدري: ٤١٠.

(٢) الكتاب: ٤٢٠/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٣٩/١، والمقتضب: ٢٧٧/٣، وشرح الكافية على الشافية: ٨١١/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٥/٣، وشرح الأشموني: ٩٧/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٧/١.

(٥) ينظر: التعليق على الموطأ، هشام بن أحمد الوقشي: ١٥٥/١.

لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ ﴾ [الحشر: ١٦] فجاءت (الكاف) زائدة للدلالة على التشبيه، وهذا ما صرح به الإسنوي على أنَّه يدل على مطلق التشبيه[١]، ومن معاني الكاف(التعليل) ودلالة الكاف على التعليل تكون كثيرة[٢].

ثُمَّ جاء بعد ذلك ابن هشام فبيَّن لنا أنَّ التعليل أثبته قوم، ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه، بِأَنْ تكون (الكاف) مكفوفة بـ(ما) والحقّ جوازه في المجرّدة من (ما) وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، بمعنى أعجب لأنَّه لا يفلح الكافرون، والمقترنة بما الزائدة والمصدرية[٣]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨]، فجاءت (الكاف) للدلالة على التعليل أي: لهدايته إياكم[٤]، فالذّكر والهداية يشتركان في أمرٍ واحدٍ وهو الإحسان وهذا ما رآه بعضهم أنَّه من وضع الخاص موضع العام وَمَا تقدَّم من أَن مَا مَصْدَرِيَّة ذكره البعض، وَزعم آخرون أنَّها كَافَّة[٥]، وقول الشاعر[٦]:

وطرفك إِمَّا جئتنا فاحبسنه كَمَا يحسبوا أَن الْهوى حَيْثُ تنظر

ونُقل عن أبي علي الفارسي أصل كما في الشاهد الشعري (كيما)، وزعم آخرون بأنَّه تكلف لا دليل ولا حاجة إليه، وناظر الجيش لم يرفض ما جاء به أبو علي فإذا حدث في (الكاف) معنى التعليل وجاء بعدها مضارع نصبته تشبيها بكي[٧]، ونُقل عن أبي حيان أنَّ البصريين لا يجيزون نصب الفعل بعد (كما) والكوفيين يجيزون ذلك مع أنهم يجيزون الرفع أيضا[٨]، ومن معاني الكاف (الاستعلاء)، كقولك:(كيف أصبحت)؟

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٤١٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٨١١/٢، و شرح ابن الناظم: ٢٦٥، وشرح ابن عقيل: ٢٦/٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٧٦٢/٢، ومغني اللبيب: ٢٣٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٤.

(٦)البيت من البحر الطويل وهو لجميل بثينة: ٢٨ .

(٧) ينظر: تمهيد القواعد: ٤١٥٢/٨.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٥٢/٨.

أصبحت)؟ فقال: كخير أي على خير، فالكاف جاءت بمعنى (على) للدلالة على الاستعلاء، وجعل منه الأخفش قولهم:(كن كما أنت) بمعنى على ما أنت عليه[١].

وذهب الأكثرون من النحاة إلى أنَّ (الكاف) تكون زائدة بمعنى التوكيد ودليلهم، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فالكاف جاءت هنا زائدة للدلالة على التوكيد والتقدير: ليس شيء مثله[٢]، وقول الشاعر[٣]:

لَوَاحِـقُ الأَقْـرابِ فِيهَـا كـالمقَقْ قُبٌّ مِنَ التعداءِ حُقْبٌ في سوَقْ

فقد ذكر جمهور العلماء أنَّ معنى المقق هو الطول[٤]، ونُقل عن السيرافي، وابن الخباز من معاني (الكاف)، المبادرة، كقولهم: (صل كما يدخل الوقت)، أي: للدلالة على المبادرة بالصلاة عند دخول الوقت، وقولهم: (سلم كما ترحل)، دلالة على المبادرة للدخول بالسلام، وأشار ابن هشام خروج الكاف لمعنى المبادرة إنَّه غريب جدًا[٥]، نصَّ نصَّ على هذا المعنى السيوطي، وفاضل السامرائي[٦]، وما ذكره الإسنوي قد تخرج عن الحرفية إلى الاسمية[٧].

ونقل السمين الحلبي في اسمية (الكاف) فمذهب الأخفش يجوز في الكاف أنْ تكون اسمًا مطلقًا، وأمّا مذهب سيبويه فلا يُجيز ذلك إلا في ضرورة الشعر[٨] كقوله الشاعر[٩]:

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَط كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٤٣/٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤١٨/٤، والأصول في النحو: ٢٩٥/١، والمحكم والمحيط: ١٥٠/٧، وأوضح المسالك: ٤٣/٣.

(٣) ديوان رؤبة: ١٠٦، انظر: سر صناعة الإعراب: ٣٠١/١، وشرح ابن عقيل ٢٦/٣، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤١٨/٤، والأصول في النحو: ٢٩٥/١، والمحكم والمحيط: ١٥٠/٧، وأوضح المسالك: ٤٣/٣.

(٥) ينظر: التنبيه على مشكلات الهداية، أبي العز الحنفي: ١٠١٢/٣، وشرح التصريح: ٦٥٥/١.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٤٤٧/٢، ومعاني النحو: ٩٩/٣.

(٧) ينظر: الكوكب الدري: ٤١٠.

(٨) ينظر: الدر المصون: ١٥٥/١.

(٩) البيت من البسيط وهو للأعشى الكبير ميمون بن قيس في ديوانه: ٩٩

فالكاف جاءت هنا اسمًا(مرفوعًا) فِي معنى (مثل) الطعْن، فالكاف فاعلة للدلالة على أنَّ الفاعل لا يحذف، فكأنه قال: ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن فرفعه بفعله والمعنى لن ينهى الظالم عن ظلمه، إلَّا الطعن الذي تغيب الفتل فيه، ويفنى الجرح[١]، وذكر المرادي تقع مجرورًا بحرف جر، وأنْ يضاف إليه، ومبتدأ، ومفعولًا، واسم لكان وذكر أمثلة كثيرة لكل موضع منها، والذي تجوز فيه الحرفية والأسمية. هو ما عدا ما ذكر[٢].

وخروجها إلى الاسمية لا يكون عند سيبويه، إذ قال:((إلَّا أنَّ ناسا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوها بمنزلة مِثْلٍ قال الراجز وهو حُمَيْدٌ الأَرقطُ، فصيروا مثل كعصف مأكول))[٣] وهذا ما أشار له الإسنوي خروجها من الاسمية لا يكون إلَّا في ضرورة الشعر [٤].

ويرى أبو علي الفارسي أنَّ الحرفية أغلب من الأسمية ؛لأنَّها لا تكون اسمًا إلَّا ومعنى الخطاب موجود فيها وقوله: وأرأيتك زيدًا ما فعل حرف خطاب ولا دلالة الاسمية فيها فالكاف لا يكون اسمًا ؛لأنَّه لوكان اسمًا لوجب أنْ يكون المفعول الثاني في المعنى[٥]، ونقل عن سيبويه الذي زعم أنَّ (كاف) ذلك اسم ينبغي أنْ يقول إنَّ (تاء) (أنت) اسم وهي بمنزلة (الكاف) و(الكاف) ليس اسم[٦].

وافق أبو علي الفارسي على ما ذهب إليه سيبويه حينما استدلَّ على حرفية الكاف فالكاف زائدة[٧]، والدليل ما قاله سيبويه:((أنَّه ليس باسمٍ قولُ العرب: أَرَأَيْتَكَ فلانًا ما حالُه، فالتاءُ علامة المضمر المخاطَب المرفوع ولو لم تلحق الكاف كنت

---

(١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٣٢٧/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٨٢.

(٣) الكتاب: ٤٨٠/١.

(٤) ينظر: الكوكب الدري: ٤١٠.

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٩/١-٤٠.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠/١.

(٧) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٤٠/١، والمحكم والمحيط: ١٥٠/٧، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٧٦١/٢.

مستغنياً...، فإنَّما جاءت الكاف في أَرأيتَ والنَّداءُ في هذا الموضع توكيدًا))[١] وسار على نهجهم ابن سيده في(ذلك، وتلك، وذاك، وتيك، وأولائك) الكاف زائدة للدلالة على توكيد الخطاب[٢].

وفي اثر دلالتها التطبيقي فقد ذكر الإسنوي في هذه المسألة فروعاً فقهية كثيرة منها إذا قال:((أحرمت إحرامًا كإحرام زيد، أي: صرَّح بكاف التشبيه فإنَّه يصير محرّمًا بنفس ما أحرم به زيد، من حجٍ، أو عمرةٍ، أو قرآنٍ، أو تمتع...، أنَّه لو قال: كإحرام زيد وعمرو وكان أحدهما محرمًا بالحج، والآخر بالعمرة صار قرناً ولم يقولوا إنه يدخل في مجرد الإحرام، ثم يصرفه إلى ما أراد وسببه أنَّ الإحرام لا يشترط فيه التعيين فلو حملنا ذلك على أصل الإحرام لم يبق))[٣]، فالإسنوي في جانبه التطبيقي وضح دلالة (الكاف) على التشبيه من خلال شاهده التطبيقي (فالكاف) في كإحرام جاءت للدلالة على التشبيه فإنه يصير محرمًا بنفس إحرام زيد وعمرو.

ومنها لو قال: ((أنتِ طالقٌ كالثلج، أو كالنار، طلقت في الحال، ولَغا التشبيه...، وأبو حنيفة أنَّه إنْ قصَد التشبيه بالثلج في البياض، وبالنار في الإضاءة، والنُّور، وقَع في زمان السُّنَّة، وإنْ قصد التشبيه في الثلج بالبرودة، وبالنار في الاستضاءةِ طلقت للسنة وإنْ قصد التشبيه بالثلج في البرودة، وبالنار في الحرارة والاحراق طلقت في زمن البدعة))[٤]، وهذا ما نصَّ عليه الجمهور من الفقهاء منهم النووي[٥]، وأبو يحيى السنيكي، وشمس الدين الشربيني (ت:٩٧٧هـ)[٦].

تخلص الباحثة مما تقدم (الكاف) من حروف المعاني الأحادية وجاءت لدلالات متعددة منها التشبيه وهو من أشهر معاني (الكاف)، ومنها التعليل، والاستعلاء، وزائدة لتوكيد، والمبادرة وهذا المعنى أطلق عليه بعضهم أنَّه غريب وقد أختلف العلماء في

---

(١) الكتاب: ٢٤٥/١.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط: ١٥٠/٧.

(٣) الكوكب الدري: ٤١٢.

(٤) الكوكب الدري: ٤١٢.

(٥) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٥٠٨/٨، وروضة الطالبين: ٢٢/٨.

(٦) ينظر: أسنى المطالب: ٢٦٩/٣، ومغني المحتاج: ٥٠٢/٩.

اسميتها، هل هي حرف أو اسم، فذهب بعضهم أنها اسم مطلقًا، وذهب الأكثرون أنها حرف وذكروا لنا أدلة على ذلك.

وممَّا تقدم ذكره من آراء على اختلاف التوجهات تجد الباحثة أنَّ الصواب ما ذهب إليه أبو علي الفارسي بان الكاف حرف خطاب ولا دليل على اسميتها، فالكاف لا يكون اسمًا، والدليل لوكان اسمًا لوجب أنْ يكون المفعول الثاني في المعنى، فالكاف تتحدد دلالته بالسياق الذي جاء فيه والدليل على ذلك ورودهُ في القرآن الكريم، وكلام العرب شعرا ونثرًا.

٣- الواو بين دلالة الجمع والترتيب:

الواو من الحروف المفردة وتفيد اشتراك ما قبلها بما بعدها في الحكم وهي أمُّ لأدوات العطف فجاءت لدلالات متعددة ومن أهم هذه الدلالات دلالة الجمع المطلق، إلَّا أنَّ دلالتها على الجمع أعمُّ من دلالتها على العطف إذ قال الأسنوي:((ذهب بعض الْبَصرِيين وَجَمَاعَة من الْكُوفِيّين إِلَى أَنَّ وَاو الْعَطف تفِيد التَّرْتِيب، وَنَقله صَاحب التَّتِمَّة فِي كتاب الطَّلَاق عَن بعض أَصْحَابنَا...، وَالثَّانِي وَهُوَ الْمَعْرُوف عَن الْبَصرِيين أَنَّهَا لَا تدلُّ على تَرْتِيب وَلَا على معية قَالَ فِي التسهيل لَكِن احْتِمَال تَأْخِير الْمَعْطُوف كثير وتقدمه قَلِيل والمعية احْتِمَال رَاجِح))[1].

واختلف النحويون والأصوليون في معاني الواو اهي دالة على الترتيب أو لمطلق الجمع فجاءت الأقوال على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى بعضهم أنَّها للترتيب وهو المشهور عندهم كما بالغ الماوردي في الوضوءِ حيث استدلَّ على الترتيب (بآية الوضوء) فعطف بحرف الواو وذلك واجب الترتيب لغة وشرعا[2]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]، فجعلوه في الآية بمعنى

(١) الكوكب الدري: ٤٢٤.

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٦٣/١، والإبهاج في شرح المنهاج: ٣٣٨/١، وتشنيف المسامع: ٥٧٠/١.

الترتيب والتعقيب فالترتيب واجب في الوضوء وهو أنْ يأتي الواحد بعد واحد، فيغسل وجهه ثُمَّ يديه ثُمَّ يمسح رأسه، والظاهر من كلام الفقهاء أنَّه يدل على شيئين، منها: الواو يوجب الترتيب، وأن البداية باللفظ توجب البداية بالفعل، وهذا ما نقله الثعالبي(ت:٤٢٧هـ) في تفسيره[١].

وَنُقل عن الفرَّاء وغيره من أنَّها تأتي لِلتَّرْتِيبِ فيَسْتَحِيلُ الجمع، ودليلهم، قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ﴾ [الحج: ٧٧][٢] فالركوع قبل السجود فلو لم تكن الواو للترتيب لما استفاد منها، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٥٨]، يبدأ بالصفا لأنَّ الله تعالى بدأ بها عندما سأل صحابة النبي محمد(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) بم نبدأ؟ قال النبي محمد(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) ((ابدءُوا بما بدأ الله به))[٣]، وهذ دليل على أنَّ الواو جاءت للترتيب؛ لأنَّها لو كانت لمطلق الجمع لما احتاجوا إلى السؤال وهم من أصحاب الكلام وأنَّ النبي محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)نصَّ على الترتيب، والنبي محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أفصح العرب[٤].

وجاء في (حروف المعاني) الترتيب في اللفظ يحتاج سببًا والترتيب في الوجود يكون صالحًا له فوجب الحمل عليه وهذا ما نُقل عن قطرب ردًّا على ادّعاء السيرافي وغيره بإجماع البصريين على أنَّها لا تفيد الترتيب[٥].

المذهب الثاني: الواو تأتي للمعية وعلية الحنفية، فذلك قول القائلين الذين صرَّحوا بالترتيب والمعية[٦].

المذهب الثالث: الذي صرَّح به جمهور العلماء أنَّها للجمع المطلق وهو الصحيح أي لا تدلّ على الترتيب ولا على المعية، كقولك: (قَائمٌ زيدٌ وعَمْرٌو)، أي يحتمل عدّة

---

(١) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعالبي: ٣١/٤.

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٦٣/١.

(٣) رواه النسائي في السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي١٤٢/٤.

(٤) ينظر: حروف المعاني، محمود سعد: ٣٠.

(٥) ينظر: حروف المعاني: ٣٠.

(٦) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، السبكي: ٣٣٨/١.

معانٍ، منها قاما في وقتٍ واحدٍ، ومنها كون (زيدٍ قام أولًا)، أو (عمرٌو قام أولًا)، أي: أشركت في الحكم بينهما من غير تعرض لمجيئهما معا أو لمجيء أحدهما بعد الآخر فهي للقدر المشترك بين المعية والترتيب[١].

وما زعمه ابن مالك إذ قال:((المعطوف بالواو إذا عري من القرائن احتمل المعية احتمالًا راجحًا، والتأخر احتمالًا متوسطًا، والتقدم احتمالًا قليلًا، ولذلك يحسن أنْ يقال: قام زيد وعمرو معه، وقام زيد وعمرو بعده، وقام زيد وعمرو قبله، فتؤخر عمرا في اللفظ وهو متقدِّم في المعنى))[٢]، وهذا ما ردّده الإسنوي في مسألته[٣]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ فِرۡعَوۡنُ وَمَن قَبۡلَهُۥ وَٱلۡمُؤۡتَفِكَٰتُ بِٱلۡخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩]، وما ذكره ابن مالك مخالفًا لسيبويه وغيره من النحاة إذ ذهب سيبويه مصرحًا بقوله:((مررتُ برجل وحمار قبل. قالوا وأشركت بينهما في الباءِ فجريا عليه، ولم تَجعلْ للرَّجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون بها أَوْلَى من الحمار كأنك قلت مررتُ بهما...؛ لأنَّ يجوز أنْ تقول: مررت بزيد وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أنْ يكون زيدًا ويجوز أنْ يكون المرورُ وَقَعَ عليهما في حالةٍ واحدة))[٤]، فواضح من كلام سيبويه أنَّ الواو تحتمل الترتيب والمعية على حد سواء.

فمن هؤلاء الذين أوردوا أنَّ (الواو) لمطلق الجمع، أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن يعيش، وأبو حيان، والزركشي[٥]، ويرى ابن جني من معاني (الواو) مَعْنَى الِاجْتِمَاع[٦] ومما زعمه ابن جني عطف اسْم على اسْم، وَعطف الْفِعْل على الْفِعْل

---

(١) ينظر: الإحكام، للآمدي: ٦٣/١، والإبهاج في شرح المنهاج: ١: /٣٣٨، وتنشيف المسامع بجمع الجوامع: ٥٧٠/١.

(٢) شرح التسهيل: ٣٤٨/٣.

(٣) ينظر: الكوكب الدري: ٤٢٥.

(٤) الكتاب: ٤٣٧/١.

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١٨٥/١، واللمع في العربية: ٩١، وشرح المفصل: ١٠/٥، وارتشاف الضرب: ١٩٨١/٤، والبحر المحيط: ١٤١/٣.

(٦) ينظر: اللمع في العربية: ٩١.

ف(قَامَ زيد وعَمْرو) فالْقيام يَصح لهما معًا، فلَا يصح أنْ تَقول:(مَاتَ زيد وَالشَّمْس) فالشَّمْس لَا تموت[1].

واحْتج الأصوليون الذين صرحوا بأنَّ الواو لمطلق الجمع بأدلة عدّة ، منها لَوْ كَانَتْ (الواو) للترتيب فِي قولك: رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا لَمَا صَحَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨]، ووردت الآيةٌ في ، سورة الاعراف : ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [الأعراف: ١٦١]، فالقصة واحدة والتناقض في كلام الله محال من جعل المتقدم متأخرًا والمتأخر متقدمًا[2]. وورد في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾[النور:٢] لا تدلّ الواو على الترتيب وإنَّما دالة على الجمع المطلق[3].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما صرح به الإسنوي، بقوله: ((إذا قال لزوجته إنْ دخلْتِ الدار وكلمتِ زيْدًا، فأنتِ طالقٌ، فلا بدّ منهما ولا فرق بين أنْ يتقدّم الكلام على الدخول أو يتأخر عنه))[4]، وفي إثباته خِلَاف، لأنَّه من جَعَل الواو للترتيب، فلا بدّ أن يتقدَّم الدخول على الكلام، وبعضهم من جَعَل الواو للترتيب وذهب إلى هذا المعنى السبكي (ت:٧٧١هـ)[5]، وابن الملقن (ت:٨٠٤هـ)[6].

والظاهر من نصّ الإسنوي التطبيقي لا بُدَّ من وجود الكلام لوقوع الطلاق وأنَّها للجمع المطلق أي لا تدلّ على الترتيب ولا على المعية، أي يحتمل عدة معانٍ، الدخول والكلام ،أي: أشركت في الحكم بينهما من غير تعرض لمجيئهما معًا أو لمجيء أحدهما بعد الآخر فهي للقدر المشترك بين المعية والترتيب

تخلص الباحثة ممَّا تقدَّم إلى أنَّ دلالة (الواو) جاءت على ثلاثة مذاهب المذهب الأول الذي صرَّح به الفرَّاء والشافعي أنَّها للترتيب وهو الصحيح، والمذهب

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥.

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٦٣/١.

(٣) ينظر: حروف المعاني: ٢٦.

(٤) الكوكب الدري: ٤٢٧

(٥) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي: ٨٨٣/٣.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر، ابن الملقن: ٤٣/٢.

الثاني: الواو تأتي لمطلق الجمع فقط بحسب السياق وهذا الرأي الذي عليه الجمهور، وتاتي للترتيب بحسب السياق وتأتي لمعية بحسب السياق ، فالسياق يحكم بهذه الدلالات

وممَّا تقدَّم ذكره من آراء على اختلاف التوجهات تجد الباحثة أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه الفرَّاء والشافعية وبعض الكوفيين أنَّها للترتيب؛ لأنَّه الرأي الأقرب لمنطق اللغة فضلًا عن أنَّه أيسر على العربية وباحثيها، والدليل على ذلك فقد أيَّد العلماء والفقهاء هذا الرأي بآيات قرآنية وأحاديث نبوية، والنبي محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) نصَّ على الترتيب وهو أفصح العرب والعجم.

٣- دلالة الفاء التعقيبية:

الفاء العاطفة تأتي لمعان متعددة ومن أهمّ هذه المعاني الترتيب والتعقيب والسببية غالبًا وقد تأتي للمهلة ولمطلق الجمع كالواو قال الإسنوي:((الْفَاء تدل على التَّرْتِيب بِلَا مهلة ويعبر عَنهُ بالتعقيب كَأَن الثَّانِي أَخذ بعقب الأولِ وقال الفرَّاء: يجوز أنْ يكون ما بعدها سابقًا، وقال الجرمي إنْ دخلت على الأماكن، والمطر، فلا تفيد الترتيب))[(١)]، وبتحري جهد القدماء من النحويين نجد ما قاله سيبويه: ((فإذا قلت: زيدٌ فاضربْه، لم يَستقم أَنْ تَحملَه على الابتداء. ألَا ترى أنّك لو قلت: زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم، فهو دليلٌ على أنّه لا يجوز أنْ يكون مبتدأ))[(٢)].

ويرى جمهور العلماء، أنَّ (الفاء) العاطفة تأتي للدلالة على الترتيب وتكون على نوعين، الأول: ترتيب في المعنى يقصد به أن يكون المعطوف بها لاحقًا متصلا به بلا مهلة، والأكثر متسببًا عما قبله، كقولك: أقمته فقام، ودليلهم قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٧]، والثاني: ترتيب في الذكر[(٣)].

---

(١) الكوكب الدري: ٤٣٤.

(٢) الكتاب: ١٣٨/١.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧٣، ومغني اللبيب: ٢١٤، وشرح التصريح: ١٦٠/٢، والبحر المحيط: ١٥٢/٣، والقواعد والفوائد الأصولية: ١٨٧.

وممَّا زعمه ابن الناظم أنَّ الترتيب في الذكر على نوعين، الأول: يقصد به عطف مفصل على مجمل أي يقع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظًا، لا أنَّ معنى الثاني وقع بعد زمن الأول[١]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ [هود: ٤٥] الفاء دالة على الترتيب الذكري، لأنَّه وقع بعد إجمال، وقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٣٦] والثاني: عطف جاء لمجرد المشاركة في الحكم[٢]، وذهب جمهور العلماء ولاسيَّما الأصوليون على أنَّها تدلّ على الترتيب بلا مهلة ويعبر عنه بالتعقيب كأنَّ الثاني أخذ بعقب الأول[٣] وقد عبر ابن مالك في ألفيته المشهورة عن دلالة الفاء أنها للتعقيب مصرحًا بقوله: (وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ)[٤].

ونُقل عن ابن مالك أن (الفاء) قد تأتي للمهلة بمعنى (ثم) ودليلهم ، قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾ [الحج: ٦٣] أي عطف فتصبح على فعل محذوف تقديره: (أنبتنا به)، فتأخر الإنبات: وقيل بل هي للتعقيب[٥]، ورأى ابن هشام (الفاء) هنا للسببيَّة وَفَاء السببِيَّة لا تستلزم التعقيب وأعطى دليلًا على كلامه، نحو (إِن يسلم فَهُوَ يدْخل الْجنَّة) وجاءت الفاء بمعنى ثمود ودليلهم قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةً فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا﴾ [المؤمنون: ١٤]، فقد وردت(الكاف) بمعنى (ثم) دلالة على التراخي[٦].

ومن معاني الفاء التعقيب فهي تشترك في الإعراب والحكم بشرط كون الثانِي بعدَ الأوَّلِ فدلالتها على التعقيب من غيرِ مُهْلَةٍ فهي تشترك فِي كل شَيْء بِحَسبِهِ كقولك:(تزوج فلَان فولد لَهُ) إِذا لم يكن بَينهمَا إِلَّا مُدَّة الْحمل وَإِن كَانَت المدة طويلة، وَدخلت الْبَصْرَة فبغداد فدخل البصرة وبغداد بعد ثلاثة أيام فالفاء جاءت هنا دالة على

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧٣، ومغني اللبيب: ٢١٤، وشرح التصريح: ٢/١٦٠.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧٣.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣/١٥٢، والقواعد والفوائد الأصولية: ١٨٧.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/٢٢٧.
(٥) ينظر: الجنى الداني: ٦٢.
(٦) ينظر: مغني اللبيب:١/١٦٢.

التعقيب، ودليلهم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١]، أي: موت ثم قبر فجاءت الفاء في قوله تعالى دلالة على التعقيب بلا مهلة[١].

ومما زعمه بعضهم لو لم تكن للتعقيب لما دخلت على الجزاء، فيكون (الفاء) للتعقيب ووجب ربط جزاء الشرط (بالفاء)، فلا يدخل فيه إلا لفظ يفيد التعقيب وقد وردت (الفاء) للدلالة على التعقيب ودليلهم قوله تعالى: ﴿لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ﴾ [طه: ٦١]، فالأسحات لا يقع عقيب الافتراء، بل يتراخى إلى الآخرة (والفاء) حقيقة في التعقيب فوجب حمله على المجاز، لأنَّ الأسحات متحقق الوقوع جزاء للافتراء فنزل عقيبه[٢]، وما رآه الإسنوي إنْ دخلت الفاء على الأماكن والأمطار فلا تدل على الترتيب[٣]، كقولهم: مطرنا مكان كذا، فمكان كذا وَإِن كَانَ وُقُوع الْمَطَر فيهمَا فِي وَقت وَاحِد وهذا ما صرح به جمهور العلماء[٤]، وما تحدَّث به الأسنوي، موافقًا لما تحدَّث به العلماء قديما وحديثًا[٥] .

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي من المسائل الفقهية المبنية على القواعد النحوية ، منها إذا قال:((إن دخلْتِ الدارَ، فكلمْتِ زيْدًا فَأَنت طَالِق فَيشْتَرط فِي الْوُقُوع تَقْدِيم الدُّخُول على الْكَلَام))[٦]، ووافقهُ الرافعي[٧]، والنووي[٨]. فالإسنوي في جانبه التطبيقي قدَّم الدخول على الكلام لدلالة على الترتيب وعبَّر عنه عن طريق حكمه النحوي بالتعقيب كأنَّ الثاني أخذ بعقب الأول.

صفوة القول أنَّ (الفاء) من حروف العطف تفيد اشتراك ما قبلها وما بعدها في الإعراب والمعنى، وجاءت (الفاء) على معانٍ عدة، منها : الترتيب والمقصود بالترتيب

---

(١) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج: ٣٤٦/١، وحروف المعاني: ٦١.

(٢)ينظر: الإبهاج: ٣٤٧/١، وحروف المعاني، محمود سعد: ٦١.

(٣) ينظر: الكوكب الدري: ٤٣٥.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٦٣، ومغني اللبيب: ٢١٤، وهمع الهوامع: ١٩٢/٣، وحروف المعاني: ٦٢.

(٥) ينظر: الكوكب الدري: ٤٣٤.

(٦) الكوكب الدري: ٣٣٤.

(٧) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ١٢٨/٩.

(٨) ينظر: روضة الطالبين: ١٩٠/١٢.

أنْ يكون المعطوف (بالفاء) متأخرًا عن المعطوف عليه، والترتيب جاء على نوعين منها ما هو معنى ومنها ما هو ذكري، فالترتيب بالمعنى يكون المعطوف عليه متأخرًا، ومن معاني (الفاء) التعقيب كون المعطوف واقعًا بعد المعطوف عليه بلا مهلة ولا تراخٍ ومن معانيها أيضًا السببية ودلالة الفاء على الترتيب اختلف فيها العلماء منهم الفراء فذكر لنا أنَّ (الفاء) لا تدلّ على الترتيب مطلقًا وقد أيَّد ذلك بآيات قرآنية، وذكر الجرمي الأماكن والأمطار لا تدلّ على الترتيب ورأي الجرمي رددته الكثير من الكتب النحوية.

المبحث الثاني
دلالة الحروف الثنائية

١- (أو) بين التخيير والإباحة:

وهي حرف عطف وتكون لأحد الشيئين ذكر لها النحاة معاني عدة، ويكون وقوعها في الخبر والطلب فأمَّا في الخبر فمن معانيها الشكَ، والإبهام، والإضراب كـ(بل)، والتقسيم، وأمَّا في الطلب فتكون للتخيير، والإباحة، قال الإسنوي بقوله: ((أَو تقع لمعان مِنْهَا التَّخْيِير...، وللإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين فإذا عبّر بها في النهي عما كانت فيه للإباحة- استوعبت ما كان مباحًا بالاتفاق...، وإذا وقعت في النهي عن المُخبر يستوعب الجميع أيضًا))[١]، والظاهر من نصِّ الإسنوي (أو) ترد لمعان متعددة والمشهور من معانيها التخيير والاباحة، وإذا حاولنا أنْ نعرض المسألة على تراثنا النحوي نجد ما قاله سيبويه:((جالس عمرًا أو خالدا أو بشرًا، كأنَّك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنسانًا بعينه...، وتقول: كل لحمًا أو خبزا أو تمرًا، كأنَّك: قلت: كل أحد هذه الأشياء. فهذا بمنزلة الذي قبله وإنْ نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزًا أو لحمًا أو تمرًا، كأنَّك قلت: لا تأكل شيئًا من هذه الأشياء))[٢]، ونُقل عن المبرد أصلًا أو في الكلام واحد ثُمَّ تنقسم قسمين: الإباحة والتخيير[٣].

وجاء في (ارتشاف الضرب) أو تكون مشتركة في اللفظ لا في المعنى وعند ابن مالك مشتركة في اللفظ والمعنى[٤]، فمذهب جمهور العلماء قديمًا أنَّ (أو) العاطفة التي تقع في الطلب تكون بمعنى(التخيير) أي التخيير بين شيئين، فقصد أحدهما دون الآخر، نحو:(تزوّج هندا أو بنتها)، أي: خيّرته بين هند وبنتها فلا يجوز الجمع بين

---

(١) الكوكب الدري: ٤٣٩.

(٢) الكتاب: ١٨٤/٣.

(٣) ينظر: الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري: ١٠٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٩/٤.

الاثنين، ونظيره:(كل سمكا أو اشرب لبنا) أمرته أنْ لا يجمع بين اللبن والسمك، ونظيره (خذ قلما أو دفترا) فـ (أو) جاءت للدلالة على التخيير[١].

ودليلهم قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ﴾ [المائدة: ٨٩] ﴿فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ﴾ [البقرة: ١٩٦] أو وردت هنا للدلالة على التخيير فأنت مخيّر بين شيئين[٢]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ﴾ [الأنعام: ٣٥] والتقدير: فافعل كأنَّه خير على تقدير الاستطاعة فـ (أو) جاءت للدلالة على التخيير بين الأمرين، لأنَّ الجمع بينهما غير ممكنٍ[٣]، وترد أو لمعنى (الإباحة) وهذا ما صرَّح به جمهور العلماء[٤].

وممَّا زعمه ابن يعيش مصرحًا بقوله:((لفظها كلفظ التخيير، وإنَّما كان الفرق بينهما أنَّ الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر))[٥]، فالإباحة يكون كل منهما مباحًا، ولا يمنع من الجمع بينهما، ويطلب الإتيان بأحدهما وهذا ما تحدَّث به صاحب (حروف المعاني)[٦].

وما رددته الكتب النحوية الكثير من الأدلة على ورود أو بمعنى الإباحة، كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، ونظيره (خذ ثوبًا أو فرَسًا)، ومثله (جالس زيدا أو عمرا أو خالدا)، ومنه(تعلم الفقه أو النحو) جالس واحدا منهم أو جالسهم جميعا فهو مباح فـ(أو) جاءت هاهنا للدلالة على التخيير[٧]، وما قاله ابن مالك:((ومن علامات التي

---

(١) سيبويه: ١٨٤/٣، والمبرد: ١٠٣/٣، وحروف المعاني، للزجاجي: ٥١، وآمالي ابن الشجري: ٧٠/٣، ومعاني النحو: ٢٥١/٣ .

(٢) ينظر: الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري: ١٠٢.

(٣) ينظر: البرهان، للزركشي: ٢١١/٤.

(٤) ينظر: سيبويه: ١٨٤/٣، والمبرد: ١٠٣/٣، وأمالي ابن الشجري: ١٧٠/٣، وحروف المعاني، محمود سعد: ٥١.

(٥) شرح المفصل: ٢٠/٥.

(٦) ينظر: حروف المعاني، محمود سعد: ١٣٧.

(٧) ينظر: الوجوه والنظائر،: ١٠٢، والصاحبي في فقه اللغة: ٨٩، وحروف المعاني، محود سعد: ١٣٧.

للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها))[1]، واسند ابن مالك[2]، هذا الراي بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾ [النور:٣١]، فلو قيل: وآبائهن وآباء بعولتهن لم يختلف المعنى وقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وما قاله أبو حيان: ((وإذا نهيت عن المباح استوعب ما كان مباحًا باتفاق من النحاة))[3]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] وما ساقة الأخفش النهي عن الآثم والكفر جميعا، ويرى النحويون أنَّ (أو) بمنزلة الواو كأنهُ قال ولا تطع منهم آثماً وكفورًا[4] وقول الشاعر[5]:

يُهِينُونَ مِن حقَروا شَأيَهُ وإنْ كانَ فيهِمْ يَفِي أو يَبَر

فوردت (أو) في قول الشاعر بمنزلة الواو كأنهُ قال يفي ويبر[6].

واختلف العلماء في معنى (أو) كما وردت في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، يرى قوم أنَّها بمعنى(الواو)، والتقدير: ويزيدون، ويرى آخرون إنَّها جاءت بمعنى (بل)، وذهب بعض العلماء إلى أنَّها جاءت بمعنى الإباحة[7]، فمذهب الكوفيين أنَّ (أو) تكون بمعنى الواو؛ لأنَّها وردت كثيرًا في القرآن، وكلام العرب، وأمَّا مذهب البصريين فلا تكون بمعنى الواو؛ لأنَّ الجواب عن كلمات الكوفيين واحتجاجهم بقوله تعالى، فما رآه البصريون لا حُجَّة لهم، والدليل لأنَّ (أو) للتخيير، والمعنى أنَّهم إذا رآهم الرائي تخيّر في أنْ يقدرهم مائة ألف، أو يزيدون، وأنْ يكون بمعنى الشكّ، والمعنى أنَّ الرائي إذا رآهم شكَّ في عِدتهم لكثرتهم، فالشكّ يرجع

---

(١) شرح التسهيل: ٣/٣٦٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٣٦٤.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/١٩٩٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ١/١٠.

(٥) البيت للنمر بن تولب العكيلي في ديوانه: ٦٤ .

(٦) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ١/١٠.

(٧) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٨٩.

إلى الرائي، لا إلى الله تعالى[١]، وممَّا يراه النحاة الفرق بين التخيير والإباحة أنَّه يمنع في التخيير الجمع، أمَّا في الإباحة، فلا يمنع فالفرق لا يجب في الإباحة الإتيان بواحد، وفي التخيير يجب[٢].

ويرى النحاة إذا دخل النهي في التخيير ففيه خلاف ذهب قوم منهم السيرافي أنَّه يستوعب الجميع كالنهي عن المباح، وذهب آخرون منهم ابن كيسان(ت:٣٢٠هـ) إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد، وأنْ يكون عن الجميع[٣]، وهذا ما ردده المرادي(ت:٧٤٩هـ)[٤].

وفي أثر دلالتها التطبيقي فقد أورد الإسنوي من المسائل الفقهية المبنية على القواعد النحوية إذ قال: ((أو إذا دخلت بين نفيين، اقتضت انتفاءهما كمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الانسان: ٢٤] فَإِذا قَالَ وَالله لَا أَدخل هَذِه الدَّار أَو هَذِه فأيتها دخل حنث بِخِلَاف الدَّاخِلَة بَين إثباتين فَإِنَّهَا تَقْتَضِي ثُبُوت أَحدهمَا حَتَّى إِذا قَالَ لأدخلن الْيَوْم هَذِه الدَّار أَو هَذِه فيبر بِدُخُول إِحْدَاهمَا قَالَ الرَّافِعِيّ عقيب ذَلِك وَيُشبه أَن يُقَال إِذا دخلت بَين نفيين كفى للبر أَن لَا يدْخل وَاحِدَة وَلَا يضر دُخُول الْأُخْرَى كَمَا يَكْفِي الْوَاحِدَة فِي طرف الْإِثْبَات قلت وعَلى الأول لم يتَعَرَّض إِلَى أَنه إِذا دخلهما هَل يلْزمه كفارتان أَو كَفَّارَة وَاحِدَة وتنحل الْيَمين بِالدُّخُولِ وَالْقِيَاس الثَّانِي كَمَا لَو قَالَ وَالله لَا أَدخل كل وَاحِدَة مِنْهُمَا أَو أَطَأ وَنَحْو ذَلِك فَإِن الْيَمين تنْحَل بِالْفِعْلِ الأول))[٥]، أي اقتضى انتفاء كل منهما، نصَّ على هذا المعنى جمهور الفقهاء منهم الرافعي،

(١) ينظر: الإنصاف: ٣٩٣/٢.

(٢) ينظر: التلويح على التوضيح، للتفتازاني: ٢٠٦/١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٠١١/٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٣١

(٥) الكوكب الدري: ٤٣٩.

والنووي[١]، وأبو يحيى السنيكي[٢]، وابن حجر الهيتمي[٣]، وما صرَّح به الإسنوي أنْ يكون حالفًا على الامتناع من أحدهما، فإذا فعل واحدًا أو امتنع من الآخر لم يحنث[٤].

وذهب الإسنوي وغيره من الفقهاء إلى أن (أو) إذا دخلَتْ بين إثباتين، اقتضت ثبوت أحدهما نحو:(لا أدخل هذه الدار أو هَذِهِ فأي دار يدخل يحنث[٥]، ومنها:(لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ أَبَدًا)، (ولأدخلنَّ تلك الدار في هذا اليوم) فإنْ دخل الأخرى اليوم برّ، وإنْ لم يدخلها اليوم، ولم يدخل الأخرى، برّ أيضًا ونقُل عن الماوردي حديثًا مخالفًا لهذا أنه لو قال: لا أكلت خبزًا أو لحمًا، يرجع إلى مراده باليمين، والظاهر أنَّه أراد بالمراد تعيين ما شاء[٦].

ملخص ما تقدَّم ترد (أو) لمعانٍ منها التخيير والإباحة فالتخيير يمنع الجمع ويجب الإتيان بواحد كقولك تزوج هند أو أختها، فهنا لا يجوز الجمع بين الأختين، والإباحة لا يمنع الجمع فيكون كل منهما مباحًا ولا يجب الإتيان بواحد.

ومما تقدَّم ذكره من آراء على اختلاف التوجهات تجد الباحثة أن الصواب هو ما ذهب إليه الكوفيون إن "أو" التي بمعنى الإباحة ترد بمعنى الواو لأنه الرأي الأقرب لمنطق اللغة فضلًا عن أنه أيسر على العربية وباحثيها والدليل على ذلك فقد أيد العلماء والفقهاء هذا الرأي بآيات قرآنية وورد أيضًا في كلام العرب شعرًا.

---

(١) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٣٤٨/١٢، وروضة الطالبين: ٨٤/١١.

(٢) ينظر: أسنى المطالب: ٢٧٤/٤.

(٣) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ٤٥/١٠.

(٤) ينظر: المهمات في شرح الروضة: ١٦٦/٩.

(٥) ينظر: الكوكب الدري: ٤٤١، والعزيز شرح الوجيز: ٣٤٨/١٢، وروضة الطالبين: ٨٤/١١، والمهمات في شرح الروضة: ١٦٦/٩.

(٦) ينظر المصدر نفسه: ٣٤٨/١٢.

٢- دلالة " مِنْ"

حرف من حروف الجر وهي من الحروف الثنائية التي اعتنى بها النحاة قديمًا وحديثًا وتأتي لمعانٍ عدّة ومن معانيها دلالتها على التبعيض، قال الإسنوي: ((مِنْ) تسْتَعْمل لمعان مِنْهَا التَّبْعِيض كَقَوْلِك أخذت من الدَّرَاهِم وتعرف بصلاحية إِقَامَة صِيغَة بعض مقَامهَا فَنَقُول فِي مثالنا أخذت بعض الدَّرَاهِم))[١]، تراثنا اللغوي كان حافلًا وسباقًا في رصد دلالتها (فمِنْ) بكسر الميم تكون على نوعين زائدة وغير زائدة فالزائدة لتوكيد الاستغراق يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتكون زائدة لاستغراق الجنس، أما غير الزائدة فتأتي على أربعة عشر معنى من معانيها ابتداء الغاية، والتبعيض، وبمعنى في، والاستعلاء، والبدل، وغيرها[٢].

واختلف العلماء في معنى (مِنْ) فذهب سيبويه إلى أن (مِنْ) تكون:((لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا...، وتقول من فلان إلى فلان...، تكون أيضًا للتبعيض تقول: هذا من الثوب،...، كأنك قلت: بعضه))[٣].

وذهب المبرّد ومن وافقه من النحاة إلى كون مِنْ (لابتداء الغاية) ومن ذهب إلى أنَّها للتبعيض راجعٌ إلى غيره من النحاة[٤]، وصحَّحه ابن عصفور(ت:٦٦٣هـ) وهذا ما أورده المرادي[٥].

أنَّها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض وهذا ما أورده سيبويه[٦] وتابعه كثيرٌ من العلماء ومنهم ابن عادل الدمشقي(ت:٧٧٥هـ)[٧] وناظر الجيش[٨] وغيرهم[٩].

---

(١) الكوكب الدري: ٣٩٧.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٣١٢-٣٦١، وحروف المعاني، محمود سعد: ٢٥٩.

(٣) الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤٤/١.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٣١٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٩٤/١.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل: ٢٣٠/١.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: ٢٣٠/١.

ويرى النحويون أنَّ (مِن) تكون للتبعيض عندما يجوز الاستغناء عنها بـ(بعض) ودليلهم قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤] وهذا ما صرَّح به جمهور النحويين منهم سيبويه، وأبو البركات الأنباري وابن يعيش، وابن مالك، وابن الصائغ(١).

وقال المرادي:((مجيؤها للتبعيض كثير))(٢)، والدليل على ذلك فقد أورد ابن يعيش كثيرًا من الأدلة على ورود(مِن) بمعنى بعض نحو قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فجاءت (من) للدلالة على التبعيض؛ لأن الله تعالى وعد على عمل لا توبة فيه، ولا اجتنابُ الكبائر؛ لأنَّها تكفر بعض السيّآت، وعلى عمل فيه توبةٌ، واجتنابُ الكبائر تمحيصَ جميع السيّئات، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤]، فمن جاءت للدلالة على التبعيض أي: كلوا منه اللحم دون الفَرْث(٣).

ويرى النحويون كل مَوضِع صحَّ الحديث فِيهِ بِدُونِ (من)، فتكون للتبعيض، كقَوْلك: أخذت من الدَّرَاهِم، أي بعض الدراهم(٤) وهذا ما أورده الإسنوي(٥)، ويرى ابن هشام أنَّ (من) جاءت للدلالة على التبعيض ودليلهم قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وقرئ (حتى تنفقوا بعض ما تحبون)(٦)، فعندما يجوز حذف (من) ووضع (بعض) استغناء عنها فتكون دلالاتها على التبعيض نحو

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٢٤/٤، وأسرار العربية: ١٩٣، وشرح المفصل: ٤٥٨/٤، وشرح التسهيل: ١٣٩/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٦٣/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٣٠٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤٦١/٤.

(٤) ينظر: الكليات، للكفوي: ٨٣١ .

(٥) الكوكب الدري: ٣٩٧.

(٦) ينظر: أوضح المسالك، لجمال الدين بن هشام: ١٨/٣.

قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، كأنه قال بعض ذريته، فمن جاءت للدلالة على التبعيض[١].

وجاء في (الكليات) يكون المذكور قبلهَا لفظا،أَو معنى بعضًا مما بعدها، نحو قولك: أخذت درهمًا من الدّراهم، ولها مسلك آخر وَهُو إن تقدمها (مَا) كَانَت لتبعيض مَا قبلهَا، فَكَانَ وجودهَا وَعدمهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بعْدهَا سَوَاء، وَإِن لم يتقدمها مَا كَانَت لتبعيض مَا بعْدهَا[٢].

وزعم المبرِّد في (مِن) كونها للتبعيض راجع إلى ابتداء الغاية[٣]، وما قاله ابن يعيش مصرحًا بقوله:((ابتداء الغاية لا يُفارِقها في جميع ضروبها، فإذا قلت: أخذتُ من الدراهم درهمًا، فإنّك ابتدأت بالدرهم، ولم تَنْتَهِ إلى آخر الدراهم فالدرهم ابتداء الأخذ إلى أنْ لا يبقى منه شيءٌ، ففي كل تبعيض معنى الابتداء، فالبعضُ الذي انتهاؤه الكلُّ))[٤].

ويرى جمهور النحويون أنَّ (مِن) تأتي للدلالة على ابتداء الغاية المكانية والزمانية فالمكانية متفق عليها عند الجمهور، والزمانية فيها خلاف، ودليلهم قوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾ [التوبة:١٠٨][٥].

و(من) التي تكون لابتداء الغاية أن يصح في مقابلها (إلى) في الانتهاء أما في اللفظ أو المعنى واللفظ كقولك: (سرت من البصرة إلى الكوفة)، فمن جاءت للدلالة على ابتداء الغاية المكانية، وكذلك نزل منزلة المكان (من فلان إلى فلان) والمعنى كقولك: زيد أفضل من عمرو فمعناه زيادة الفضل على عمرو وانتهى في الزيادة إلى زيد[٦].

---

(١) ينظر: حروف المعاني، محمود سعد: ٢٦١.

(٢) ينظر: الكليات، للكفوي : ٨٣١/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤٤/١.

(٤) شرح المفصل: ٤٦١/٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٢٤/٤، والمقتضب: ٤٤/١، وأوضح المسالك: ١٩/٣، وحروف المعاني، محمود سعد: ٢٦١.

(٦) ينظر: حروف المعاني، محمود سعد: ٢٦١.

ودليلهم قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، فوردت (مِنْ) في قوله تعالى للدلالة على ابتداء الغاية المكانية[١]، فما رآه أكثر البصريين قديمًا وحديثًا أنَّ (مِنْ) تأتي للدلالة على ابتداء الغاية الزمانية ولكن فيها خلاف وهذا ما رددته أكثر الكتب النحوية فمن أصحاب هذه الكتب ابن مالك، والسبكي والأشموني، والأزهري، والفارضي (ت:٩٨١هـ)[٢]، وما جاء في (معاني النحو) أنَّ (مِنْ) عند البصريين لا تكون لابتداء غاية الزمان لا يصحّ قولك: سافرت من يوم الخميس، فعند الكوفيين تكون لابتداء غاية الزمان[٣]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ﴾ [التوبة: ١٠٨]، والتقدير: من تأسيس أول يوم.

وقول الشاعر[٤]:

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمانِ يوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبنَ كُلَّ التَّجارِبِ

فـ(من) جاءت للدلالة على ابتداء الغاية الزمانية وهي عند البصريين لابتداء الغاية في المكان وإن استعملت في الزمان فمجاز[٥].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي مصرحًا، بقوله : ((إذا قال لزوجته: اختَارِي من ثلاثِ طلقات ما شئْتِ أو طلِّقي نفْسَك من ثلاثٍ ما شِئْت، فلها أن تُطلِّق نفْسها واحدةً أو اثنتين، ولا تملك الثلاث))[٦] وما ذكره الإسنوي موافقًا لما ذكره الرافعي[٧]، والنووي[٨]. فوردت (مِنْ) في جانبه التطبيقي دلالة على التبعيض.

---

(١) ينظر: حروف المعاني، محمود سعد: ٢٦١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٦٩، والإبهاج في شرح المنهاج: ٣٤٩/١، وشرح الأشموني: ٧٠/٢، وشرح التصريح: ٦٣٨/١، وشرح الفارضي: ٣٧٠/٢.

(٣) ينظر: معاني النحو: ٧٦/٣.

(٤) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه: ١٥ .

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٦٩.

(٦) الكوكب الدري: ٣٩٧.

(٧) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٥٤٨/٨.

(٨) ينظر: روضة الطالبين: ٥٠/٨.

تجد الباحثة أنَّ الصواب ما ذهب إليه سيبويه لأنَّها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض وهو الصحيح والدليل على ذلك لو وضعت مكانها بعض لكان المعنى واحدًا، ولو وضعتها موضع (مِنْ) التي لابتداء الغاية لم يسغ والدليل أنها وردت في القرآن الكريم للدلالة على التبعيض قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥].

٣- لو حرف شرط في الماضي والمستقبل

جاءت لو على ثلاثة معانٍ: شرطية، وللتمني، ومصدرية، فالشرطية تكون على نوعين امتناعية وهي التي تتعلق بالماضي، وبمعنى إن، وهي التي تتعلق بالمستقبل[١]، إذ قال الإسنوي:((لَو حرف يدلّ على وُقُوع شَيْء لوُقُوع غَيره وَلَا يَليهَا عِنْد الْمُحَقِّقين إِلَّا ماضي الْمَعْنى سَوَاء كَانَ بِلَفْظ الْمَاضِي أَو الْمُضَارع وَيسْتَعْمل أَيْضا بِمَعْنى أَن فَيكون للشّرط فِي الْمُسْتَقْبل))[٢]، تراثنا اللغوي كان حافلًا وسبَّاقًا في بحث حقيقتها ورصد دلالتها قال سيبويه:((وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره))[٣]، وتابعه ابن السراج، والسيرافي، وابن مالك وغيرهم[٤].

وتابعه في استقرائها ابن مالك قال:((لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يلي تلو لازم))[٥]، والقصد منه أنه في (لو) يقال: حرف يدل على انتفاء تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه، وقال في موضع آخر ((لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه، واستعماله في المضي غالبا))[٦]، ويرى المرادي أنَّ معنى كلام سيبويه يقتضي فعلًا

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٩٥/٣.
(٢) الكوكب الدري: ٤٥٤-٤٥٦.
(٣) الكتاب: ٢٢٤/٤.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢١١/٢، وشرح كتاب سيبويه: ١٠٠/٥، وشرح التسهيل: ٩٥/٤.
(٥) شرح الكافية الشافية: ١٦٣١/٣.
(٦) شرح تسهيل الفوائد : ٢٤٠.

ماضيًا، كان يتوقع ثبوته، لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع فكأنه قال: لو حرف يقتضي فعلًا، امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته[١]

ويرى آخرون أنَّ (لو) تدل على امتناع ما دخلت عليه، ويستلزم امتناعه امتناع التالي، كقولك: (لو أكلت لشبعت) فامتنع الأكل، ولزم منه امتناع الشبع، والعبارة المشهورة في لو أنَّها حرف يدلّ على امتناع الثاني لامتناع الأول، العبارة الجيدة في لو أن يقال: حرف يدلّ على امتناع، والمعنى حرف يقتضي امتناع ما يليه، ويقتضي استلزام وجوده، وجود تاليه[٢].

ويرى ناظر الجيش معنى قوله حرف يقتضي امتناع ما يليه كقولك: لو جئتني أكرمتك، اقتضى نفي المجيء، واستلزام ثبوت الإكرام، فقد يكون الجواب مساويًا للشرط، فيمتنع لامتناعه كقولك: (لو كانت الشمس طالعة، لكان النهار موجودًا)، وقد يكون أعمّ من الشرط، فلا يكون ممتنعًا، لجواز أنْ يكون ثابتًا لثبوت ملزومه، نحو:(لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه)، فإنْ تركه السؤال محكوم بكونه ممتنع، والمعنى أنَّ العطاء ثابت مع ترك السؤال، وهذا معنى كلام سيبويه[٣].

وفي موضع آخر أنَّ (لو) لا يليها إلا ماضي المعنى سواء جاء بلفظ الماضي أو المضارع[٤]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم ﴾ [الأعراف:١٠٠].

وما زعمه أكثر النحويين منهم ابن مالك، وأبو حيان إذا كانت (لو) منفية بـ(لم)، فذهب قوم أنَّ استعمالها في الماضي غالب، وأنها تستعمل بمعنى (إن) الشرطية التي تخلص المضارع للاستقبال[٥]، ومنه قول عمر رَضِي الله عَنهُ ((نعم الْمَرْء صُهَيْب لولم يخف الله لم يَعْصِه)) وما ردَّده أصحاب الكلام أَنَّ صهيبًا لا يتْرك الْمعْصِيَة لله خوف عُقُوبَته وَلكنه يَتْرُكهَا تعظيما لقدره[٦]، ويرى الإسنوي أنَّ (لو) بمعنى (إنْ)

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٢٧٥.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٨/٣.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٩/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٩٦/٤، ارتشاف اضرب: ١٨٩٨/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٩٦/٤، ارتشاف اضرب: ١٨٩٨/٤.

(٦) التعرف لمذهب أهل التصوف، الكلاباذي البخاري: ٧٦.

الشرطية[١]، وعقب ابن الحاج ناقدًا ابن عصفور، إذ زعم أنَّ لو تجيء بمعنى(إنْ) وقال هذا خطأ[٢] وما قاله ابن عصفور:((أن (لو) محتملة الوجهين))[٣] .

ويرى ابن هشام أن قوله:((مَا يُرَاد فِيهِ تَقْرِير الْجَواب وجد الشَّرْط أَو فقد وَلكنه مَعَ فَقده أولى وَذَلِكَ كالأثر عَن عمر فَإِنَّهُ يدل على تَقْرِير عدم الْعِصْيَان على كل حَال وعَلى أَن انْتِفَاء الْمعْصِيَة مَعَ ثُبُوت الْخَوْف أولى وَإِنَّمَا لم تدل على انْتِفَاء الْجَواب لأمرين احدهمَا أَنَّ دلالتها على ذَلِك إِنَّمَا هُوَ من بَاب مَفْهُوم الْمُخَالفَة...، والثَّانِي أَنَّه لما فقدت الْمُنَاسبَة انْتَفَت الْعلية ...فَعلمنَا أَنَّ عدم مُعَلل بِأَمْر آخر وَهُوَ الْحيَاء والمهابة))[٤]، وبين النحويون إذا دخلت (لو) على المستقبل، فلجزم بها لغة مطردة، وما رآه ابن الشجري يجوز الجزم بها في الشعر فلو عند البصريين لا يليها إلَّا الفعل ولا يليها اسم على إضمار فعل إلَّا في ضرورة الشعرية نحو قول الشاعر[٥] وهو من الطويل:

أخِلَّايَ لو غير الحِمَام أصابَكم عَتبتُ ولكن ما على الموت مَعتِبُ

والتقدير: لو أصابكم غير الحمام.

وما صرَّح به ابن فضَّال (ت:٤٧٩هـ)[٦]، أنَّه يجوز أنْ يليها الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، ومن الظاهر، قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فحذف الفعل فانفصل الضمير، وزعم ابن مالك أنَّه يجيء بعد (لو) جملة اسمية من مبتدأ وخبر[٧]، فجواب (لو) فعل وهذا ما تحدث به أبو حيان وهذا الفعل يكون مجزومًا، أو يكون ماضيًا مثبتًا، أو يكون منفيًا بـ(ما) وقلَّ

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٤٥٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٩٨/٤.

(٣) شرح المقرب: ٩٠.

(٤) مغني اللبيب: ٣٤١.

(٥) البيت للقطمش الضبي في شرح التصريح ٢٥٩/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٩٣، وشرح الفارضي: ٥٨/٤، والمعجم المفصل: ١٧٣/١.

(٦) علي بن فضّال المجاشعي القيرواني النحوي صاحب المصنفات في العربية والتفسير: انظر أمالي ابن الشجري: ٢٠.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٠١/٤.

دخول اللام على (ما)، فالماضي المثبت أكثر مجيئه باللام، وقد يأتي بدونها، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٥٥][١] .

وما وجدناه عند الدكتور عبد الخالق عضيمة من أنّ (لو) ((هي من القرائن المخلصة الفعل المضارع للمعنى الماضي إذا كانت حرفًا لما كان سيقع لوقوع غيره فإذا كانت بمعنى أنْ الشرطية تخلص المضارع لمعنى الاستقبال ومضمون هذا الجواب))[٢].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي، بقوله: (أنتِ طالقٌ لو دخلتِ الدارَ فَالْقِيَاس أَن يسْأَل الْحَالِف فَإِن أَرَادَ معنى أَن فَوَاضِح وَإِنْ أَرَادَ أَنه لَو حصل فِي الْمَاضِي دُخُول لَكَانَ يَقع الطَّلَاق فَيقبل أَيْضا فَإِن تَعَذَّرَتْ الْمُرَاجَعَة فَالْأَصْل عدم الْوُقُوع...، وَلَو قدم لَو فَقَالَ لَو دخلت الدَّار أَنْت طَالِق فَيتَّجه أَن يكون كالصورة السَّابِقَة)) [٣]. والظاهر من نصّ الإسنوي التطبيقي في مسألة الطلاق يكون بعد الدخول، يسأل الشخص الذي حلف، ماذا يريد إذا كان قد دخل البيت في الماضي وقع الطلاق وان تعذر الدخول فالأصل عدم الوقوع.

وإذا خرجت مِنْ المنزل فَلَا طلاق حَتَّى تعود إلى المنزل فَإِنْ دَخَلَتْ وَخَرَجَ الزوج من المنزل لم تطلق[٤]، وما ذكره بعض أصحابنا الطلاق يقع والدليل على ذلك؛ لأن (لو) تقتضي الجواب ((ومعناه لو دخلت الدار لكان كذا وكذا فلما قطع الجواب وقع الطلاق وما نُقل عن أبي يوسف أنه يكون بمنزلة قوله: إن دخلت الدار))[٥] .بُني على جواب (لو) في جملة (أنت طالق لو دخلتِ الدار)؛ لأنَّ (لو) تقتضي جواباً، فيكون معناها : لو دخلتِ لدار لكان كذا وكذا، فلما قطع الجواب، وقع الطلاق، كأنه أراد أن الجملة يمينا، فلم يجعله فصار واقعاً وهو فرع للمسألة آخر.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠١/٤.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن: : ٦٤٧/٢.

(٣) ينظر: الكوكب الدري: ٤٥٧.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير: ٢٦/١٠.

(٥) البيان في مذهب الأمام الشافعي، لأبي الحسن بن سالم العمراني: ٢١٣/١٠.

صفوة القول (لو) حرف شرط غير جازم وتفيد امتناع لامتناع مبني على السكون ولا محل له من الإعراب، ويكون فعل الشرط ماضيًا أو مضارعًا ويحتاج إلى جواب، وجواب الشرط لا يكون إلا ماضيًا مقترنًا باللام أو مجردًا من اللام والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] فجاء فعل الشرط ماضيًا وجواب الشرط ماضيًا مقترنًا باللام.

٤- دلالة (أل):

المحلى بـ(أل) ودلالته المتعددة بحسب استعمالاتها من موضوعات النحويين التي لاقت اهتمامًا من النحويين ولعلَّ من أهمَّ هذه الدلالات هو إفادة العموم قال الإسنوي: ((الاسم المحلى بأل الَّتِي لَيست للْعهد يُفِيد الْعُمُوم مُفردًا كَانَ أَو جمعًا...، ولهذا وصفته العرب بصفة الجمع الاستدلال على بطلان ما فيه غرر))[(١)]، وهذه الدلالة النحوية كان لها صدى عند اللغويين والنحويين القدماء قال سيبويه: في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد((وزعم الخليل أنَّ الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كقد))[(٢)]، وأشار النحويون المتقدمون منهم ابن السرَّاج أنَّ الألف واللام إمَّا أنْ يكون اسمًا أو حرفًا، إنْ كان حرفًا إمَّا يكون زائدًا في (الذي) و(التي)، وإنْ كان غير زائد إمَّا لتعريف العهد أو لتعريف الجنس[(٣)].

وما ذهب إليه أهل اللغة أنَّ أداة التعريف لها ثلاثة مذاهب: إنَّها أحادية الوضع، إلَّا ابن كيسان الذي قال: إنَّها ثنائية الوضع نحو: قد، وهمزتها همزة قطع، ونقل هذا المذهب ابن مالك: أنَّه للخليل وهمزته كهمزة أم وذكر مذهبًا ثالثًا لسيبويه: أنَّها ثنائية الوضع، والهمزة همزة وصل فالمذهب الأوّل نُسب إلى المتأخرين، وفي كلام سيبويه: ما يشهد لهذا الذي نقله ابن مالك عن سيبويه، وهو مخالف لنقل أصحابنا أنَّه مذهب

---

(١) الكوكب الدري: ٢٣٤- ٢٣٦.

(٢) الكتاب: ٣/٣٢٤.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٥٠.

النحاة إلَّا ابن كيسان[١]، واختاره ناظر الجيش[٢]، والدماميني[٣]، وهو المتعارف عليه عند النحاة وعليه أكثر البصريين والكوفيين[٤].

وذهب السمرقندي[٥] إلى أنّ إنسان قبل دخول القرينة يراد به إنسان واحد، وبعد القرينة يصير عامًا في الجنس، متناولا للجمع ثُمَّ يزداد عمومًا بدخول لام التعريف كقولك (رجال) عام بصيغته ومعناه يدلّ على جمع وكل لفظ مفرد يدلّ على مطلق الجمع نحو: إنس وجنّ وقوم[٦]، وذهب ابن اللحام إلى أنَّ الاسم المفرد المحلى بـ(أل) يفيد العموم إذا لم تكن هناك قرينة[٧]، ونصَّ على هذا المعنى ابن الملقن، ومن تابعه[٨].

ومن علامات عموم الجنس قيام الالف واللام مقام كل الذي يقصد به عموم الجنس نحو: قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [النساء: ٢٨]، (ٱلۡإِنسَٰنُ) اسم مفرد محلى بالألف واللام وهو اسم جنس للدلالة على أنَّه يفيد العموم أي أنَّ كل إنسان ضعيف، قال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ﴾ [الإنسان: ٥]، الإنسان اسم جنس محلى بالألف واللام للدلالة على العموم[٩].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٨٥/٢.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٨١٩/٢.

(٣) ينظر: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، الدماميني: ٣٥٣/٢.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام: ١١٢-١١٣.

(٥) محمد بن محمود بن محمد بن أحمد، شمس الدين السمرقندي: عالم بالقراءات. أصله من سمرقند، ومولده بهمذان، وإقامته ببغداد. له تآليف، منها الصنائع تتعلق بالقراءات، والقراءات السبع بالجداول، وكشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار والتجريد في التجويد) والعقد الفريد، انظر: الاعلام، للزركلي: ٨٧/٧.

(٦) ينظر: ميزان الأصول في نتائج العقول: ٢٦١/١ -٣٦٣.

(٧) ينظر: القواعد والفوائد الأصولية: ٢٦٥.

(٨) ينظر: عجالة المحتاج، أبو حفص: ١٤٢/١، ودراسات في علوم القرآن: ٢١٧.

(٩) ينظر: دراسات في علوم القرآن: ٢١٧.

ونُقل عن علاء الدين البخاري(ت: ٧٣٠هـ)[١] إجماع الأصوليين واللغويين على إفادة الألف واللام للعموم وَالِاستغراق؛ عَلَى إجرَاءِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣٨] على العموم، وكذلك استدلوا بالجموع المعرفة باللام استدلالًا شائعًا[٢]، ونُقل عن سيبويه أنَّه مبني على ما قبله، كأنَّه قال: وممَّا نقص عليكم السارق والسارقة، فقد تمَّ الكلام، ثُمَّ قال: فاجلدوا، فجعل الفاء جوابا للجملة[٣]، فالمعنى كل من سرق فاقطعوا يده، والسارق اسم مفرد محلى بـ(ال) الاستغراقية للدلالة على العموم فالجميع يعاقبون دون نكير فحمل على جميع الجنس حتى لا يقع لغوًا[٤]، بدليل إجماع الصحابة (رضي الله عنهم) على أنَّ تلك الصيغ للعموم اذا وردت في الكتاب والسُنَّة تدلّ على العموم ولا يطلبون دليلًا على ذلك، فكان إجماعًا منهم على أنَّها تدلُّ على العموم، إذ لو وجد إنكار لنقل ولكن لم ينقل إلينا شيء[٥].

وذهب الإسنوي في: أهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر، فنعت الواحد هاهنا بالجمع ولهذا وصفته العرب بصفة الجمع[٦] واستدلَّ به تبعًا للمبرِّد[٧]، وابن الزجاج[٨]، وابن مالك، وأبو حيان، بلفظ (أهلك الناس الدينار الحمر) يصحّ وصفه بالجمع أيضًا وموافقة المعنى دون اللفظ[٩]، فمعنى دينار يدلّ على الكلّ، فإذا قلت:

---

(١) عبد الْعَزِيز بن احْمَد بن مُحَمَّد الْفَقِيه عَلَاء الدَّين البُخَارِيّ الْحَنَفِيّ الْمُتَوفَّى سنة ٧٣٠ ثَلَاثِينَ وَسَبْعمائة صنف اربعين فِي الحَدِيث. وَأخذ عَن أَبِيه وَعَمه وَالشَّيْخ سعد الدّين التَّفْتَازَانِيّ، ورحل إِلَى الأقطار، وَأخذ عَن عُلَمَاء عصره؛ حَتَّى برع فِي الْمَعْقُول وَالْمَنْقُول واللغة والعربية؛ وَصَارَ إِمَام عصره، وَدخل الْهِنْد فَعظم عِنْد مُلُوكهَا إِلَى الْغَايَة، لما شاهدوا من غزير علمه وزهده وورعه؛ ثمَّ قدم مَكَّة، فأقرأ بهَا، وَدخل مصر، انظر: بغية الوعاة: ٢/٢٠٠، وهدية العارفين: ١/٥٨١

(٢) ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، علاء الدين البخاري: ٢/١٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/٤٩٨.

(٤) ينظر: دراسات في علوم القرآن: ٢١٧.

(٥) ينظر: المهذب: ٤/١٤٧٣.

(٦) ينظر: الكوكب الدري: ٢٣٥

(٧) ينظر: المقتضب: ٤/١٣٨.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٥/٢٦٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٥٩، وارتشاف الضرب: ٢/٩٨٢.

الدينار دلالة على الشمول[١]، كما بين ابن مالك وأبو حيان قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١][٢]، وما ذكره الإسنوي الاستدلال بالآية ذهول[٣].

ونقل عن أبي جعفر النحاس، والجوهري أنَّ الطفل بمعنى الأطفال ويطلق على الواحد والجمع، والدليل لأنَّه نعته باللذين[٤]، ومن الشواهد على ذلك،قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [العصر: ١-٣] فهو واقع على الجنس[٥].

أمَّا بعض الفقهاء فذهبوا إلى أنَّه لِلْعَهْدِ دون الجنس، لكن الصحيح، هو الأول[٦]، ألا ترى أنَّه اسْتَثْنَى منه الجَمْعَ وقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٣][٧]، أي صَدَّقُوا اللَّهَ ورسوله، وعملوا بطاعة الله فإنهم ليسوا في خسر، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ اسم ناقص في موضع نصب على الاستثناء من الإنسان؛ لأنَّه بمعنى الجماعة[٨]، لوقلنا أنَّها لا تفيد العموم إلَّا بقرينة لوجب عدم الاستدلال بأي آية، وحديث إلَّا إذا جاءت قرينة، فنكون استفدنا من القرائن لا من النصوص، وهذا واضح البطلان؛ لأنَّه يؤدي إلى أمرين أحدهما: تعطيل أكثر الآيات والأحاديث وهذا كفر، وثانيهما: مخالفة العلماء الذين اجمعوا على الاستدلال بمجرد الآية والحديث دون قرائن[٩]؛ لأنَّ القرينة هي التي جعلتها تفيد العموم، أما تلك الصيغ والألفاظ يكون ذكرها في الكتاب والسُنَّة عبثا لا فائدة فيه[١٠].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٩٨٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٥٩، وارتشاف الضرب: ٢/٩٨٢.

(٣) الكوكب الدري: ٢٣٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن، للنحاس: ٤/٥٢٦، والصحاح : ١٧٥١ .

(٥) ينظر: المقتضب: ٢/١٤٢-١٤٣.

(٦) ينظر: البستان في إعراب مشكلات القرآن، لابن الأحنف اليمني: ٥/٥٤ -٥٥.

(٧) ينظر: البستان في إعراب مشكلات القرآن: ٥/٥٤.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٥/٥٤.

(٩) ينظر: المهذب في أصول الفقه المقارن: ٤/١٤٧٥-١٤٧٦.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٤/١٤٧٥-١٤٧٦.

مذهب أبي علي الفارسي أنَّه يجيز وصف الناس بالجمع لكن على استقباح له، وممَّا يدلُّ على قبحه أنَّ العرب تجيء بالجمع في لفظ الواحد[١]، وذهب الرازي إلى أنَّ الواحد المعرف بلام الجنس لا يفيد العموم خلافا للفقهاء وبعض اللغويين وذكر لنا أدلة منها: شربت الماء لا يتبادر إلى الفهم منها: لا يجوز تأكيده بما يؤكد به الجمع، فلا يقال: جاءني الرجل كلهم أجمعون، ومنها: لا ينعت بنعوت الجمع فلا يقال: جاءني الرجل القصار[٢].

ولكن ما نقله عبد الرحيم الأرموي (ت: ٧١٥هـ)[٣] إلى ضرورة امتناع وصف الواحد بالجمع إذ ليس هو للجمع بتقدير أنْ لا يكون لعموم وأجيبوا: بأنه مجاز لعدم الاطراد[٤]. ويرى القرطبيِ (ت: ٦٧١هـ)، أنَّه مستبعد في الكلام[٥]،

وفي أثر دلالتها تطبيقيًا ما أشار إليه الإسنوي أنَّ هناك جانبًا تطبيقيًا يعتمد أصوليًا في استنباط الحكم الشرعي من البحث النحوي قال:((دَعْوَى أَنَّ الأَصْل جَوَاز البيع فِي كل مَا ينْتَفع بِهِ عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾...، حَتَّى يسْتَدلّ بِهِ مثلا على جَوَاز بيع لبن الآدميات وَنَحْوه مِمَّا وَقع فِيهِ الْخلاف إِن قُلْنَا أَنه للْعُمُوم وَإِلَّا فَلَا)) [٦]، واختلف الفقهاء في بيع لبن الآدميات فمذهب الإسنوي جواز البيع في كل ما ينتفع به عملًا ولم ينه عنه[٧]، واستدل، بقوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأجمع المسلمون على جوازه، مع وضوحه عند الفقهاء فَإن اللفظ لفظ عمومٍ يتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع لكن منع الشارع بيوعًا وحرمها فهو عام في الإباحة مخصوصٌ بما لا يدلّ على منعه، وقيل مجمل وكل هذه الأقوال تقتضي أنَّ

---

(١) ينظر: الحُجَّة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي: ٣٥٧/٦.

(٢) ينظر: المحصول: ٣٦٧/٢.

(٣) صفي الدين الهندي: محمد بن عبد الرحيم الأرموي، من علماء الشَّافعية، (ت: ٧١٥هـ) له في أصول الفقه: نهاية الوصول إلى علم الأصول، ينظر: الفوائد السنية في شرح الالفية: ٥، ٣٦٢

(٤) ينظر: نهاية الوصول، صفي الدين الهندي: ١٣٢٧/٤.

(٥) ينظر: الجامع لإحكام القرآن: ١٤٦/١٩.

(٦) الكوكب الدري: ٢٣٦

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٦.

المفرد المحلى بالألف واللام يعم وأنَّ اللام في البيع للعهد وأنَّها نزلت بعد أنْ أباح الشرع بيوعًا وحرَّم بيوعًا[١]، ومذهب الماوردي(ت: ٤٥٠هـ)[٢]، حكى وجهًا شاذًّا عن أبي القاسم الأنماطي (ت: ٢٨٨هـ)[٣]، من أنَّه نجس لا يحل شربه ولا يجوز بيعه، وهذا الوجه غلط فالصواب يجوز بيعه كلبن الشاة [٤].

أمَّا مذهب أبي حنيفة ومالك فنصّوا على جواز شراب لبن الآدميات ؛لأنَّه طاهرٌ ولكن لا يَجُوز بيعه والدليل أنَّه لا يباع في العادة وبأنّه فضلة آدميّ فلم يجز ؛ لأنه كالدمع والعرق والمخاطِ، وإنْ كان طاهرًا فالذي لا يجوز أكله يحرم ثمنه[٥]، وما استدل به الإسنوي عن بطلان بيع الغرر واللحم بأي حيوان[٦] حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في البيوع: «نهى النبي محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) عن بيع الغرر»[٧]، وحكاية النهي عن الرسول (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) لا يفيد العموم عند الأكثرين وهو الحقّ؛ لأنَّ ما ذكروه ليس لفظ الرسول، بل هو حكاية عن نهيه[٨]. منها إذا قالت المرأة: (أذنت للعاقد بهذه البلد أن يزوجني) ولن تقم قرينة على إرادة واحدٍ معين فإنَّه يجوز لكلّ عاقد أنْ يزوجها))[٩].

وترى الباحثة أنَّ الصواب فيما ذهب إليه عامّة العلماء أنَّ الاسم الواحد المعرف بالألف واللام التي ليست للعهد يفيد العموم ودليلنا على ذلك أنَّه مستعمل في الكتاب والسُنَّة قال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ﴾ [الإنسان: ٢]، والإنسان اسم جنس محلى بالإلف واللام لدلالة على العموم.

---

(١) ينظر: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني: ٢٨٧/٤.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير: ٣٣٣/٥.

(٣) الحسن بن المبارك أبو القاسم المعروف بابن اليتيم البغدادي، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن عمرو بن الصباح، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن يوسف: ٢٢٩/١.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير: ٣٣٣/٥، والمجموع شرح المهذب: ٢٥٤/٩.

(٥) ينظر: الحاوي الكبير: ٣٣٣/٥، والمغني: ١٩٦/٤، والمجموع شرح المهذب: ٢٥٤/٩.

(٦) ينظر: الكوكب الدري: ٢٣٦

(٧) رواه مسلم، أبو الحسن ابن الحجاج النيسابوري: ٣/٥، ورواه الترمذي في الجامع الكبير سنن الترمذي، محمد ابن عيسى الترمذي: ٥١٢/٢.

(٨) ينظر: نهاية الوصول : ١٤٢٤/٤-١٤٢٧.

(٩) الكوكب الدري: ٢٣٨

المبحث الثالث
الحــروف الثلاثية

١-" ثُمَّ " بين الترتيب والتراخي:

ثُمَّ من حروف العطف التي تناولها النحاة وقد أولوها اهتمامًا واضحًا فتعددت آراؤهم وذكروا لها معان عدّة فمن أهم معانيها أنها جاءت للدلالة على الترتيب والتشريك في الحكم والمهلة وتأتي لمعانٍ أخر، وقد جاءت هذه المسألة بتوافق واختلاف في الرأي قال الإسنوي في ثمَّ:((من حُرُوف الْعَطف وَيجوز أبدال ثائها فَاء...، وَهِي تفِيد التَّرْتِيب وَلَكِن بمهلة، وَقيل تسْتَعْمل أَيْضا للتَّرْتِيب بِلَا مهلة كالفاء))[١]، وإذا حاولنا أن نعرض المسألة على تراثنا النحوي نجد ما أشار إلية النحويون من أنّ(ثم) العاطفة يجوز إبدال ثائها فاء قال ابن مالك:((ويقال في "ثُمّ" فُمّ، وثُمّتَ، وثُمّتْ. وتشركها الفاء في الترتيب، وتنفرد ثم بالمهلة))[٢].

وتابعه أبو حيان:((تقع الفاء موقع ثمّ))[٣]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، فالفاء في فخلقنا واقعة موقع ثم، للدلالة على المهلة وأن تلحق آخرها تاء التأنيث متحركة تارةً وساكنة أخرى وهى تفيد الترتيب ولكن بمهلة[٤]. ويرى ابن مالك أنَّ (ثُمَّ) حقّ المعطوف بها يكون مؤخرًا بمهلة، والفاء يكون مؤخرًا بلا مهلة والغالب في المعطوفة بالفاء أنْ يكون معناها متسببا عن معنى الأول[٥].

---

(١) ينظر: الكوكب الدري: ٤٣٧.

(٢) شرح التسهيل: ٣/٣٥١.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/١٩٨٨.

(٤) ينظر: القواعد والفوائد الأصول: ١٨٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٥١.

ودلـــيلهم، قولـــه تعـــالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]، ونظيره قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: ١٥] وذهب قوم آخرون منهم السهيلي (ت:٥٨١هـ) أن ثمّ يكون لفظها كلفظ الثم ويقصد بـ الثم رمي الشيء بعضه إلى بعض، كقولك:(كنا أهل ثمة ورمة) والأصل من ثممت البيت إذا كانت فيه فرج فسد بالثمام[١]، ونصَّ على هذا المعنى ابن القيم الجوزية[٢]، والإسنوي[٣].

وقال سيبويه:((ومنه: مررتُ برجلٍ راكب ثمّ ذاهبٍ، فبيَّن أنَّ الذهاب بعده، وأنّ بينهما مُهلةً، وجعله غيرَ متّصلٍ به فصيَّره على حِدةٍ))[٤]،فمذهب جمهور العلماء من النحاة والأصوليين إلى أنَّ ثم جاءت للدلالة على الترتيب مع التراخي[٥].

وقد ورد في الأصول للآمدي أنَّ (ثُمَّ) جاءت للدلالة على الترتيب والتراخي بمهلة بدليل، قوله:((تُوجِبُ الثَّانِيَ بَعْدَ الْأَوَّلِ بِمُهْلَةٍ))[٦]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢] فالِاهْتِدَاءُ يَتَرَاخَى عَن التوبة وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى دَوَامِ الِاهْتِدَاءِ وَثَبَاتِهِ ضَرُورَةَ مُوَافَقَةِ النَّقْلِ[٧]، ويرى آخرون (ثمّ)تفيد الترتيب بلا مهلة كالفاء[٨].

ومذهب قطرب (ت:٢٠٦هـ)[٩]، والفرَّاء، والأخفش، لا تدلُّ على الترتيب، وما حكاه بعضهم أنَّ (ثُمَّ) بمنزلة الواو فلا تدلُّ على الترتيب، ودليلهم قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم

---

(١) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٩٦.

(٢) ينظر بدائع الفوائد: ٩٢/١.

(٣) ينظر: الكوكب الدري: ٤٣٧.

(٤) الكتاب: ٤٢٩/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٨/٤، وهمع الهوامع: ١٩٥/٣، والكليات: ٣٢٥، والنحو الوافي: ٥٧٦/٣.

(٦) الأحكام، للآمدي: ٦٩/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩/١.

(٨) ينظر: القواعد والفوائد الأصولية: ١٨٩.

(٩) محمد بن المستنير بن احمد المعروف بقطرب ابو علي اخذ النحو عن سيبويه توفي ببغداد، من تصانيفه العلل في النحو. ينظر: معجم المؤلفين، لعمر رضا كحاله :١٥/٢.

مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الزمر: ٦] ومعلوم أنَّ الجعل كان قبل خلقنا[١]، فجاءت ثمّ في قوله تعالى للدلالة على ترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم[٢].

وما ورد في حروف المعاني (ثُمَّ) بمعنى الواو مجازًا للمجاورة فالواو لمطلق العطف وثمّ لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فثبت بينهما اتصال معنوي، إذ كل واحد منهما للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه[٣]، وما صرح به أبو حيان أن ما ذهب إليه الجمهور من أنها للترتيب والإيذان أنَّ الثاني بعد الأول بمهلة، ويؤول ما ظاهره خلاف[٤].

وفي إحصائية الشيخ عبد الخالق عضيمة أنَّها وردت في القرآن الكريم فبلغ عددها ثلاثين وثلاثمئة موضع، هذه المواضع كلها تكون ثمّ عاطفة جملة على جملة، والفعل على الفعل والجار والمجرور على الجار والمجرور، ولم ترد في القرآن عاطفة اسمًا مفردًا على اسم مفرد[٥].

ويرى الأستاذ عباس حسن أنَّها تفيد الترتيب مع التراخي أي انقضاء مدة زمنية طويلة ليست متلاحقة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للعُرف الشائع[٦].

ويرى د. فاضل السامرائي أن المقصود بالتراخي المهلة الزمانية، بل عموم البعد والتباين سواء كان في الزمان أم الصفات، وذلك أن هذه اللفظة تفيد البعد عمومًا، فهي بفتح ثاء ثم دلالة على المكان البعيد، ويضم ثاء للتراخي في الزمان[٧].

وفي اثر دلالتها التطبيقي فقد أورد الإسنوي كثيراً من الفروع الفقهية منها إذا قال لوكيله:((بع هذا ثم هذا))[٨]، أي: رعاية الترتيب، ومنها في الوقف إذا قال:((وقفت هذا

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٨/٤، والقواعد والفوائد الأصولية: ١٨٩.

(٢) ينظر: حروف المعاني: ٧٨.

(٣) ينظر: حروف المعاني ٧٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٩/٤.

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن : ٨/٨.

(٦) ينظر: النحو الوافي: ٥٧٧/٣.

(٧) ينظر: معاني النحو: ٢٤٠/٣.

(٨) الكوكب الدري: ٤٣٨

هذا على زيدٍ ثم عمرو، أو قال أوصيت إلى زيدٍ ثّم عمرو فلا بد من الترتيب وقياس كونها للانفصال أن لا يصح تصرف الوكيل والوصي متصلًا بولاية الأول: وأن يكون الوقف منقطعًا في لحظةٍ))[١] ، فوردت (ثُمَّ) للدلالة على الترتيبٍ. وتابعه الرافعي[٢]، والنووي، وزكريا الأنصاري(ت:٩٢٦هـ)[٣]،

وما ذكره ابن حجر الهيتمي ثُمَّ جاءت للدلالة على التَّرْتِيبِ ولم ترد في اللغة مَعَ التَّرْتِيب وَهُوَ التَّرَاخِي وَقِيَاس ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْوَقْف مُنْقَطِعًا فِي لَحْظَة وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ[٤]، ونُقل عن أبي عَاصِم الْعَبَّادِيّ إِلَى أَنَّهَا لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيب[٥].

تجد الباحثة أنَّ الصواب ما ذهب إليه الجمهور من أنَّها للترتيب مع التراخي وهذا ما صرَّح به الجمهور وهو أقرب إلى الصواب.

٢- دلالة انتهاء الغاية:

(إلى) حرف من حروف الجر الأصلية ترد لمعانٍ متعددة بمعنى مع، والتبيين، وموافقة اللام، وموافقة من، وتكون زائدة واشهر معانيها انتهاء الغاية في الزمان، والمكان[٦]، وقد جاءت هذه المسألة بتوافق واختلاف في الرأي، قال الإسنوي: ((إِلَى حرف يدلّ على انْتِهَاء الْغَايَة زَمَانا ومكانا تقول سرتُ إلى البصرةِ وإلى طلوع الشمس وإذا لم تقم قرينة تدلّ على أنَّ ما بعدها داخلٌ فيما قبلها ففي دخوله مذاهب))[٧]، وقد كان لكتّاب العربية الأقدم جهد طيب في رصد هذه الدلالة واستقراء مقاصد العرب في تحديدها قال سيبويه ومن تبعه وأما (إلى) فمنتهي لابتداء الغاية، تقول: ((من كذا إلى كذا))[٨].

---

(١) الكوكب الدري: ٤٣٨

(٢) ينظر: العزيز شرح الوجيز: ٢٧٢/٥.

(٣) ينظر: روضة الطالبين: ٣٣٧/٤، وأسنى المطالب: ٢٨٢/٢.

(٤) ينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى: ٢٠٦/٣.

(٥) ينظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: ٢١٧.

(٦) ينظر الجنى الداني: ٣٨٥-٣٨٩.

(٧) الكوكب الدري: ٤٠٣.

(٨) الكتاب: ٢٣١/٤.

وتابعه في استقرائها المبرد قائلًا:((وأمَّا (إلى) فإنَّما هي للمنتهى))[١]، وسار على نهجه جمهور العلماء فالأصل في(إلى) أنْ تكون دالة على انتهاء الغاية كقولك: (سرت إِلَى عبد الله) فجاءت (إلى) للدلالة على منتهى السير، و(جئت إليك) أي للدلالة على انتهاء الغاية أي نهاية مجيئي إليك وفي التنزيل قال تعالى: ﴿قَالُواْ نَحۡنُ أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بَأۡسٖ شَدِيدٖ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ [النمل: ٣٣][٢].

وذكر ابن هشام النحوي معنى إلى انتهاء الغاية مكانية وزمانية[٣]، قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، فوردت (إلى) للدلالة على انتهاء الغاية المكانية، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالليل لا يدخل في الصيام، بسبب وجود قرينة تدلّ على عدم دخول ما بعدها فيما قبلها[٤] .

وذهب المرادي ومن تابعه إذا لم ترد قرينة تدلّ على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فإن كان من جنس الأول دخل، وإلَّا فلا يدخل[٥]، وَمعنى قَوْلهم انْتِهَاء الْغَايَة وابتداؤها نهايتها ومبدؤها، وهذا ما ردده السيوطي[٦].

وما جاء به النحاة من الأدلة على أنَّها تدخل، كقولك: صمت رمضان من أوله إلى آخره) فإنَّه آخر يوم من شهر رمضان داخل في الصيام، وقولك: (اشتريت الشقة إلى طرفها)، فالطرف داخل فلا يمكن شراء الشقة دونه[٧] فالأكثر عدم دخول ما

---

(١) المقتضب: ١٣٩/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٦٣/٤، وأوضح المسالك: ٤٤/٣، والعدة في إعراب العمدة: ٦٦/٢، ومعاني النحو: النحو: ١٦/٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٤٤/٣.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٤٤/٣، والعدة في إعراب العمدة: ٦٦/٢، ومعاني النحو: ١٦/٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٨٥.

(٦) همع الهوامع: ٤١٤/٢.

(٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٥٣/٢، ومعاني النحو: ١٦/٣.

بعدها فيما قبلها، لأنَّ عدم الدخول تدل عليه القرائن وهذا ما رددته الكثير من الكتب النحوية(١).

وعند عدم وجود قرينة اختلفوا في دخوله، قيل يدخل، وقيل يحتمل دخوله إن كان من جنس ما قبله، وقيل: لا تدخل مطلقًا، وهو الذي عليه أكثر المحققين كقولك: اشتريت البستان إلى الشجرة الفلانية، فالشجرة خارجة عن الشراء لا تدخل لدلالة على الانتهاء، والشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء، لكن يجوز فيُجعل القرب من الانتهاء انتهاء، فلابد من قرينة، وإن لم توجد أعملت الحقيقة(٢).

وفي الأصول فقد تحدّث الزركشي وذكر لهذه المسالة مذاهب، فالمذهب الأول لَا تَدْخُلُ إِلَّا مَجَازًا لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى نِهَايَتِهِ الشيء، فمَا بَعْدَ الْحَدِّ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَحْدُودِ، وَلِهَذَا لَمْ يَدْخُلْ اللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ، والمذهب الثاني: يَدْخُلُ وَلَا يَخْرُجُ إِلَّا مَجَازًا والدليل، قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] وَالمذهب الثالث: ما هو مُشْتَرَكَةٌ فِي الدُّخُولِ وَعَدَمِهِ، وَالمذهب الرابع: إِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسِ مَا قَبْلَهَا دَخَلَ وَإِلَّا فَلَا يدخل(٣).

ويرى الرازي أنَّ (إلى) مجملة في آية الوضوء تدخل الغاية وفي آية الصيام تقتضي خروجها وهذا ضعيف لأن هذه اللفظة إنما تكون مجملة لو كانت موضوعة لدخول الغاية وعدم دخولها على سبيل الاشتراك فاللفظ لا يجوز أن يكون مشتركا إلى وجود الشيء وعدمه بل الحقّ أنَّ الغاية إنْ كانت متميزة بمفصل حسي كما في الليل والنهار وجب خروجها وان لم تكن متميزة عنها بمفصل حسي وجب دخولها كما في اليد والمرفق(٤).

وترد (إلى) بمعنى (مع) وفي حقيقتها ترجع إلى معنى الانتهاء ودليلهم قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣٨٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٥٣/٢، ومعاني النحو: ١٦/٣.
(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٥٣/٢.
(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ، للزركشي: ٢٣٢/٤.
(٤) ينظر: المحصول، للرازي: ٣٧٨/١.

٥٢]، أي مع الله، والدليل إنها جاءت لمعنى الانتهاء من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله، وقولك: من ينصرني إلى خالد، أي: من يضيف نصرته إلى نصرة خالد[١]، واشهر معاني إلى انتهاء الغاية فهو حرف جر أصلي يجر الظاهر والمضمر[٢].

وترد بمعنى اللَّام ودليلهم قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣] والأمر إليك، أَي: لَك؛ لأنَّ اللام هي الأصل[٣]، وذكر البعض هي لانتهاء الغاية، والمعنى والأمر منته إليك[٤].

ونُقل عن الفرَّاء أنْ تكون (إلى) زائد وهذا لا يقول به الجمهور، فقد وردت (إلى) لمعانٍ كما أشرنًا سابقًا، بخلاف أكثر البصريين لم يثبتوا لها معنى غير انتهاء الغاية. وجميع هذه الشواهد التي وردت عندهم متأول[٥].

وقد كان لها مجالاً تطبيقيًا عند الإسنوي قال: ((إذا حلف لا تخرج امرأته إلى العرس فخرجت بقصده ولم تصل فلا يحنث ،لأن الغاية لم توجد، وكذا لو انعكس الحال فخرجت لغير العرس ثم دخلت إليه بخلاف ما إذا أتى باللام فقال: للعرس فإنه لا يشترط وصولها إليه بل الشرط أنْ تخرج له وحده أو مع غيره لأنَّ حرف الغاية وهو إلى لم يوجد))[٦]، وذكر الفرق بينهما أن أصل إلى للغاية، وأصل اللام للملك فإن تعذر فتحمل على ما يقتضيه السياق من التعليل والانتهاء[٧] وتابعه السبكي[٨]. بمعنى بمعنى أنه ليس شرطاً أن تدخل العرس ؛لان (إلى) تنتهي إليه فلا يدخل ضمن الكلام السابق لـ(إلى)؛ ولأنَّ النية موجودة في خروجها للعرس ، أما (للعرس) فإذا خرجت ولم يكن في النية الخروج العرس لكنها دخلت العرس ، فاليمين يصدق عليها .

---

(١) ينظر: معاني النحو: ١٧/٣.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٤٦٨/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٣٨٧، وهمع الهوامع: ٤١٤/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٩.

(٦) الكوكب الدري: ٤٠٥.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٥.

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٠٦/٢.

ونستنتج مما تقدَّم أنَّ النحويين عامَّة قد صرَّحوا على مجيئ (إلى) لانتهاء الغاية زمانًا ومكانًا وهو الصحيح ومن أقوى واشهر معانيها هو انتهاء الغاية.

٣- دلالة "حروف الجواب"

هناك حروف يطلق عليها اسم حروف الجواب أو حروف التصديق، إذ يجاب بها عن كلام سابق غالبا ما يكون سؤالا، ومن أشهرها في العربية: (نعم، لا، بَلَى) ويشبه الحرف "نعم" حروف أخرى استعملت في الفصحى هي (أَجَلْ، إي)، وهذه الحروف إذا أكدت تأكيدًا لفظيًا تعاد ألفاظها نفسها[١]، قال الإسنوي:((أجل، وبجل، وَأي، وبلى، وَنعم، وَإِنْ))[٢]، وبتحري جهد القدماء من النحويين نجد ان حروف الجواب الجواب أطلق عليها بعض من العلماء حروف التصديق والإيجاب وهذا ما ذكره الزمخشري، والآمدي، وابن يعيش، وأبو البقاء الكفوي وغيرهم[٣]، وسميت حروف تصديق ؛لأنها مصدقة لما قبلها[٤].

أ- أجلْ:

يعتقد معظم العلماء أنّ الحرف (أجل) هو حرف جواب يقع بعد الخبر كثيرا، لذلك سيكون اعترافًا به مثلما تقول: إنْ خالد قد زارك أو لم يقم خالد بزيارتك فتقول في جواب كل منهما أجل أي تصديق قوله سواء كان مثبتًا أو منفيًا[٥]، وعلَّل في (المقدمة (المقدمة الجزولية)، أنَّ حرف الجواب (أجل) تُعدّ تصديقًا لما قبلها[٦]، ويرى آخرون (أجلْ) بتخفيف اللام وفتح الهمزة والجيم هي حرف تصديق مثل (نعم)[٧]، ويرى ابن هشام مصرحًا بقوله: ((قيَّد المالقي الْخَبَر بالمثبت والطلب بِغَيْر النَّهْي وَقيل لَا تَجِيء

---

(١) النحو الوافي: ٥٩٥.

(٢) الكوكب الدري: ٤٦٧.

(٣) ينظر: المفصل، للزمخشري: ٤١٥، والإحكام: ٧٠/١، وشرح المفصل: ٥٤/٥، والكليات: ٢٣٥.

(٤) ينظر: الكناش: ١٠٨/٢.

(٥) ينظر: المفصل، للزمخشري: ٤١٥.

(٦) ينظر: المقدمة الجزولية : ٣٢٢.

(٧) ينظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم: شاهين لاشين: ١٨٤/٢.

بعد الِاسْتِفْهَام وَعَن الْأَخْفَش هِيَ بعد الْخَبَر أحسن من (نعم وَنعم) بعد الِاسْتِفْهَام أحسن مِنْهَا وَقيل تخْتَص بالْخبر وَهُوَ قَول الزَّمَخْشَرِيّ وَابْن مَالك وَجَمَاعَة وَقَالَ ابْن خروف أَكثر مَا تكون بعده))[1]وهذا ما صرح به الكثير من العلماء منهم خالد بن محمد الجرجاوي المعروف بالوقاد (ت:٩٠٥هـ) [2]، وشهاب الدين القسطلاني(ت:٩٢٣هـ)[3]. القسطلاني(ت:٩٢٣هـ)[3].

ب- بلى:

وبمراجعة تراثنا النحوي نجد قول سيبويه:((بلى فتوجب به بعد النفي))[4]، وذهب المبرد بقوله: ((وبلى لَا تكون جَوَابا إِلَّا لكَلَام فِيهِ نفي))[5]، وما ردده أبو حيان (بلى) حرف ثلاثي الوضع، فدخلت الألف للإيجاب، أو للإضراب والرد، أو للتأنيث كالتاء في ثمت وربت، خلافا للذين زعموا ذلك وجاءت بلى تثبت النفي المجرد، كقولك (ما قام محمد)، فإذا أردت تصديقهما أجبت بـ(نعم)، وأنْ أردت تكذيبهما قلت: بلى[6] .

وجرت العرب مجرى النفي ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أجرى (الست) مجرى (لست)، وكان الجواب بلى[7]، وجاء في (كفاية النبيه في شرح التنبيه) أنهم لو قالوا نعم كفروا[8]، وما قاله المرادي:((حرف جواب وهي مختصة بالنفي، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ، أو في المعنى وتكون ردًا له، سواء اقترنت به أداة استفهام أو لا، وقد وقعت جوابًا للاستفهام، في نحو: هل يستطيع زيد مقاومتي؟ فيقول: بلى))[9]

---

(١) مغني اللبيب: ٢٩.

(٢) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن محمد الجرجاوي الازهري: ٩٤.

(٣) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، للقسطلاني: ٥١/٤.

(٤) الكتاب: ٢٣٤/٤.

(٥) المقتضب: ٣٣٢/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٣٨٦/٥.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٨٦/٥.

(٨) ينظر: كفاية النبيه في شرح التنبيه، لابن الرفعة: ٣٦٥/١٩.

(٩) الجنى الداني: ٤٢٠.

وقال الخوارزمي:((بل إيجابٌ بعد النَّفي))[١]، كقولك: ألم يقم زَيْدٌ؟ فيكون الجواب الجواب بلى[٢]، ووضح أكثر النحاة أن حرف الجواب (بلى) مختصة بإبطال النفي سواء كان الكلام مقرونًا بالاستفهام أم مجرد' فمن وقوعها بعد الخبر قولك لم يزرك خالد فتقول بلى وبعد الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا﴾ [الملك: ٨-٩]نستنتج أنَّ (بلى) لا تقع إلَّا بعد النفي[٣].

ج- بجل:

وبمراجعة تراثنا النحوي نجد ما قاله سيبويه:((وأما بجل فبمنزلة حسب))[٤]، وتابعه في استقرائه أبو حيان معنى ((بجل)) أنها جاءت بمعنى نعم، وتأتي في الطلب والخبر[٥]، وأنَّ من أهمِّ ما سعى إليه علماء اللغة والنحويون على وجه الخصوص هو وضوح المعنى فبجل تأتي اسمًا، وحرفا، فأما الحرفية فهي حرف جواب، وأما الاسمية فترد على ضربين، أحدهما: أنْ تكون اسم فعل، بمعنى أكتفي فتلحقها نون الوقاية، وياء المتكلم فيقال: بجلني، والثاني: اسمًا بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة، ولا تتصل بها نون الوقاية، أو تتصل قليلًا، والأكثر ألا تتصل[٦] ومنه قول الشاعر[٧]:

أَلا إِنَّني شَرِبتُ أَسوَدَ حالِكًا أَلا بَجَلي مِنَ الشَرابِ أَلا بَجَل

وجاءت (بجل) بمعنى حسب ويجوز بجلني[٨].

---

(١) شرح المفصل الموسوم بالتخمير: ٤/٩٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤/٩٩.

(٣) ينظر: معاني النحو: ٤/٢٧٥.

(٤) الكتاب: ٤/٢٣٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٣٦٨.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٤١٩-٤٢٠.

(٧) ديوان طرفة أبن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك: ٦٢.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/١٨٥.

وقد عقد جمهور العلماء أنَّ (إي) تأتي بمعنى (نعم) لكنها مختصَّة بالقسم، فتكون تصديقًا للمخبر، وإعلام المستفهم[١]، ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣]، وقد علّل أبو حيان واو القسم، لا يصح فيها إلا إثبات الياء فإذا جاء بعدها لفظة والله حذفت واو القسم[٢].

د- إنَّ:

وبمراجعة جهد اسلافنا القدماء نجد ما قاله سيبويه ومن تبعه من العلماء ((إنّ)) تأتي بمعنى (نعم)، وجاء نص سيبويه:((وأما قول العرب في الجواب (إنَّه)، فهو بمنزلة أجل. وإذا وصلت قلت إنَّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجل))[٣]، وتابعه في استقرائه ابن يعيش خروجها لمعنى أجل للدلالة على تحقيق معنى الكلام الذي تدخل عليه: (إنَّ زيدًا لَراكبٌ)، إذ كان معناها التحقيق حقق بها كلام السائل، فتارةً تحقق كلامَ المتكلم، وتارةً غيره على سبيل الإجابة[٤]، وقال الدكتور فاضل السامرائي:((وهي السامرائي:((وهي قليلة الاستعمال))[٥].

هـ- نعم:

وبمراجعة تراثنا النحوي نجد ما قاله سيبويه: ((وأما نعم فعدةٌ وتصديقٌ، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم؛ وليسا اسمين. وقبالة اسم يكون ظرفا. فإذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجبت بنعم، فإذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى، يجريان مجراهما قبل أن تجيء الألف))[٦]، وقد صرّح جمهور العلماء أنَّ حرف الجواب (نعم) مصدقة لما سبقها من نفي أو إثبات. كقولك: (قام زيد) أو (لم يقم زيد)، فجوابهما نعم تصديقًا لقوله ومثله إذا

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٣٦٩، ومعاني النحو: ٤/٢٧٦-٢٧٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٣٧٠.

(٣) الكتاب: ٣/١٥١.

(٤) ينظر : شرح المفصل: ٥/٥٧.

(٥) معاني النحو: ٤/٢٧٦.

(٦) الكتاب: ٣/٢٣٤.

وقع بعد حرف الاستفهام كقولك: (أقام محمد) أو (ألم يقم محمد) ؟ فالجواب نعم. فقد حقق ما بعد الهمزة فهي تصديق لما قبلها سواء كان مثبتاً أو منفياً[١] .

وخالفهم المبرِّد في ذلك قال:((أَن نعم تكون جَوَابا لكل كَلَام لَا نفي فِيه))[٢]، ويرى الدكتور فاضل السامرائي يكون التصديق بعد الخبر سواء كان مثبتاً أو منفياً، ويكون الوعد بعد الأمر والنهي وما في معناها[٣]، وفي ورودها في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرۡعَوۡنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤١-٤٢]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ﴾ [الأعراف: ٤٤].

وفي أثر دلالتها التطبيقي ما أشار إليه الإسنوي لو قال: ((أليس لي عليك الف؟ فقال: بلى، فإنَّه يلزمه قطعًا، فلو قال نعم، فوجهان: أحدهما: لا يلزمه وفاءً بالقاعدة العربية. وأصحهما: اللزوم رجوعًا إلى العرف))[٤] وتابعه الكثير من الفقهاء[٥].

تلخص الباحثة ممَّا تقدّم حروف الجواب أطلق عليها بعض من العلماء حروف التصديق والإيجاب وجاءت هذه الحروف للدلالة على الجواب المحذوف، فـ(نعم) حرف جواب مصدقة لما سبقها من نفي أو إثبات وهذا ما صرَّح به جمهور العلماء وهو اقرب إلى الصواب، وبلى إيجاب لما بعد النفي، وأجل لا يصدق بها إلَّا في الخبر خاصة ولا تستعمل في جواب الاستفهام، وأي لا تستعمل إلَّا مع القسم، ولكل حرف من حروف الجواب مقام.

---

(١) ينظر: الإحكام، للآمدي: ٧٠/١، وشرح المفصل: ٥٤/٥، والكليات: ٢٣٥، ومعاني النحو: ٢٧٤/٤.

(٢) المقتضب: ٣٣٢/٢.

(٣) ينظر: معاني النحو: ٢٧٤/٤.

(٤) الكوكب الدري: ٤٧١.

(٥) ينظر: الغاية في اختصار النهاية: ١٨٧/٤، وروضة الطالبين: ٣٦٧/٤.

الخاتمة

الخاتمة

النتائج:

بعد رحلة نحوية فقهية في كتاب معرفي يجمع تخصصين علميين يعد جانباً تطبيقياً في بيان الاحكام الفقهية من المعرفة النحوية تلك العلاقة التي تختزل لنا اجابة اسئلتنا المعرفية التي طرحت اول الدراسة يمكن أن نذكر ما بدا لنا من نتائج نرجو أن تكون كذلك.

١- كشفت لنا الدارسة أن الإسنوي يتمتع بفكر علمي أصولي ونحوي وقد ظهر ذلك بيناً في إشكالاته التي يطرحها، ومناقشات النحوية بُنيت عليها دلالات كان لها اثر في استنباط الحكم الشرعي من البحث النحوي.

٢- كشفت لنا الدراسة أن المباحث النحوية وما تخلص إليه من دلالات متعددة تبعاً لتعدد الأساليب من جانب وتغيير الحركات الأعرابية من جانب آخر كفيلة بتعدد الأحكام الشرعية بل قد يصل الأمر بين ما هو حلال وحرام وهما حكمان نقيضان.

٣- نجد الإسنوي في كيفية عرضه للمسائل يذكر لنا المسألة النحوية مهذبة منقحة بما ورد فيها من خلاف مع بيان الراجح والمرجوح وكثيراً ما يترك للقارئ حرية التصرف في ترجيح الآراء ويأتي بعد ذكره للمسألة النحوية بالأحكام الفقهية.

٤- كشفت لنا الدراسة أهمية النسخ التركيبي (قرآني، وحديث نبوي) وأثر كل كلمة في موضعها المناسب في مقصديّة الدلالة المرادة ومن ثمّ أثبات الحكم الشرعي.

٥- كشف لنا الإسنوي أن موضوع الطلاق كان قائماً مشتركاً عند الأصوليين والفقهاء في تغليب وجوه النطق بكيفيته أسلوبياً مما جعله شاهداً متعدداً في مسائل أصولية نحوية كثيرة لم يخطر ببالي تفسير لذلك.

٦- كشفت لنا الدراسة الأسباب الحقيقية التي دفعت الإسنوي إلى أن تكون مقدماته مباحث الفاظ ومبادى لغوية تعنى بموضوعات فقه اللغة لما لهذه المباحث من أهمية في تحقيق المطالب.

٧- كشفت لنا الدراسة الارتباط الوشيج بين علم الفقه وعلم النحو وما بينهما من آثار ترابط تدل على ضرورة بل الزام الفقيه أن يكون نحوياً ليتمكن من عملية الاستنباط الفقهي من أدلة النحو التفصيلية.

٨- نستنتج أنّ الحال يترجح للاستقبال عند تجرد الفعل من القرائن الدالة عليه والدليل على ذلك ؛ أن زمن الحال اقرب من زمن الاستقبال فينصرف الفعل المضارع إلى الحال إذا اقترن بلام الابتداء أو نفي بـ " ليس" أو "ما " أو "إن".

٩- تبين أنّ إعادة الضمير إلى المضاف إليه قد يشكل دلالة شرعية تبيح ما حُرّم وقد يكون اعادته إلى المضاف يشكل دلالة تبيح الحلية مثال ذلك تحليل لحم الخنزير ضرورة .

١٠-كشف لنا البحث ان الكاف حرف خطاب ولا دليل على اسميتها، فالكاف لا يكون اسماً ولو كان اسماً لوجب أن يكون المفعول الثاني في المعنى فالكاف تتحدد دلالته بالسياق

١١-كشف لنا البحث أنّه لا يجوز حذف المصدر وإقامة الصفة مقامه؛ لأنّ المقصود بالوصف دلالة على التأكيد والحذف يناقض ذلك.

١٢-تبين أن الفعل الماضي يحتمل دلالة الحال أو الاستقبال ويكون الأكثر وروداً في القرآن الكريم وأنّ الافعال في القرآن تكتسب دلالتها الزمنية من السياق فالفعل الماضي في أكثر الاحيان يكون زمنه ملغياً إذ يصبح دالاً على الدوام والأبدية.

١٣-كشف لنا البحث حقيقة (كم) تكون أكثر استعمالاً في القرآن الكريم بخلاف الاستفهامية تكون أقل وروداً؛ لأن الله تعالى لا يخفى عليه شيء وإنّما جاء للدالة على التقرير؛ لأن الاستفهام جاء لتأكيد خبر أو معلومة.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

أولا: الكتب:

١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، أبو عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت:٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأنبوبي، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤١٨م.

٢- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي (ت:٦٨٥هـ) علي بن عبد الكافي السبكي (ت:٧٥٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٣- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٤- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي(ت:٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت–دمشق – لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٦- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي(ت: ٦٨٣هـ)، تحقيق: محمود أبو دقيقة ، الناشر، مطبعة الحلبي – القاهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.

٧- أدوات الإعراب، ظاهر شوكت البياتي، تحقيق: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٨- ارتشاف الضرب، أبو حيان محمد بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٩- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت: ٩٢٣هـ)، تحقيق: المكتب العلمي بدار الكمال ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣ هـ .

١٠- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت:٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

١١- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، محمد بن عل بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت:١٢٥٠هـ) تحقيق: أحمد عزو عناية، دمشق -كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.

١٢- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني(ت:٤٧١هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة ، ط١، ١٩٩١م.

١٣- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات كمال لدين الأنباري الأنباري(ت: ٥٧٧هـ) ، تحقيق: بركات يوسف هبود، الناشر دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط١ - ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٤- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت:٩٢٦هـ) ، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعه ، وبدون تاريخ .

١٥- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضري السيوطي جلال الدين (ت:٩١١هـ)،تحقيق: د.ت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦- الأشباه والنظائر، العلامة الإمام المحقق سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بـ «ابن الملقن» (ت: ٨٠٤ هـ)، تحقيق: مصطفى محمود الأزهري دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، دار أبن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١٧- الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي(ت:٧٧١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ_١٩٩١م.

١٨- إصلاح المنطق أبن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق(ت:٢٤٤هـ) تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٩- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢٠- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (١٣٢٥ – ١٣٩٣)، تحقيق: د. ت، دار عطاءات العلم – دار ابن حزم –بيروت، ط٥، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م

٢١- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت:٣٣٨هـ) تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ٠

٢٢- إعراب القرآن، أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم، تحقيق: د. ت ، دار المنير ودار الفارابي – دمشق ط١، ١٤٢٥هـ٠

٢٣- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط هو إعراب القرآن مستلا من البحر المحيط لأبي حيان الغرناطي (ت:٧٤٥هـ)، ياسين جاسم المحيميد، تحقيق: د.ت ، دون طبعة ودون تاريخ .

٢٤- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت: ١٤٠٣هـ)، تحقيق: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص- سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، ط٤، ١٤١٥ هـ.

٢٥- الأعلام للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة – أيار مايو ٢٠٠٢م.

٢٦- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٩م.

٢٧- الأقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، شمس الدين محمد بن احمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت:٩٧٧هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر –بيروت. دون طبعة – دون تاريخ.

٢٨- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار–الأردن، دار الجيل– بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢٩- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد(ت١٣٩٢هـ)، الناشر، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣١- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت:٦٦٦هـ)، تحقيق: د. عبد

الرحمن بن إبراهيم المطرودى، دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية – الرياض، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.

٣٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد، بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع دون طبعة ودون تاريخ .

٣٣- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ – ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط١، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩م.

٣٤- الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن أبو المعالي جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق (ت:٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل ب–بيروت، ط٣، بدون تاريخ٠

٣٥- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي(ت:٧٩٤هـ)،تحقيق: محمد محمد تامر ، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ –١٩٩٤م٠

٣٦- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر ، دار الفكر – بيروت، ط١٤٢٠ هـ٠

٣٧- بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، الشيخ الإمام أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرُّوياني (ت: ٥٠٢ هـ) تحقيق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ، ٢٠٠٩م.

٣٨- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزيَّة(ت:٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٨.

٣٩- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي

أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٠- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م٠

٤١- البستان في إعراب مشكلات القران، تصنيف أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليمني(ت: ٧١٧ هـ)، تحقيق: أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل لبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

٤٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر ، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا، دون طبعة وبدون تاريخ .

٤٣- البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع، حسن إسماعيل عبد الرازق الجناجي رئيس قسم البلاغة بجامعة الأزهري (ت:١٤٢٩هـ)، تحقيق: د.ت، الناشر ،المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة - مصر، ٢٠٠٦م

٤٤- بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسه عبد اللطيف، تحقيق: د.ت، الناشر دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ٢٠٠٣م، د٠ت

٤٥- البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت:٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م٠

٤٦- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الحسيني الزبيدي(ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: جماعة من المختصين : وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، : ١٣٨٥هـ-٢٠٠١م٠

٤٧- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، دون طبعة وبدون تاريخ .

٤٨- تجريد القواعد والفوائد الأصولية، أبو الحسن علاء الدين ابن اللحام البعلي (ت:٨٠٣هـ)، تحقيق:عبد العزيز بن عدنان العيدان، ركائز للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٩ هـ-٢٠١٨م.

٤٩- التحبير شرح التحرير في اصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد – السعودية – الرياض، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٠- تحرير الفتاوى على التنبيه والمنهاج والحاوي، المسمى النكت على المختصرات الثلاث، الإمام الحافظ الفقيه الأصولي ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الكردي المهراني القاهري الشافعي (٧٦٢ هـ - ٨٢٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن فهمي محمد الزّواوي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٥١- التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد : محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي(ت:١٣٩٣هـ)، تحقيق:د.ت، الدار التونسية للنشر –تونس، ١٩٨٤هـ.

٥٢- التحصيل من المحصول، سراج الدين بن بكر الأرموي (المتوفى سنة ٦٨٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥٣- تحفة المحتاج في شرح المنهاج: احمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، روجعت وصححت : على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، بدون طبع، ١٣٥٧هـ-١٩٨٣م.

٥٤- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، محمود عكاشة دار النشر والتوزيع للجامعات ط٢، ٢٠١١م.

٥٥- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي كلية التربية –بغداد، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٥٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط: ١، سنة النشر : (١٤١٨هـ-١٤٣٤هـ، ١٩٩٧-٢٠١٣م.

٥٧- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله أبن الجزي الكلبي الغرناطي (ت:٧٤١هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٨- تشنيف المسامع لِتَاجِ الدِّينِ السُّبْكِيِّ (ت: ٧٧١ هـ)، بَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بنِ بَهَادِرَ بنِ عبدِ اللهِ الزَّرْكَشِيّ(ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: سيد عبد العزيز، د٠ عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م٠

٥٩- التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني برجشتراسر محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ١٩٢٩، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م٠

٦٠- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، تحقيق: دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ.

٦١- التعرف لمذهب أهل التصوف، أبو بكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (ت:٣٨٠هـ)، تحقيق:د.ت، دار الكتب العلمية، بيروت بدون نشر.

٦٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٦٣- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي(ت:٤٨٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة - جامعة أم القرى، مكتبة العبيكان - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١.

٦٤- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٦٥- تفسير الإمام ابن عرفة، محمد بن محمد أبن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت:٨٠٣هـ)، تحقيق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس، ط١، ١٩٨٦م.

٦٦- التفسير البسيط، لأبي الحَسن عَلي بن أحمَد بن محمَّد الواحدي النيسابوري (ت: ٤٦٨ هـ) أصل التحقيق رسالة دكتورا ة بجامعة الإمام محمد بن مسعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٦٧- تفسير القرآن العظيم -أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة -دار طيبة للنشر والتوزيع -الثانية ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م.

٦٨- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الله الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني الحنفي ثم الشافعي (ت:٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٦٩- تفسير القران سورة غافر، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٧هـ.

٧٠- تفسير القرآن وإعرابه، محمد علي طه الدرة، تحقيق: د.ت، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٧١- تفسير الماتريدي تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٧٢- تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي(ت:١٣٧١هـ)، تحقيق: د.ت، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م.

٧٣- تفسير المنار، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد بن شمس الدين بن محمد بن بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني(ت: ١٣٥٤هـ)،تحقيق: د.ت، الناشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

٧٤- التفسير الوسيط للقرن الكريم، محمد سيد طنطاوي، تحقيق: د.ت، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، ط١، دون تاريخ.

٧٥- التقريب والإرشاد الصغير، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت:٤٠٣هـ)، تحقيق:عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٧٦- التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، أبو العباس أحمد البسيلي التونسي (ت:٣٨٠هـ)، تحقيق: د.ت، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامي -الرياض - المملكة العربية السعودية.

٧٧- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، للإمام تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي (ت:٦٨٣-٧٥٦هـ)، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٨- التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين بن عمر التفتازاني(ت:٧٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي صبيح وأولاده الأزهر – مصر، ط١٣٧٧هـ -١٩٥٧م.

٧٩- التمهيد في أصول الفقه ، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي (ت:٥١٠هـ) ، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة ، ومحمد بن علي بن إبراهيم ، الناشر ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى ، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

٨٠- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت:٧٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٨١- التنبيه على مشكلات الهداية، صدر الدين علي بن علي بن أبي العز الحنفي(ت:٧٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد شاكر، أنور صالح أبو زيد، أصل التحقيق رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مكتبة الرشد ناشرون- السعودية، ط١، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣م.

٨٢- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط ١، ٢٠٠١م.

٨٣- التهذيب في فقه الإمام الشافعي :أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي الشافعي(ت:٥١٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

٨٤- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ـ جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

٨٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٨م.

٨٦- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول ، كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف ابن إمام الكاملية أبن الكاملية (ت:٨٧٤هـ) تحقيق:عبد الفتاح أحمد قطب الدخميسي، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م .

٨٧- تيسير علم أصول الفقه، عبد الله بن يوسف بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي،، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨٨- جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط١.

٨٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن تفسير الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت:٢٢٤-٣١٠هـ)، دار التربية والتراث – مكة المكرمة بدون طبع، بدون نشر.

٩٠- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

٩١- الجامع لإحكام القران تفسير القرطبي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

٩٢- الجامع لسيرة الإمام ابن قيم الجوزية خلال ستة قرون آثار الإمام أبن قيم الجوزي وما لحقها من أعمال، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عطاءات العلم الرياض – دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م٠

٩٣- الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد – الرياض المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٩٤- الجمل في النحو، أبو عبد الله الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بت تيميم الفراهيدي البصري (ت:١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٩٥- الجملة العربية والمعنى: فاضل السامرائي، تحقيق: د ت، دار أبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٩٦- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٩٧- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

٩٨- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي(ت:٨٧٥هـ)، تحقيق: محمد علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٩٩- جواهر العقود، شمس الدّين مُحَمَّد بن أَحْمد المنهاجي الأسيوطي (الْمُتَوفَّى: ٨٨٠هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد مُحَمَّد السعدني، دَار الْكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٠٠-حاشية الصاوي على الشرح الصغير وهو شرح الشيخ الدرير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، أحمد بن محمد الصاوي المالكي، صححه تحقيق: أحمد سعد علي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي،١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.

١٠١-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية أبن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ)،تحقيق : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .

١٠٢-حاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي(ت:١٢٥٠هـ)، تحقيق : محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ٢٠١٦.

١٠٣-حاشيتا قليوبي وعميرة، أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر – بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٠٤-الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المازني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب ا البصري البغدادي الشهير بالماوردي(ت:٤٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٠٥-الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجايي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م

١٠٦-حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي (ت:١٤٤١هـ)، تحقيق: د. هاشم محمد علي بن حسين مهدي خبير الدراسات برابطة العالم الإسلامي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٠٧-حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد أستاذ الدراسات الإسلامية كلية الآداب – جامعة نبها، مكتبة لسان العرب، د.ت.

١٠٨-حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء كمال الدين الشافعي(ت: ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٠٩-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

١١٠-الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.

١١١-الجملة العربية والمعنى: فاضل السامرائي، تحقيق: د ت، دار أبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١١٢-الدر المصون في الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق..

١١٣-دراسات في علوم القران، محمد بكر إسماعيل(ت:١٤٢٦هـ)، دار المنار، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١١٤-دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت:١٤٠٤هـ)، الأستاذ بجامعة الأزهر، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث القاهرة، د.ت.

١١٥-درة الغواص فِي أَوْهَام الْخَواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري (ت:٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٩٩٨- ١٤١٨هـ.

١١٦- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م٠

١١٧-دلالة الالفاظ ، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٧٦م.

١١٨-دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط ٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م٠

١١٩- ديوان اعشى همذان وأخباره ، تحقيق: حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م٠

١٢٠-ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، د.ت.

١٢١-ديوان العباس بن الأحنف، تحقيق: عاتكة الخزرجي ، ط١، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٣-١٩٥٤

١٢٢-ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، ط١ ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م٠

١٢٣-ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان . ط ٣، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م٠

١٢٤-ديوان النمر بن تولب العكلي ، تحقيق: محمد نبيل طريفي ، دار صادر بيروت- لبنان ط١ ، ٢٠٠٠

١٢٥-ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي من بني آكل المرار (ت: ٥٤٥ م) ، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

١٢٦-ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، نعمه محمد أمين طه، دار المعارف القاهرة، مصر، ط٣

١٢٧-ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت ،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م٠

١٢٨- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ،تحقيق: عبدالله سنده دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م٠

١٢٩-ديوان خداش بن زهير العامري ، تحقيق: د٠ يحيى الجبوري ، دمشق ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م٠

١٣٠- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م٠

١٣١-ديوان طرفة أبن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك، الوائلي أبو عمر الشاعر، الجاهلي(ت:٥٦٤هـ)، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

١٣٢-ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت:٤١هـ)، اعتنى به أحمد طماس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٣٣-الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي(ت:٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، سعيد عراب، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

١٣٤-الرد على النحاة، احمد بن عبد الرحمن بن محمد أبن مضاء، أبن عمر اللخمي القرطبي أبو العباس (ت:٥٩٢هـ)، تحقيق:محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

١٣٥-رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، أبي عَلي حسَين بن علي بن طَلحة الرّجراجي الشوشاوي (ت:٨٩٩هـ)، تحقيق:أحمد بن محمد السراح، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٣٦-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي(ت:١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٣٧-روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي(ت:٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق – عمان، ط٣، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

١٣٨-زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج بن علي بن محمد الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العربي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣٩-زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على الفروع النحوية، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرد الحنبلي (ت:٩٠٩هـ) تح: رضوان بن مختار بن غريبة ، دار ابن حزم ، ط١، ١٤٢٢ .

١٤٠-سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، المعروف بـ « كاتب جلبي وبحاجي (ت:١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إريسكا إستانبول – تركركيا، ٢٠١٠م.

١٤١-سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق:أحمد محمد شاكر، وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي –مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١٤٢-السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى(ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١م.

١٤٣-سُنَنُ سَعيد بن مَنصور (ت: ٢٢٧هـ)، تحقيق: فريقٍ من البَاحِثِينَ بإشراف وعناية: ا.د. سَعدِ بن عبد اللهِ الحُمَيِّد، ود. خالِدِ بن عَبدِ الرَّحمن الجُريسِيّ، دار الألوكة للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١٢م.

١٤٤-شذرات الذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي أبو الفلاح(ت:١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار أبن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

١٤٥-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٦-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م٠

١٤٧-شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور أبن الجواليقى (ت:٥٤٠هـ)، تحقيق: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٤٨-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٤٩-شرح الإلمام بأحاديث الأحكام ، أبي الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العبد (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق: محمد خلوف العبد الله ، دار النوادر، سوريا، ط٢ ، ١٤٣٠-٢٠٠٩م.

١٥٠-شَرْحُ الإِمَامُ الفَارِضي عَلَى ألفيَّة ابْن مَالِك، شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت:٩٨١هـ) ، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

١٥١-شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – مصر العربية، ط١، ١٤٢٨هـ .

١٥٢-شرح التصريح على التوضيح ،خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي ، الأزهري ، زين الدين المصري يعرف بالوقاد (ت:٩٠٥هـ)، تحقيق: د ت، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

١٥٣-شرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي(ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، (١٣٩٥-١٩٧٥م)، جامعة قار يونس – ليبيا.

١٥٤-شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، محمد بن محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م، د.ت.

١٥٥-شرح الكوكب المنير المختبر المبتكر شرح المختصر، تقي الدين أبو البقاء محمد بن احمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (ت:٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزميلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٥٦-شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزوزني، أبو عبدالله (ت:٤٨٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٥٧-شرح المفصل في صنعة الأعراب، للزمخشري الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي (ت:٦١٧هـ)، تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين جامعة أم القرى –مكة المكرمة، دار الغرب الإسلامي، بيروت –لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

١٥٨-شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش أبن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفّق الدين الأسدي الموصلي، المعروف لابن يعيش وبابن الصانع(ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م.

١٥٩-الشرح الممتع على زاد المستنقع، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: د ت، دار أبن الجوزي، ط١، ١٤٢٢هـ-١٤٢٨م.

١٦٠-شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي

المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٦١-شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي(ت:٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١، ١٣٩٣ هـ-١٩٧٣م.

١٦٢-شرح درة الغواص في أوهام الخواص، أحمد بن محمد الخفاجي المصري تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

١٦٣-شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت:٤٢١هـ)، تحقيق:غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٦٤-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

١٦٥-شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: ١١، ١٣٨٣هـ.

١٦٦-شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

١٦٧-شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط:١، ٢٠٠٨م.

١٦٨-شرح مختصر الطحاوي، أبو بكر الرازي الجصاص(ت:٣٧٠هـ)، تحقيق رسائل دكتوراة في الفقه، كلية الشريعة، جامعة أم القرى مكة المكرمة، دار البشائر الإسلامية – ودار السراج، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٦٩-شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، جَمال الدين بن مالك الأندلسي (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: الدكتور طَه مُحسِن، الناشر، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٧٠-الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:٣٩٥هـ) ،تحقيق: د ت، الناشر، محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

١٧١-الصحاح تاج اللغة، وصحاح العربية أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٧٢-الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن محيي بن مهران العسكري(ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٧٣-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخبر بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت:٩٠٢هـ)،تحقيق: د ت، الناشر دار مكتبة الحياة – بيروت .

١٧٤-طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت:٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٧٥-طبقات الشافعية للإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد جمال الدين (ت:٧٧٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ٢٠٠٢م.

١٧٦-طبقات الفقهاء، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت:٤٧٦هـ)، تحقيق:إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٧٠.

١٧٧- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر، دار المعارف، ط٢ .

١٧٨- الطوفي، أبو الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القوي الصعقه الفضية في الرد على منكري العربية دراسة، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٩٩٧م.

١٧٩- عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بـ «ابن النحوي» والمشهور بـ «ابن الملقن» (المتوفى ٨٠٤ هـ)، تحقيق: عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، دار الكتاب، إربد – الأردن، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٨٠- العدة في إعراب العمدة، الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبي محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد ابن فرحون المدني، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري – الدوحة، ط١، بدون تاريخ .

١٨١- العذب النمير في مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي(١٣٢٥-١٣٩٣هـ)، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، دار عطاءات العلم الرياض – دار ابن حزم – بيروت، ط٥، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م.

١٨٢- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن بهاء الدين السبكي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٣م.

١٨٣- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت:٦٢٣هـ)، تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٨٤- العقد المنظوم في الخصوص والعموم، للعلامة الأصولي: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٢٦ - ٦٨٢ هـ)، تحقيق: الدكتور: أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكية، دار الكتبي – مصر، ط١، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م.

١٨٥- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الورق(ت:٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٨٦- علم الدلالة ، أحمد مختار عمر، تحقيق: د ت، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ط١، ١٩٨٥ .

١٨٧- علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية ، د فريد عوض أستاذ علم اللغة بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة – فرع الفيوم ، تحقيق: د ت، الناشر، مكتبة الآداب ، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٨٨- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني(ت:٨٥٥هـ)،تحقيق: د ت، دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر – بيروت .

١٨٩- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ) ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال .

١٩٠- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير أبن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت:٨٣٣هـ) ، تحقيق: د ت، الناشر ، مكتبة ابن تيمة، ١٣٥١هـ.

١٩١- الغاية في اختصار النهاية، سلطان العلماء العز بن عبد السلام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت: ٦٦٠ هـ)، تحقيق: إياد خالد الطباع، دار النوادر، بيروت – لبنان ط١، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

١٩٢- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، زكريا بن محمد بن أحمد زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت:٩٢٦هـ)، تحقيق: د ت، الناشر ، المطبعة الميمنية، د.ت.

١٩٣- فتاوي الراملي : شهاب الدين أحمد بن حمزة الأنصاري الراملي الشافعي (ت:٩٥٧هـ)، تحقيق: ت د، الناشر ،المكتبة الإسلامية،

١٩٤-فتاوي السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت:٧٥٦هـ)،تحقيق: د ت، الناشر، دار المعارف.

١٩٥-الفتاوي الفقهية الكبرى: احمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت:٩٧٤هـ)، تحقيق: عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي (ت:٩٨٢هـ) ، المكتبة الإسلامية.

١٩٦-فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت:٧٧٣-٨٥٢هـ)، تحقيق: ت د، الناشر، دار المعرفة، بيروت،١٣٧٩هـ.

١٩٧-فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري (ت:٦٥٦هـ)، أبو محمد حسن بن علي بن سليمان البدر الفيومي القاهري (٨٠٤-٨٧٠هـ)، تحقيق: محمد إسحاق محمد آل إبراهيم، الناشر، المحقق، ط١، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

١٩٨-فتح المنعم شرح صحيح مسلم ، موسى شاهين لاشين، تحقيق: د ت، الناشر ، دار الشروق، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٩٩-الفريد في إعراب القرآن المجيد، العَلّامَة الحافِظِ المقرئ، المنتَجب الهمَذاني (ت: ٦٤٣ هـ)، تحقيق: محمّد نظامُ الدّين الفتيّح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٣٢٧هـ، -٢٠٠٦م.

٢٠٠-الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الناشر، دار البشير – عمان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٠١-فقه السُنَّة، سيد سابق (ت:١٤٢٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط٣، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٢٠٢-فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل بن منصور الثعالبي(ت:٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢٠٣- الفوائد السنية في شرح الألفية، الحافظ البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (٧٦٣ - ٨٣١ هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، الجيزة – مصر، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠١٥م.

٢٠٤- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب بن الفيروزآبادى(ت:٨١٧هـ)، تحقيق:التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨ ، ، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

٢٠٥- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه ، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة ، رسالة دكتورا قسم اللغة العربية ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عيين الشمس ، ٢٠٠٦م.

٢٠٦- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت:٤٨٩هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٩م.

٢٠٧- القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعا من الأحكام الفرعية، أبو الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي المعروف بابن اللحام (ت:٨٠٣هـ)، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٠٨- القواعد، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن، المعروف بـ تقي الدين الحصني (ت:٨٢٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، د. جبريل بن محمد بن حسن البصيلي، مكتبة الرشد والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٠٩- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢١٠-الكافية في علم النحو، أبن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآدب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٢١١-كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٢١٢-كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م.

٢١٣-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: د ت، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣-١٤٠٧هـ.

٢١٤-كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري(ت:٧٣٠هـ)، تحقيق: د ت، شركة الصحافة العثمانية إسطنبول، ط١، مطبعة سنده، ١٣٠٨هـ-١٨٩٠م.

٢١٥-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، ، تحقيق: د ت، مؤسسة التاريخ العربي – دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٩٤١م.

٢١٦-كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني النابلسي الحنبلي(ت: ١١٨٨هـ)، تحقيق: د ت، نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، دار النوادر – سوريا، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٢١٧-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعالبي، أبو إسحاق (ت:٤٢٧هـ) تحقيق: الإمام ابي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠٢م.

٢١٨-كفاية النبيه في شرح التنبيه في فقه الإمام الشافعي، أبي العباس نجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م.

٢١٩-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش – مصر بيروت، مؤسسة الرسالة – بيروت .

٢٢٠-الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان عام النشر: ٢٠٠٠ م .

٢٢١-الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، جمال الدين بن محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت:٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية – الأردن، ط٢، ١٤٣٢ هـ-٢٠١١م.

٢٢٢-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسن بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٢٣-اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت:٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض الحنبلي، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٢٤-لسان الحكام في معرفة الأحكام، أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشحنة الثقفي الحلبي الحلبي (ت:٨٨٢هـ)،تحقيق: ت د، الناشر ، البابي الحلبي – القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٢٢٥-لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين أبن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت:٧١١هـ)، تحقيق: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر –بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٢٦-اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، تحقيق: د ت، الناشر، عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٢٧-اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٢٨-اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

٢٢٩-المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي(ت:٤٨٣هـ) ، تحقيق: جمع من العلماء، الناشر ، مطبعة السعادة –مصر، دار المعرفة – بيروت، لبنان، بدون طبعة.

٢٣٠-المثل السائد في أدب الكاتب والشاعر ، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت:٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٣١-مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٩هـ)، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٣٢-المجتبى من مشكل إعراب القرآن، احمد بن محمد الخراط أبو بلال،تحقيق: د ت، الناشر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ

٢٣٣- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي(ت:٦٧٦هـ) ، تحقيق: باشر تصحيحه لجنة من العلماء، الناشر، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي القاهرة) ١٣٤٤- ١٣٤٧هـ.

٢٣٤- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان أبن جني(ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٣٥- المحرر الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطيه الأندلسي المحاربي (ت:٥٤٢هـ)، تحقيق:عبد السلام عبد الشافعي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.

٢٣٦- المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

٢٣٧- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

٢٣٨- المحلى بالأثار، أبو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسي ، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر بيروت، بدون طبع، بدون تاريخ.

٢٣٩- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي(ت:٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٤٠- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٢٤١- المدارس النحوية، أحمد شوقي ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ)، ، تحقيق: د ت، الناشر ،دار المعارف، القاهرة.

٢٤٢- المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته، عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي، تحقيق: د ت، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م.

٢٤٣- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ) تحقيق: علي حيدر : دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م٠

٢٤٤- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات: جامعة أم القرى دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.

٢٤٥- المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت:٥٤٣هـ)، تحقيق:محمد بن الحسين السليماني وعائشة بنت الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م.

٢٤٦- المصباح المنير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت:٧٧٠هـ) تحقيق: د ت، الناشر ، المكتبة العلمية -بيروت .

٢٤٧- مطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق، للإمام جمال الدين الأسنوي، تحقيق: فضيلة الدكتور نصر الدين فريد محمد واصل، مفتي الديار المصرية السابق، دار الشروق، القاهرة - مصر، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٤٨- المَطَالِعُ النَّصريَّة للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأُصُول الخَطيَّة، نصر الوفاءأبن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأزهري الأشعري الحنفي الشافعي (ت:١٢٩١هـ)، تحقيق: د. طه عبد المقصود، مكتبة السنة القاهرة، ط١، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥م.

٢٤٩- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب -بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٥٠-معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٥١-معاني القران، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد(ت:٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوتي، جامعة أم القرى -مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩.

٢٥٢-معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.

٢٥٣-معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي،تحقيق: د ت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٥٤-معترك الأقران ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) المؤلف: الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: د ت، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٥٥-معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت:١٤٢٤هـ)، تحقيق: د ت، بمساعدة فريق العمل، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٥٦-المعجم المفصل في شواهد العربية ، د. إميل بديع يعقوب، تحقيق: د ت، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٥٧-معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد بن عبد الغني كحاله الدمشقي (ت:١٤٠٨هـ)،تحقيق: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت .

٢٥٨-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف، بن أحمد بن عبد الله أبن يوسف، أبو محمد جمال الدين، أبن هشام (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٢٥٩-مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت:٩٧٧هـ)، تحقيق: علي محمد معوض –عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٦٠-المغني لأبن قدامه، لمُوَفَّق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامة المقْدسيّ الجَمَّاعِيليّ الدِّمَشْقيّ الصَّالحِيّ الحَنْبَلِي(ت: ٦٢٠ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دَار عَالَم الكُتبُ، للطباعة والنشر والتوزيع الرياض – المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٦١-مفاتيح الغيب_ التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت:٦٠٦هـ)،تحقيق: دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.

٢٦٢- المفردات في غريب القرآن ، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي ، الناشر ، دار القلم ، الدار الشامية – دمشق بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ.

٢٦٣-المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو، أبن أحمد الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.

٢٦٤-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

٢٦٥-المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ) ، تحقيق: علي محمد فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ط١ ، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٢٦٦- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
٢٦٧- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
٢٦٨- المقرّب في النحو، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧١م.
٢٦٩- من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القاهر الجرجاني، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرزاق الجناجي رئيس قسم البلاغة بجامعة الأزهر (ت:١٤٢٩هـ) تحقيق: د ت ، عام النشر، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.
٢٧٠- المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت:١٠٥١هـ)، تحقيق: ا٠د٠عبد الله بن محمد المطلق، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٢٧١- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة،تحقيق: د ت، مكتبة الرشد –الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٧٢- المهذب في فقه الإمام الشافعي، الموفق أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي(ت:٤٧٦هـ)، تحقيق: د ت، دار الكتب العلمية، د٠ت.
٢٧٣- المهمات في شرح الروضة والرافعي ، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي(ت:٧٧٢هـ)، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي، مركز التراث الثقافي المغربي – الدار البيضاء – المملكة المغربية، دار أبن حزم – بيروت –لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٢٧٤-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت:٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة –بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ –١٩٩٦م.

٢٧٥-ميزان الأصول في نتائج العقول، الشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي(ت:٥٣٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة – جامعة قطر، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ط١، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤م.

٢٧٦-نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهَيلي (ت:٥٨١هـ)،تحقيق: د ت، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط١، ١٤١٢ –١٩٩٢م.

٢٧٧-النجم الوهاج في شرح المنهاج، كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدّميري أبو البقاء الشافعي(ت:٨٠٨هـ)، تحقيق:لجنة علمية، دار المنهاج جدة، ط١، ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.

٢٧٨-النحو المصفى، محمد عبد،تحقيق: د ت، مكتبة الشباب، ط١، ١٩٧١م.

٢٧٩-النحو الوافي عباس حسن(ت:١٣٩٨هـ)،تحقيق: د ت، دار المعارف، القاهرة، ط١٥.

٢٨٠-نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، جمال الدّين، أَبُو الْفرج عبد الرَّحْمَن بن علي بن محمد الْجَوْزِيّ (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة –لبنان –بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٨١-نشر البنود على مراقي السعود، عبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، تحقيق:الداي ولد سيدي بابا– أحمد رمزي، مطبعة فضالة بالمغرب، بدون طبع، د.ت.

٢٨٢-نظرات في الجملة العربية، كريم حسين ناصح الخالدي، تحقيق: د ت، الناشر ، دار صفاء للنشر والتوزيع –عمان، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٢٨٣-نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس عبد الرحمن القرافي(ت:٦٨٤هـ)، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٦ هـ-١٩٩٥م.

٢٨٤-نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الراملي (ت:١٠٠٤هـ)، تحقيق: د ت، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة -١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٨٥- نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي سعد بن سالم السويح، (ت:٧١٥هـ)، تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف المكتبة التجارية بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٦ هـ-١٩٩٦م.

٢٨٦-النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٨٧-همع الهوامِع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر، د.ت.

٢٨٨-الوجوه والنظائر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٨٩-الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ، الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق -سوريا، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية -دولة قطر، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٩٠-الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي(ت:٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار السلام القاهرة، ط١، ١٤١٧.

٢٩١- الوسيط في تفسير القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (ت:٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

ثانيًا: الرسائل والاطاريح

١. أسلوب الشرط والقسم بين لغة الشعر ولغة الحديث، جمله دواد عبد الجليل عياش، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن،٢٠١٠م.
٢. إعراب الفعل المضارع، بيان حسن الذنيبات، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة ٢٠١٤هـ.
٣. أفعال المقاربة دراسة لغوية، ثامر سليمان عبد الله العودة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة ٢٠١١م.
٤. توظيف دلالة الصيغة في الفقه عند الإسنوي في كتابه الكوكب الدري، د. خالد بن سعود بن فارس العصيمي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.
٥. الدلالة النحوية في بهج الصياغة في شرح نهج البلاغة(محمد تقي التستريّ(ت:١٤١٥هـ)، علي حسن فرحان، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، كلية الآداب،١٤٣٣هـ -٢٠١٢م.

ثالثا: البحوث والدوريات:

١. اجتماع الشرط والقسم في النحو العربي ، أحمد إسماعيل حسن يونس ، كلية اللغة العربية بالمنصورة، المجلد الثامن من العدد الثالث والثلاثين كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية.
٢. الخلاف النحوي في التوابع واثره في الأحكام الفقهية، مطلق محمد المرشاد، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد ١٣، العدد ٢٠١٦،٢م.

Summary of Research

The praise to Allah Lord of the worlds and may Allah’s blessings be upon the prophet who was sent as a mercy to the worlds، Muhammad and his family

Allah honored Arabs by revealing the Holy Qur’an to their language، It was the only language that absorbed Allah's heavenly concepts and laws in which Allah declaimed humans. Since Arabic is a wonderful language، statement، synonymy، verbal improvements and rhetorical methods that no other language in the world possesses، therefore، the Almighty chose it to be the language of the Holy Qur’an and the constitution of people’s lives .

As long as the Arabic is the language of the Qur’an، researchers should pay attention to it and advance its arts and fields in grammar، morphology، semantics، and phonetic studies، and these four fields contribute effectively to the revival of language sciences، thus I claim that one of the reasons that prompted me to study the book "Al-Kawkab Al-Durri" is how to extract jurisprudential branches on grammatical issues in linking jurisprudential issues and grammatical rulings in deriving indications.

Perhaps one of the most prominent problems that faced the research is the amount of explanations included in book "Al-Asnawi" is the grammatical issues and jurisprudential rulings، which made the task difficult، given that the issues discussed are morphological grammatical issues، from which the jurisprudential ruling is inferred.

The methodology of the study is a descriptive and analytical approach based on adopting Al-Asnawi’s opinion first on the issue، and then returning the issue to its grammatical origins and presenting it to our grammatical heritage in agreement، disagreement، opposition، and preference until the researcher concluded a summary of the issue if she is unable to express her opinion..

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Babylon
College of Literature
Department of Arabic language

The grammatical indication in "Al-Kawkab Al-Durri" book in how to extract the jurisprudential branches on grammatical issues

A letter submitted by the student
Israa Haider Khalil

To the Council of College of Literature University of Babylon، which is part of the requirements for obtaining a master's degree In Arabic language / language

Supervised by
Prof. Dr. Salih Al-Jiboury

1444 A.H **2023 A.D**